١٦٢

تاريخ المصريين

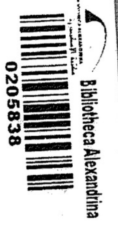
السياسة المصرية تجاه السودان

١٩٣٦ - ١٩٥٣

د. تمام همام تمام



الهيئة المصرية
العامة للكتاب



تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب



السياسة المصرية تجاه السودان

١٩٣٦ - ١٩٥٣م

د. تمام همام تمام



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الاشراف الفنى

محمـــود الجـــزار

تقـــــديم

يسرني أن أقدم للقارىء العزيز هذا الكتاب عن « السياسة المصرية تجـاه السـودان من ١٩٣٦ الى ١٩٥٣ » الذى كتبـه الدكتور تمام همام تمام ، وهو فى الأصل رسالة علمية من معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القـاهرة ٠

والكتاب يتناول الفترة الزمنية من عقد معاهدة ١٩٣٦ حتى استقلال السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، من منظور مصرى يستند الى الوثائق المتاحة ، ويرد على الكتابات البريطانية التى زيفت دور مصر فى السودان ٠

وقد قسم الباحث دراسته الى أربعة أبواب ، تناول فى الباب الأول والباب الثانى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على العلاقات المصرية السودانية ، فتتبع أولا السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية حتى مفاوضات ١٩٣٦ ، وتناول آثار هذه المعاهدة فى العلاقات بين مصر والسودان من الناحيتين العملية والقانونية . وتتبـع جهود مصر لحل قضية السودان عن طريق المفـاوضات بعـد الحرب العالمية الثانية ، فتعـرض لمفاوضـات صـدقى ـ بيفن ١٩٤٦ ، ومفاوضات عام ١٩٤٧ بين النقراشى باشـا والمسـتر كامبل ، وفشلها ، وعرض الموضوع على مجلس الأمن ، ثم مباحثات صلاح الدين ـ بيفن عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ٠

أما الباب الثالث فتعرض فيه للسياسة الانجليزية فى السودان من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥٣ ، وأهدافها ، وتحدث عن نظام الادارة الانجليزية فى السودان ، فتناول النظام الادارى والنظام الاقتصادى والخدمات العامة · وتعرض للتطور السياسى فى السودان ، فتحدث عن مؤتمر الخريجين والأحزاب السياسية فى السودان . والمؤسسات الدستورية ، كما تحدث عن سياسة الانجليز فى جنوب السودان ·

أما الباب الرابع ، فتناول فيه موقف ثورة يوليو من قضية السودان ، وتحدث عن المباحثات التى جرت بين ضباط يوليو وبريطانيا فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، وهى التى انتهت باتفاقية السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وتناول أثرها على العلاقة بين شطرى الوادى وعلى مستقبل السودان نفسه ·

وقد اختتم الباحث دراسته بملاحق مهمة تضمنت الاتفاقات التى أبرمت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٣ ·

والكتاب بذلك يقدم عرضا علميا مهما للعلاقات المصرية السودانية منذ عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٣ ، وهو جدير بالقراءة ·

والله الموفق ·

رئيس التحرير

د· عبد العظيم رمضان

المقـــــدمة

دفعني لدراسة السياسة المصرية تجاه السودان في الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٥٣ م) بالذات ، النقص الشديد في المكتبة العربية في تاريـخ هذه الفترة ، فمعظم الذين كتبوا عن تاريـــخ مصر والسودان توقفوا حتى عام ١٩٣٦ ، وتركوا تاريخ الفترة التي تلي ذلك ـ رغم أهمية تلك الفترة وحساسيتها ـ لأقلام الكتاب الأجانب ، ومعظمهم من الذين تربوا في دوائر الاستعمار ، في وقت يحتاج فيه كل فرد من أبناء الوادي ، بل كل فرد من أبناء الأمة العربية الى معرفة الحقيقة ـ التي حاول الاستعمار طمسها ـ حول العلاقات الأخوية بين مصر والسودان ٠

ونحن نعرف أن معظم الكتاب الأجانب كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة والمغرضـة في بعض الأحيـان بهدف تشويه العـلاقات الطيبة القائمة على أقوى الروابط منـذ أقدم العصور بين شعبي وادي النيـل ٠

لذلك اعتقد الكثيرون صحة وجهة النظر البريطانية المنشورة في بطون الكتب الأجنبية بشأن جهود بريطانيا في السودان التي ترمي الى تقدم الشعب السوداني وتدريبـه على الحكم الذاتي ، ورغـم معرفتنا ببطلان ذلك ، فلم تتصد الأقلام العربيـة الكافية لاظهار الحقيقة (المجردة) عن أهداف السياسة الانجليزية بشأن السودان ٠

واذا أخذنا فى الحسبان أن تاريخ هذه الفترة لهو من الحساسية والخطورة بمكان فى تاريخ وادى النيل ، حيث بدأ بمعاهدة ، وانتهى بالاستقلال ، لأدركنا أهمية معالجته عن طريق أبناء النيل أنفسهم ليضعوا الحقيقة فى موضعها وليتصدوا لوجهة النظر البريطانية الاستعمارية ، وليبرزوا الصورة الطبيعيـة التى ارتسمت عليها العلاقات الطاهرة بين المصريين والسودانيين ٠

وكان من الضرورى كذلك أن تعالـج هذه الفترة فى اطـار المقاييس العلمية لخطورتها ـ خاصة بالنسبة لتاريـخ السودان نفسه ـ لأنها لم تعالج من قبل بطريقة أكاديمية ، ومن كتب عنها من أبناء العربية ـ وهم قلة ـ لم يتناولوا الموضوع بالدراسة العميقة الشاملة ، وابراز دور مصر ومحافظتها على السودان الشقيق من تمزيقه ـ ايمانا منها بأنه وديعة مقدسة ـ وأن هدفها الأساسى أن يكون السودان كله للسودانيين وليس للبريطانيين فيه موطىء قـدم ٠

والواقع أننى توخيت دائما أن أشير فقط الى المسائل التى استوفاها غيرى من الباحثين وحاولت أن أتصدى للجوانب التى لم تدرس بعد أو درست بشكل منقوص أو غير أكاديمى ٠

ولما كانت حكومة السودان ـ التى أدارت دفة الأمور خلال فترة البحث ـ حكومة انجليزية لحما ودما ، وتستمد سياستها من لندن رغم وفاق ١٨١٩ الذى ينص على ادارة السودان بالحكم الثنائى المشترك بين مصر وبريطانيا ـ فقد انفردت الأخيرة بالحكم فى السودان انفرادا يكاد يكون صريحا فى الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦ بداية هذا البحث ٠

وقد عرضت فى البابين : الأول والثانى للمفاوضات التى دارت بين مصر وبريطانيا حول مسألة السودان منذ عام ١٩٣٠ حتى قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالدرس والتحليل واستنباط النتائج • وخرجت من هذه الدراسة بأهداف بريطانيا الاستعمارية فى السودان وأبعاد هذه الأطماع ، بل مساومتها مصر على السودان بالتلميح باستعدادها للجلاء عن مصر نفسها فى مقابل ترك يد انجلترا فى السودان •

ثم أبرزنا الجهود التى بذلتها مصر للمحافظة على السودان وعدم التخلى عنه حتى لا تتركه لبريطانيا تحقق أهدافها فى تحويله الى مستعمرة تضم الى باقى المستعمرات الافريقية البريطانية فى الجنوب •

ثم خصصنا الباب الثالث لدراسة وتحليل السياسة الانجليزية فى السودان نفسه ، وأثبتنا بالدليل الواضح نية الانجليز المبيتة لاعداد السودان فى اطار الكومنولث ، والابتعاد به عن مصر خاصة ، وعن البلاد العربية عامة ، ولمسنا الابطاء المتعمد فى تطوير البلاد فى المجالين : الاقتصادى والاجتماعى ، ومحاربة الحركات الوطنية ، بهدف ابقاء السودان على تخلفه ليسهل عليها سلخه عن مصر من ناحية ، وحتى لا يطالب أهله بالاستقلال من ناحية أخرى ، ورأينا كيف أنها اهتمت فقط باستثمار الموارد التى تهم مصلحتها الخاصة دون مصلحة الشعب السودانى •

ثم تطرقت لمشكلة الجنوب بصفة خاصة لما لها من أهمية حيوية فى اطار السودان الموحد ، ووضعنا أيدينا على الخطط الاستعمارية التى خلقت من هذه المنطقة بلدا يكاد يكون مختلفا فى كل شىء عن الشمال ، بهدف سلخه من شمال السودان ــ اذا عجزت عن ضم السودان كله ــ وضمه الى مستعمراتها فى الجنوب •

وخصصنا الباب الأخير لدراسة موقف حكومة الثورة في مصر ومعالجتها لمسألة السودان بالروح الثورية الديمقراطية المعادية للاستعمار ، على أساس من المسئولية الأخوية التي تربط بين البلدين ، وكيف استطاعت هذه الثورة أن تخلص السودان من نير الاستعمار البريطاني الى الأبد عن طريق المفاوضة مع بريطانيا وتسليمه الى السودانيين كامل السيادة .

ثم استنتجنا من واقع التاريخ ، وبحكم العوامل الطبيعية التي تربط بين الشعبين ، وبحكم الواقع الذي يعيشه أبناء وادي النيل (بالنسبة لظروف الأمة العربية وللظروف الدولية) ضرورة إيجاد تكامل بين شطري الوادي لما في ذلك من أهمية وقائدة مشتركة للشعبين الشقيقين .

والواقع انني صادفت الكثير من العقبات أثناء بحثي بسبب قلة المراجع التي تناولت هذه الفترة وعدم حيدتها .

فالموضوع أولا وأخيرا يرتبط بالعلاقات المصرية البريطانية لأنه بدأ بمعاهدة تحالف في عام ١٩٣٦ مع الدولة المحتلة ، وانتهى مع نفس تلك الدولة (بريطانيا) بابرام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ التي تجسمت فيها حرية السودان في تقرير مصيره .

ومن هذين التاريخين ، كانت هناك محاولات مريرة من جانب بريطانيا للتمسك بالسودان والانفراد به لالحاقه بباقي مستعمراتها في أفريقيا ، بينما كانت مصر تجاهد ـ قدر امكاناتها ـ قبل الثورة للحفاظ على السودان بعيدا عن الاحتلال عن طريق رفع شعار السيادة المصرية عليه بحكم العوامل العديدة التي تربط بينهما ، ولما قامت الثورة في مصر أتت بمفاهيم مغايرة عن المفاهيم السابقة ، واستخلصت السودان للسودانيين من ذلك الاحتلال .

ومن خلال تلك المحاولات كان لابد أن تنشأ نظريات لوجهة نظر كل من مصر وبريطانيا ، ولا يستطيع الباحث المنصف أن يعتمد على آراء وجهات نظر واحد من الطرفين فقط ، لأن الأهداف واضحة ، ولعدم وجود مراجع عربية كافية عالجت تاريخ هذه الفترة ، تجلت مهمة الباحث الشاقة فى دراسة الوثائق الأصلية التى شملت كل أدوار المفاوضات واستخلاص النتائج التاريخية منها ٠

والواقع أن الفضل ـ كل الفضل ـ يعود للسيد الأستاذ الدكتور حسن عثمان ، الذى حرم نفسه من متعة اجازته الصيفية ، وكرس الوقت فى التوجيه والمناقشة والتصحيح ، تطوعا من سيادته حينما لمس رغبة الباحث فى مناقشة الرسالة ، حتى خرجت بهذه الصورة التى هى عليها ٠

فالباحث مدين بالشكر والتقدير لأستاذه الكبير حيث فتح له صدره وأرشده الى الطريق العلمى الأكاديمى فى كتابة التاريخ ٠

كما أن الباحث لا يستطيع بأى شكل أن يوفى حق أستاذه الدكتور شوقى الجمل الذى بذل مجهودا مضنيا فى طريقة صياغة المناقشات التى دارت فى المفاوضات الى أسلوب تاريخى علمى ، والرجوع مع الباحث الى العديد من نصوص تلك المفاوضات والمراجع للتأكد من سلامة الوقائع التاريخية ، والتى أضاف سيادته عليها الكثير من المعلومات التى لم تتيسر للباحث ٠

وفى الختام لابد من الاعتراف بأنه نظرا لحداثة هذه الفترة ولخطورتها وحساسيتها فى نفس الوقت ، فان الكثير من الوثائق المهمة المتعلقة بمسألة السودان لم تخرج بعد الى حيز الوجود ،

وما خرج منها فهو قدر ضئيل ، ولكنه على كل حال ألقى الضــوء بصورة لا بأس بها على تاريخ شعب وادى النيل فى هذه الفترة ، فلعل هذه المحاولة تمهد الطريق لدراسات الآخرين فى هذا الاتجاه فى المستقبل .

والله ولى التوفيق ،،،،،،

تمام همــام تمــام

الباب الأول

معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦
وأثرها على علاقة السودان بمصر

الفصل الاول : أسباب ابرام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م

الفصل الثاني : السودان في معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م

الفصل الثالث : آثار هذه المعاهدة في العلاقات بين السودان ومصر .

الفصل الأول

أسباب ابرام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

أولا : الموقف الدولى :

خيم الهدوء النسبى على العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وتوقيع ميثاق «كلوج ـ بريان» « Kellog — Briand Pac » سنة ١٩٢٨ حيث تعهدت الدول الموقعة على نصوصه بنبذ الحروب وحل مشاكلها عن طريق التحكيم ، فكانت الأحوال الدولية فى أوربا بصفة خاصة باعثة على الطمأنينة الى استقرار السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسلح قويا جدا ، فلم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة وزير خارجية الرايخ ، وسياسة وزير خارجية فرنسا ، قد أدخلتا فى روع الأوروبيين والانجليز بصفة خاصة ان ميثاق عصبة الأمم قد عم خيره دول أوربا كلها ، وقد بزغ فجر عالم أفضل من الأمس (١) ٠

لكن فى بداية الثلاثينات من هذا القرن ، أخذ ذلك الهدوء الدولى فى التلاشى تدريجا ، فقد اعتدت اليابان على الصين عام ١٩٣١ ، وانتصر الهر هتلر فى انتخابات المانيا عام ١٩٣٢ وأعلن سياسته النازية التى تدعو بأفضلية الجنس الجرمانى على جميع أجناس البشرية وأجدرها بسيادة العالم ، ومن ثم ضرورة تقوية الجيش الألمانى فى البر والبحر والجو (٢) ٠

أخذت بريطانيا تدرس الموقف الألمانى الجديد بدقة ، وتعيد النظر بالنسبة للموقف الأوروبى بصفة عامة ، لأنها كانت تأمل أن يسود السلام ربوع العالم بعد أن ضمدت الدول جراحها المثخنة من آثار الحرب العالمية الأولى ٠

وكانت علاقاتها مع ايطاليا يشوبها نوع من الاطمئنان حيث كانت تعتقد أن موسولينى زعيم الفاشست والقابض على نواصى الأمور فى ايطاليا منذ عام ١٩٢٢ سيكفل سلامة مياه البحر المتوسط ، ومن ثم سيكفل سلامة مصالح الامبراطورية البريطانية فى تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة ٠

لكن سرعان ما خاب ظن بريطانيا ، حيث أن موسولينى لم يلبث حين رأى قوة هتلر وقوة اتجاهه وسياسته الرامية الى التوسع لايجاد متنفس لألمانيا خارج حدودها ، أن مد يده اليه لكسب صداقته ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف العداء بغية المحافظة على سلامة النمسا ٠

على أية حال بدأ الموقف الدولى يسير فى طريق التدهور ، وبات الساسة البريطانيون فى قلق وانزعاج من التقارب الألمانى ـ الايطالى الجديد ، وأصبح لزاما عليهم أن يعدوا العدة سياسيا وعسكريا لمواجهة ما يسفر عنه الغد من أخطار ٠

ومما زاد فى تدهور الموقف الدولى ، واضطراب جو السياسة الأوروبية ، وكالات الأنباء التى أخذت تردد اذاعاتها فى صيف عام ١٩٣٥ بأن ايطاليا تعتزم غزو الحبشة ، وقامت بارسال جنودها وأسلحتها الى مستعمراتها الافريقية ، وشنت هجومها عليها فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ٠

عنـدئذ أخذت الدول الأوروبية تفـكر فى موقفها من ذلك الهجوم الايطالى ــ على دولة افريقية عضو فى عصبة الأمم تفكيرا جديا ، وبدأت بريطانيـا تتوقـع تهديد ايطاليـا لمصر من ناحية حدودها الغربية (٣) ومن ثم بدأت على الفور فى حشد أسطولها فى البحر المتوسط ، وعلى الأخص فى الموانى المصرية وتزيد من قواتها بحرية مطلقة على قناة السويس (٤) وذلك لأهمية الممر المائى الى شرق أفريقيا والقارة الآسيوية ٠

كما بدأت من ناحية أخرى فى حث الدول لدعوة عصبة الأمم للانعقاد فى جنيف ، للنظر فى هذا الموقف وما قد يؤدى اليه من اضطراب حبـل السـلام فى العـالم ، وقد أسرع مجلس العصبة بتأليف لجنة وضعت تقريرا وافق عليه فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، يقضى بالوقوف فى وجه ايطاليا المعتدية على دولة الحبشة ، وان واجب العصبة يقتضيها أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها وان تتحاشى وقوع الحرب خشية أن تمتد شرارتها الى بلاد العالم كله ، كما حدث من ١٩١٤ ــ ١٩١٨ (٥) ٠

فى الواقع اهتمت بريطانيا أكثر من غيرهـا بهذه الأزمة ، لأن أطماع ايطاليا الفاشية تمس المصالح البريطانية مباشرة فى المستعمرات الافريقية ، وأصبح واضحا لديها أن ايطاليا ترغب فى بنـاء امبراطورية ايطالية تنـاهض الامبراطورية البريطانية فى أملاكها الواسعة ، بل تقوم عليها ٠

وقد اختار الدكتاتور الايطالى المنطقة التى تمر فيها قنـاة السويس ، رقبـة الامبراطورية البريطانيـة وطريق وصولها الى أملاكها فى الشرق ، كما أن سيطرة ايطاليا على الحبشة ستكون خطرا على السودان لاعتباره مجالا حيويا للتوسع لها فى أفريقيا(٦)

وتهديدا لمصر بسبب مياه بحيرة تانا التى تمد النيل بالمياه فى فصل الصيف ، بالاضافة الى التطلع الى عدن والخليج العربى ·

على أية حال لم يأبه موسولينى بالموقف الدولى ، ولم يتراجع دون غايته من غزو الحبشة ، رغم معارضة انجلترا وعصبة الأمم ، ودخل الجيش الايطالى أديس أبابا فى ٥ مايو ١٩٣٦ وفر الامبراطور هيلاسلاسى من بلاده ، وأعلن الدكتاتور الايطالى قيام أفريقيا الشرقية الايطالية يوم أول يونيو ١٩٣٦ (٧) وبدأ شبح حرب عالمية ثانية على الأبواب ·

ثانيا : الموقف الداخلى :

يجب أن نتذكر منذ البداية حقائق الوضع السياسى فى مصر ، فالمعروف أن مصر كانت مستقلة استقلالا اسميا ، وكانت السلطات الحقيقية فى يد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة والحكومة البريطانية فى لندن ·

وكانت سياسة بريطانيا تقوم على التسويف والمماطلة كلما طلب اليها المصريون حل المسائل المعلقة بين الدولتين · لأنها كانت تكتفى باعترافها باستقلال مصر ، واتخذت من انشغال المصريين بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان وتكالب الأحزاب السياسية على كراسى الحكم ، ما يسمح لها بأن تسقط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل الأربع المحتفظ بها (٨) ، وألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخابات أو حول الدستور (٩) ·

وفى الحقيقة فان بريطانيا لم تكن تقيم لمصر في ذلك الوقت حسابا أو وزنا ، بسبب ضعف سياسة القصر الملكى واختلافات الساسة المصريين فيما بينهم من ناحية ، وبسبب الهدوء النسبى الذى كان يخيم على العالم بعد الحرب العالمية الأولى من ناحية أخرى .

ولكن تطور الظروف الدولية وتدهورها أجبرها على التقرب الى الشعب المصرى وكسب صداقته مع الاحتفاظ بالوضع الراهن كما هو حتى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظا ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التى أدت الى ضياع هذه الصداقة (١٠) .

على أية حال كانت مصر تعيش هذه الفترة فى معركة سياسية عميقة ، وهى معركة الغاء دستور ١٩٣٠ واعادة الحياة الدستورية طبقا لنصوص دستور ١٩٢٣ .

وقد أخذت الأحوال الدولية المتدهورة تلعب دورها فى التأثير على هذه المعركة من ناحية ، وعلى العلاقات المصرية البريطانية بصفة عامة من ناحية أخرى ، الأمر الذى تطلب ضرورة تصفية العلاقات السيئة بين البلدين (١١) .

ويشير بعض الكتاب الغربيين الى أن الحرب الايطالية الحبشية، أرعبت المصريين وأثارت فيهم الخوف ، فلجأوا الى بريطانيا لعمل اتحاد معها تجنبا من وقوع هذه الحرب فى بلادهم (١٢) .

والواقع أن خوف بريطانيا من هذه الحرب كان يفوق بكثير خوف مصر منها ، لأن رغبة ايطاليا الفاشية فى توسعها فى أفريقيا كان موجها بصفة أساسية ضد المصالح البريطانية فى أفريقيا ككل ، وان مصر والسودان من ضمن هذه المصالح .

وكان البرلمان البريطانى يراقب باهتمام شديد مطامع الطليان واعتبر أن قرار الحكومة الايطالية بضم كل الأراضى الأثيوبية تهديد للوضع البريطانى فى أفريقيا الشرقية والشرق الأقصى (١٣) .

كان من الواضح اذن خوف بريطانيا واستعدادها للدفاع عن مصالحها ضد ايطاليا وكانت مصر هي المفتاح لمناطق النزاع بينهما .

وفى الحقيقة كانت الحرب الايطالية الحبشية صدمة كبرى للشعب المصرى وكان على الساسة المصريين أن يحددوا مركز بلادهم من هذا النزاع ، فمن ناحية أثار تركيز القوات البريطانية فى مصر لدى الشعب الفكرة التى تقول : ان بريطانيا جعلت من مصر معسكرا ضد ايطاليا ، وهذا يبرر هجوم دول المحور على مصر ، ومن ناحية أخرى شعر المصريون بميولهم وعواطفهم القومية ، بحكم القرابة الافريقية نحو الأحباش وكانوا يعتبرون طلاب حرية ومدافعين عن بلادهم وان سقوطها فى أيدى ايطاليا سيتبعه سقوط دول أفريقية أخرى ، بجانب خوفهم على مياه النيل الأزرق التى تحمل خصوبة التربة المصرية من بحيرة تانا والتى تقع فى الأراضى الحبشية .

وقد أشار الى هذه الناحية مصطفى النحاس فى خطابه بقوله « حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهية ، نحن متصلون بها اتصالا وثيقا لأن ميدانها هو أرضنا . هو جونا هو ينابيع نيلنا ، حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا ، وذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها ، واجب حياة أو موت ، وجود أو لا وجود (١٤) .

والواقع أن قضية مياه النيل وبحيرة تانا كانت أحد العناصر الأساسية التى استخدمتها بريطانيا فى زيادة القلق فى مصر ، الأمر الذى مكنها من الضغط على الحكومة بهدف السير وراء السياسة البريطانيـة ٠

فقد كانت بريطانيـا تنشر الخوف لدى المصريين بالتهديد بوقف أو منع مياه النيل الأزرق من الوصول الى مجرى نهر النيل رغم أن الخبراء والفنيين صرحوا بعدم امكان أى دولة منـع تدفق الميـاه من بحيرة تانا الى النيل الأزرق وقت الفيضـان لطبيعـة مسارهـا (١٥) ٠

كما أن المياه التى تصل منها فى وقت غير الفيضان لا تذكر بالنسبة الى ما يصل مصر من مياه النيل الأبيض (١٦) ٠

على أية حال فان عامل المياه كان واحدا من الأسباب العديدة مثل الروابط التاريخية القديمة والروابط الدينية ورابطة الجوار الافريقى التى دفعت بالشعب المصرى الى المطالبة بضرورة مساعدة الأحباش وضرورة تسليح الجيش المصرى واعداده للدفاع عن البلاد والموافقة على تنفيذ مصر العقوبات التى فرضتها عصبة الأمم ضد ايطاليـــا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، كما وافقت حكومة السودان على تنفيذ تلك العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا بعد اتخاذ الحكومة المصرية قرارها بالتنفيذ ٠

ومما هو جدير بالذكر أن الجيش المصرى كان فى ذلك الوقت ضعيفا جدا بالقياس الى مركز مصر الاستراتيجى ، بسبب التدخل والقيادة البريطانية المتعمدة فى اضعافه طوال الفترة السابقة على الحرب حيث كان مستر اوستن تشمبرلين « **Mr. A. Chamberlain** » يرى ضرورة اضـــعاف مصر حتى لا تصــــبح فى مركز يهدد بريطانيا (١٧) ٠

وقد صرح الجنرال نجويب « General Neguib » انه حتى عام ١٩٣٦ كان قادة الجيش البريطانى يضعون العراقيل أمام تقوية الجيش المصرى حتى لا يصبح قوة محاربة يخشى منها فى يوم ما — أن تستخدم ضدهم ٠

لهذا شعر المصريون أنهم لن يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم اذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط مسرحا للحرب ، وقد اقتنع كثير منهم ، أنه من الضعف بحيث لا يستطيعون مواجهة بريطانيا لتتقبل مطالبهم فى السودان ما دام لم تكن هناك عوامل قوية تجبر الحكومة البريطانية فى التسليم بهذه المطالب ٠

والواقع أن تلك العوامل كانت كامنة فى التوتر الذى يسود العلاقات البريطانية الايطالية ، لذلك صمم المصريون على عودة دستور ١٩٢٣ واعادة الحياة النيابية على أساسه ، وابرام معاهدة مع انجلترا حتى يتمكنوا من أن ينتزعوا بالقوة من الحكومة البريطانية ما يطلبونه من حقوق مصر فى السودان ٠

وقد رفعت الحكومة المصرية مذكرة فى هذا الشأن الى المندوب السامى البريطانى فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ ، وفى ٩ نوفمبر ألقى السير صمويل هور « Sir Samuel Hour » تصريحا فى لندن تناول فيه أهم المطالب المصرية ، وهى عقد المعاهدة وعودة دستور ١٩٢٣ ٠

وظهرت من هذا التصريح نية الحكومة البريطانية بالاعتذار عن عقد المعاهدة لعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية القائمة وعدم الموافقة على اعادة الدستور ٠

وعلى أثر ذلك قامت المظاهرات فى الجامعات والمدن المصرية تستنكر موقف الانجليز من مطالبهم (١٨) ، وانتهز النحاس باشا فرصة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى ، وأعلن قرارات الوفد بمقاطعة

الانجليز وعدم التعاون معهم بسبب عدم اجابة المطالب الوطنية ، واحتج على تصريح سير صمويل هور الذى يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها ٠

لهذه الأسباب لم تجد بريطانيا مفرا من التراجع لأن ظروفها فى عام ١٩٣٥ كانت تختلف عنها فى عام ١٩١٩ ، ففى عام ١٩١٩ كانت انجلترا قد خرجت من الحرب مكللة بالنصر ، وكانت فى وضع يمكنها من مواجهة ثورة مارس ١٩١٩ ، أما فى عام ١٩٣٥ فقد كانت تواجه احتمالا قويا بدخولها فى حرب ضد ايطاليا ، وأن اندلاع ثورة فى مصر على مستوى ثورة ١٩١٩ سوف يكون أمرا محرجا لانجلترا من الناحية الاستراتيجية والأدبية كذلك (١٩) ٠

ومن ناحية أخرى فان دول المحور نفسها تأكدت أن بريطانيا تحاول فى تلك الظروف أن تضع مصر فى صفها ليس عن طريق القوة كما حدث فى انذار عام ١٩٢٤ ولكن عن طريق الدبلوماسية والوفاق ، بجانب أن بعض الساسة البريطانيين أنفسهم رحبوا باقامة علاقات طيبة بين مصر وبريطانيا للحصول على نفوذهم وامتيازاتهم فى مصر تحت ستار وشروط معاهدة تبرم بين الطرفين (٢٠) ٠

هذه العوامل مجتمعة مع تدارس الموقف من كل جوانبه جعل المصريين يدفنون خلافاتهم الحزبية ويكونون جبهة وطنية متحدة (٢١) للوقوف أمام القصر وأمام الانجليز ، وأن يرفعوا مذكرة فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (٢٢) الى المندوب السامى البريطانى يصرون فيها على ضرورة عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات النحاس ـ هندرسون فى عام ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت المفاوضات (٢٣) ٠

الفصل الثـانى

الســودان فى معــاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

أولا : المفاوضات المصرية ـ البريطانية عام ١٩٣٠ :

ذكرنا فى الفصــل الأول أن الموقف الدولى كان عاملا قويا لدفع مصر وبريطانيا الى ابرام معاهدة تحالف وصداقة على هدى نصوص المفاوضات التى أجريت فى عام ١٩٣٠ والمعروفة بمفاوضات « النحاس ـ هندرسون » والتى فشلت بسبب مسألة السودان .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على هذه المفاوضات حيث أنها تحمل روح معاهدة ١٩٣٦ موضوع هذا البحث .

فالمعروف أن البرلمان المصرى كان قد فوض الحكومة المصرية فى ٦ يناير ١٩٣٠ باستئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها التى انتهى اليها محمد محمود باشا (٢٤) ، للوصول الى « اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .

وقد سافر وفد المفاوضة برئاسة مصطفى النحاس باشا الى لندن فى ٢٠ مارس ، وجرت المفاوضات بينه وبين الوفد البريطانى برئاسة المستر هندرســون « Henderson » فى ٣١ مارس ، ثم

قطعت فى ٨ مايو حيث أعلن انتهاء المفاوضـات بالاخفاق بعد أن بذل الوفدان جهدا عظيما للوصول الى اتفـاق ، وفعلا تمكنا من الاتفاق على مشروع معاهدة ، ولكن المفاوضات تحطمت على صخرة السودان (٢٥) ٠

ففى ٢ ابريل سلم الوفد المصرى مشروعه الأول الى سكرتير وزير الخارجية البريطانية وجاء فيه عن السودان المادة ١٣ :

« الى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليـا » ٠

وقد أبدى الوفد البريطانى فى الجلسة الثانية ملاحظاته على المشروع المصرى ، وعبر مستر هندرسون بقوله : ان مسألة السودان ستكون عقبة فى طريق المفاوضات ، وأنه من الصعوبة التغلب عليها ، وقال « لابد لى أن أصرح لكم بأن الحكومة الانجليزية حتى لو سلمنا نحن بمطالبكم فى هذه اللجنة يستحيل عليها استحالة مطلقة أن نصل الى حمل البرلمان على الموافقة عليها » ٠

وقد رد رئيس الوفد المصرى على ذلك بأن مصر لم تطلب فى الوقت الحالى الا الاشتراك الفعلى فى الادارة ، وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها ، حيث تشير الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ ٠

واستمرت المناقشات بين الوفدين ، وكانت تشوبها الحدة فى بعض الأحيـان من الجـانب المصرى وأحيـانا من الجانب البريطانى ، وقد لاحظ الجانب البريطانى من خلال تلك المناقشات

أن الوفد المصرى يرغب فى عودة السودان الى ما كان عليه قبل عام ١٩٢٤ ، وتطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ واشراك مصر فى الادارة اشراكا فعليا ، وذلك برفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان وحرية الهجرة اليه ، وحرية الاقامة والحيازة فيه ، وجعل الادارة السودانية فى أيدى المصريين والانجليز على السواء ، وأن يعين وكيل مصرى لحاكم عام السودان ومصريين آخرين بجانب الرؤساء الانجليز ، وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة ٠

وقد تعهد النحاس باشا بأن تدفع الحكومة المصرية مرتبات الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود الى السودان من مبلغ الاعانة السنوية التى كانت تدفعها الخزانة المصرية للسودان وقدرها ٧٥٠ ـ ألف جنيه مصرى سنويا (٢٦) ٠

ولكن الوفد البريطانى رفض المقترحات المصرية ، وصرح بأنه لا يريد أن يتعرض لاثارة مناقشة مسألة السودان أمام البرلمان ، ولا أن يتحمل مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنه لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ باشراك مصر فى الادارة ، وبالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان (٢٧) ٠

اذن فقد كشف الوفد البريطانى القناع عن الرغبة الدفينة فى صدور الانجليز للانفراد بالسودان وفصله عن مصر وخلق مستعمرة بريطانية منه تلحق بمستعمراتهم فى بقية القارة الافريقية ٠

والواقع أن مستر هندرسون Henderson كان مرتبطا بما أعلنه رئيس الوزراء البريطانى مستر ماكدونالد عام ١٩٢٤ ،

من أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقتى ١٨٩٩ ولا يستطيع أن يواجه البرلمان بالمقترحات المصرية الجديدة •

ومع ان اتفاقيتى ١٨٩٩ رغم أنهما كانتا ممقوتتين فى مصر كل المقت ، فانهما تنصسان على اعطاء انجلترا نصيبا فى ادارة السودان ، والمقترحات المصرية تشير الى وجوب اشراك الطرفين فى ادارة السودان ، فلا فارق اذن بين الصيغتين •

ولكن يبدو أن كلمة « الاشتراك الفعلى » فى الادارة جعل الوفد البريطانى يحلل هذه الجملة ويفكر بعمق فى معناها خوفا من تدخل السلطة المصرية فى السودان ، لأن هدف بريطانيا الأساسى كان فصل السودان عن مصر من كافة المجالات عدا مياه النيل •

لذلك كان الوفد البريطانى يرغب فى فصل قضية مصر عن قضية السودان ، وانه كان أكثر تساهلا فى مفاوضاته بالنسبة لمصر ، ومتشددا جدا بالنسبة للسودان •

وفى الحقيقة كانت السياسة البريطانية تدرك تماما انه سيأتى اليوم الذى لابد فيه من الجلاء عن مصر ، وأرادت أن تعوض ذلك باحتفاظها بمفردها بالسودان لأهمية مركزه فى قلب القارة الافريقية •

وعلى أية حال عندما لم تصل المفاوضات الى أية نتيجة مرضية، قرر الوفد المصرى فى ١٨ ابريل ان يستشير الوزارة فى مصر بالنسبة لمسألة السودان (٢٨) •

وعاد الوفد الى الاجتماع فى ٥ مايو حاملا معه مشروعين بخصوص مسألة السودان ٠

« المادة — ١١ — من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات تجرى بينهما فى بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة » ٠

ونص آخر لنفس المادة « من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان ، اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة ، وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل عام ١٩٢٤ » ٠

وقد رفض الوفد البريطانى هاتين الصيغتين كذلك ، وبعد جهد كبير توصل الطرفان الى النص الآتى ليكون حلا لمسألة السودان على أن يدمج فى المعاهدة كمادة من موادها « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩[1] ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير الاخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتى ١٨٩٩ ، يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما » ٠

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا اذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال الاثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية (٢٩) ٠

وبعد أن تبادل الفريقان التهانى على هذا التوفيق ، قرر مجلس الوزراء البريطانى بالاجماع الموافقة على النص الخاص بالسودان ، ولكنه اعترض على الفقرة الأخيرة من المادة ٠

وحاول الفريقان ايجاد نص آخر لمسألة السودان يرضى الطرفين ، وبينما كانت المناقشات جارية دخل الدكتور والتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية وطلب الانفراد بالمستر هندرسون، وبعد اجتماعهما أخبر هندرسون الوفد المصرى بأن الوفد البريطانى يرى ألا يستمر فى مناقشة الصيغ والتفاصيل ويحدد موقفه فى مسألة السودان كما يلى :

١ ـ يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير تعديل ٠

٢ ـ يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان ٠

٣ ـ يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيرا وهو :

« من المتفق عليه بالاشارة الى المادة ـ ١١ ـ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فى السودان ، وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالى المصريون أحرارا فى حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة فى السودان ، مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التى لا تتعارض مع التشريع الحديث فى مثل هذه المسائل ٠

ويجب ألا تستعمل الرقابة التى تفرضها الحكومة السودانية لصالح السودان على دخوله والهجرة اليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالى المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة اليه » ·

وباختصار فقد اعترض الوفد المصرى على ذلك ، وفى ٨ مايو ١٩٣٠ أعلن كما ذكرنا اخفاق المفاوضات بين الوفدين ، وعبر كل من رئيس الوفدين عن أسفه لتلك النتيجة المؤسفة بسبب مسألة السودان وان كانت بريطانيا تركت الباب مفتوحا لاستئناف المفاوضات فى المستقبل وتركت مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه قائما ، وذكرت أن البريطانيين على استعداد اذا وافق المصريون على مقترحاتهم ، للوصول الى الاتفاق على النقاط الباقية فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التوقيع عليها ميسورا ·

ويتساءل الأستاذ شفيق غربال « هل اتخذت الوزارة البريطانية هذه الخطة بناء على عدم اهتمام حقيقى كتسوية المسألة المصرية تسوية نهائية ؟ أو كانت تلك الوزارة حينما قطعت المفاوضات بسبب مسألة السودان تحت ضغط حقيقى من أصحاب المصالح البريطانيين فى السودان (٣٠) ؟

ونحن نميل الى تأييد الرأى الأخير ، فالواضح أن حكومة السودان كانت تسهل كل الأمور لأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين فى انشاء مشروعاتهم الاستثمارية فى السودان ، فأصبح لهم من القوة والنفوذ ما يمكنهم من تسيير الحكومات البريطانية فى فلكهم ·

وقد عبر عن ذلك مستر Malcolm Mccorqrodale علنا فى مجلس العموم البريطانى بأن له ولأسرته أعمالا تتمثل فى صناعة

القطن فى السودان ، وأنه بدون القوى والادارة الانجليزية ستذهب مصالحهم هباء منثورا ، وقال « انه ليس لكل صاحب صوت بريطانى فى مجلس العموم مصالح مباشرة فى السودان ـ لكن الذين لهم مصالح هناك لديهم من القوة الكافية لحمل الحكومة البريطانية على الاستجابة لمطالبهم وحماية مصالحهم هناك (٣١) .

ثانيا : المفاوضات المصرية ـ البريطانية سنة ١٩٣٦ :

ذكرنا أن بريطانيا كانت تتشدد فى مفاوضاتها السابقة مع مصر بسبب تمسكها بالانفراد بالسودان (٣٢) . وقلنا : ان المناخ العام دوليا ومحليا قبيل الحرب العالمية الثانية مباشرة كان يختلف عنه فيما قبل ذلك .

فعندما تطورت الأحداث الدولية فى عام ١٩٣٥ ودخلت فى دور له خطورته ، وتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية فى مصر ، وأرسلت خطابا الى المندوب السامى البريطانى ، طالب فيه المصريون بأن تصرح الحكومة البريطانية بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات النحاس ـ هندرسون عام ١٩٣٠ .

وبعد تبادل المذكرات الخاصة بتلك النصوص وعدم التقيد بها ، تم الاتفاق على أن تجرى المحادثات أولا فى مصر ، وكان ذلك خلافا للعادة (٣٣) ، حيث كانت المفاوضات السابقة تجرى فى انجلترا ، ولعل السبب فى ذلك هو اعطاء الوفد المصرى فرصة أكبر بأن يكون قريبا من مستشاريه فى القاهرة ، ولاعطائهم مزيدا من الشعور بالأمان ، وحتى لا يظن أى شخص بأن أحد أعضاء الوفد كان منحازا الى بريطانيا (٣٤) .

عقدت جلسة الافتتاح للمفاوضات فى قصر الزعفران فى ٢ مارس ١٩٣٦ ، حيث كانت جلسة علنية ، وألقى النحاس باشا رئيس وفد المفاوضة خطابا أشار فيه الى الأزمة التى يجتازها العالم والى مفاوضات ١٩٣٠ ثم قال : « ان المعاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضا وفوق كل شىء ضرورة معنوية للانسانية ، فهى بشير بعهد سلام واخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربية التى هى مهد الديمقراطية والحرية » وأجاب سير مايلز لامبسون « Sir Miles Lampson » رئيس الوفد البريطانى على ذلك الخطاب بأن الاتفاق بين مصر وانجلترا من شأنه أن يفضى الى اطمئنان كبير متبادل فى الأوقات الراهنة المضطربة التى يجتازها العالم ، وقال : ان الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجدد مسعاها للاتفاق مع الجبهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية (٣٥) .

على أية حال بدأت المفاوضات تجرى فى جو دولى يكتنفه الاضطراب من جميع نواحيه .

فالواقع لم تكن الحرب الايطالية – الحبشية وحدها العامل الوحيد الباعث على المخاطر ، فقد كانت سحب الحرب تتجمع فى سماء أوربا نفسها ، حيث أن هتلر عاهل ألمانيا نقض معاهدة فرساى واحتل منطقة الراين وألقى فى الرايخستاغ خطابا تحدث فيه عن المجال الحيوى لألمانيا وعزم حكومته على ايجاد متنفس لها خارج حدودها ، هذا بجانب السياسة الجديدة لايطاليا الفاشية التوسعية .

هذه الظروف الجديدة جعلت بريطانيا تخاف على مركزها وتخشى نذر المستقبل وأصبح لها فى ابرام معاهدة مع مصر ،

مصلحة تفوق مصلحة مصر نفسها ، وعلى أسوأ الفروض كما يقول الأستاذ شفيق غربال « فماذا تفقـد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها » ؟ (٣٦) ٠

استمرت المفاوضات بين الوفدين يسودها جو من التفاهـم الاجبارى خاصة من جانب بريطانيا والاصرار على انجاحها عكس المفاوضات السابقة ٠

وقد تأجلت المفاوضات قليلا بسبب وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ من ناحية ، والموقف الدولى بالنسبة لانجلترا من ناحية أخرى ٠

وعندما استؤنفت المفاوضات ، وانتقل الحديث الى مسألة السودان ، اشترك فيها السير ستيوارت سايمز Stewart Simes حاكم عام السـودان الذى حضر خصيصـا من لندن بالطائرة لهذا الغرض . وأخيرا توصل الطرفان الى صيغة خاصة بالسودان متمثلة فى المادة ـ ١١ ـ من المعاهدة ووقعها رئيسا الوفدين فى جلسة عامة فى قصر انطونيادس فى أول أغسطس ١٩٣٦ ، ثم انتقلت المفاوضات الى نصوص المعاهدة الأخرى ، وسافر الوفدان الى لندن وتم التوقيع على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس وصـدق عليها فى القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦ ، وقد أطلق النحاس عليها اسم « معاهدة الشرف والاستقلال » (٣٧) .

وقد عبرت المعارضة البريطانية عن ارتياحها لهذه المعاهدة آملة أن ينتهى الى الأبد « سـوء التفاهم فى العـلاقات المصرية البريطانية » وأخذت الصحف البريطانية والأمريكية تشيد بها ، لأن بريطانيا ستعتمد بناء عليها على اشراك مصر فى الدفاع عنها وعن

السودان ، وقد حذرت فى نفس الوقت بأن هذه المعاهدة ستخلق موقفا جديدا ، فالتعاون المثمر بين الدولتين بجانب الوعى المضطرد فى مصر ربما يتحولان بدلا من الاحتكاك بين مصر وبريطانيا منذ زمن بعيد الى الانقضاض على مصالح بريطانيا فى مصر والسودان (٣٨) وهذا ما سيحدث فعلا فى السنوات المقبلة (٣٩) .

المادة ـ ١١ من معاهدة ١٩٣٦

ذكرنا أن الانجليز رفضوا فى عام ١٩٣٠ السماح بالهجرة الحرة بالنسبة للمصريين الى السودان ، كما رفضوا قبول الدخول فى مفاوضة بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ بعد سنة من نفاذ المعاهدة ، وأبدوا استعدادهم فقط بخصـــوص الجيش المصرى « للنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان » .

أما فى المادة ـ ١١ ـ وملحقها والمحضر المتفق عليه فى تلك المعاهدة ، فقد وافقوا على الآتى :

١ ـ الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين مصر وبريطانيا ، على أن يواصل الحاكم العام فى السودان بالانابة عنهما فى مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وأن الاشتراك فى الادارة لا يمس بمسألة السيادة على السودان .

٢ ـ أن تكون قاعدة التوظف هى المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين فى الســـودان وأن تكون الترقية بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية ، ومن حق الحاكم العام أن يعين فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى اذا لم يتوافر

وجود ذوى المؤهلات المناسبة من البريطانيين أو المصريين أو من السودانيين أنفسهم .

٣ ـ عودة الجيش المصرى الى السودان من غير قيد على أن يكون تحت تصرف الحاكم العام بهدف الدفاع عن السودان .

٤ ـ أن تكون هجرة المصريين الى السودان حرة من غير قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ ـ ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة والملكية .

٦ ـ اشتراك مصر وبريطانيا فى ابرام الاتفاقيات الدولية المراد اشراك السودان فيها ، وكذلك فى حالة انهاء اشراكه من أى اتفاق دولى منطبق عليه .

وأن تكون هذه الاتفاقات على العموم ذات صفة فنية أو انسانية .

٧ ـ يقوم حاكم عام السودان بتقديم تقرير سنوى عن ادارة السودان الى كل من الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ، وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة (٤٠) .

وفى ١٢ أغسطس أرسل المندوب السامى رسالة الى رئيس الوزراء المصرى يخبره بالموافقة على أن يكون الموظف المصرى فى شئون الرى عضوا فى مجلس ادارة الحاكم العام ليستشار فى شئون مصلحته ، وتعيين خبير اقتصادى كبير بالخرطوم (٤١) وضابط مصرى ليكون سكرتيرا حربيا للحاكم العام .

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء المصرى تفويض وزير الحربية فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لارسال القوات المصرية الى السودان ، وتكونت لجنة برئاسة اللواء ابراهيم خبرى للسفر لتنظيم اعادة الجيش هنـــاك على أن يقيم فى الخرطـــوم وعطبرة وبورسودان .

وهكذا حلت مسألة السودان ، وقد وقف رئيس الوفد يشرح تلك المادة الخاصة به ، ويقول فى ختام شرحه :

« .. قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى ادارة الســـودان سواء فى ذلك الادارة المدنية أو المالية أو الحربية ... » (٤٢) .

ولكن للأسف الشديد لم يتحقق كلام النحاس بالنسبة لأمانى مصر فى السودان ، وهى عودة العلاقات الأخوية الأزلية بينهما ، بل أثبتت الأيام المقبلة ، أن حكومة السودان ، حافظت على استمرار الوضع فيه كما كان قائما قبل عام ١٩٣٦ ، وهو الانفراد به ومحاولة عزله عن الشمال والاتجاه به الى الجنوب .

الفصل الثالث

اثار هذه المعاهدة فى العلاقات
بين السودان ومصر

أولا : من الناحية العملية

أبرمت معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ فى ظروف خاصة لم تشهدها مصر من قبل ، وكان من طبيعتها أن تجعل المفاوض المصرى سيدا على الموقف ، ولكن للأسف تجن مصر من هذا الموقف شيئا بصدد السودان ٠

فكان من المفروض أن تكون خطة المفاوضة المصرية في هذه المسألة مرنة كل المرونة ، بحيث تنتهز هذه الفرصة وأن تستفيد من تشدد المفاوض البريطانى فى المسألة العسكرية ـ لحاجة بريطانيا الشديدة اليها بسبب الأحوال الدولية المتدهورة ـ ونكسب كسبا حقيقيا فيما يتعلق بقضية السودان .

ولكن ضعف المفاوض المصرى وضحالة تفكيره حتى ذلك الوقت جعله لا يستطيع أن ينتزع من المفاوض البريطانى أكثر من كلمة « الاشتراك الفعلى » فى ادارة السودان ، وفتح مجال العمل أمام المصريين هناك (٤٣) ، وكأن ما مضى من سنوات وما جرى فيها من أحداث لم يؤثر مطلقا لا فى مركز مصر الرسمى بالنسبة للسودان ولا مركزها بالنسبة لبريطانيه ، مما يسقط كل نقد موجه الى اتفاقيتى ١٨٩٩ ، التى انتزعت فى ذلك الوقت من الحكومة المصرية بعامل الغصب والاكراه (٤٤) ٠

فالواقع ان مصر قد أساءت لنفسها وللسودان معا لا فى مفاوضات عام ١٩٣٦ فحسب ، ولكن فى كل أدوار المفاوضات التى دارت بينها وبين بريطانيا سابقا (٤٥) ٠

وفى الحقيقة ان قبول مصر رسميا لمعاهدة ١٩٣٦ بصفة عامة ولمسألة السودان بصفة خاصة كان وليد العدوان الماثل فى وجود الاحتلال البريطانى فى شطرى الوادى

فعندما شعرت بريطانيا بالخوف وأخذت تستعد لحرب عالمية وشيكة الوقوع وبعد استيلاء ايطاليا على الحبشة وتطلعها الى السودان ومصر لربط ممتلكاتها فى شمال أفريقيا بالامبراطورية الايطالية فى شرق أفريقيا ٠ هذه العوامل ساعدت بريطانيا ــ مع وجود الاحتلال ــ فى الحصول على موافقة الجانب المصرى لتلك المعاهدة فى ذلك الوقت ٠

على أن الوفد المصرى الذى قبل نصوص هذه المعاهدة يتحمل بلا مراء تبعة قبولها واثم توقيعها ، فقد كان فى استطاعته أن يرفض قبولها ، كما رفض من قبل توقيع مشروعات معاهدة مماثلة لها بسبب مسألة السودان ٠

ولكن الرغبة في مخالفة الانجليز والتنافس على كراسى الحكم وارضاء سياسة القصر ، كل هذا وذاك كان له الأثر البالغ في توقيع هذه المعاهدة .

أما حكومة السودان فقد أخذت منذ توقيع المعاهدة ترقب في حذر شديد نوع الصلات الجديدة التى توقعت أن تنشئها معها الحكومة المصرية ونوع الاشراف الذى ستباشر به سلطاتها الجديدة على رجال الحكم في السودان .

لكن هذا الحذر ما لبث أن تحول بالتدريج الى عدم مبالاة لأن مصر في الواقع لم تبادر بعد توقيع المعاهدة الى عمل حاسم وسريع تثبت به وجودها الحقيقى في السودان ، وتقلل من النفوذ الانجليزى القابض على نواصى الأمور فيه ، لتحل محله النفوذ السودانى المصرى في شتى المجالات .

لذلك أدركت حكومة السودان أن مصر قبل ١٩٣٦ هى مصر بعد ١٩٣٦ وأنه ليس هناك ما تخشاه أو تحتاط منه ، وأخذت النصوص الواردة في المعاهدة عن التنظيم لعلاقات مصر بالسودان تغفل الواحد بعد الآخر ، وظل الجهاز الادارى انجليزيا كما هو . فحتى عام ١٩٤١ كان عدد الموظفين المصريين الذين التحقوا بخدمة السودان بعد توقيع المعاهدة أقل من ١٠٪ بالنسبة لعدد الموظفين البريطانيين (٤٦) فضلا عن أن هذه الحكومة لم تعمل حتى على اشراك السودانيين أنفسهم الا بقدر معلوم توجبه ضرورة التطور (٤٧) .

ولعل السبب في ذلك راجع أيضا الى الأحداث الدولية العامة التى شغلت فيها مصر كغيرها من الدول بالحرب العالمية الثانية .

وفي الواقع أن مادة السودان في المعاهدة لم تأت بجديد على الأقل في نظر الحاكم العام بالنسبة للبلاد ، فظل هو ورجاله من الانجليز ، المسئولين عن الادارة الداخلية (٤٨) ، وواصلت الادارة عملها حسب مخططها السابق فى ابعاد مصر عن السودان .

حقيقة أن مادة السودان نصت على مسائل كثيرة ، ولكنها للأسف لم تأت بالثمار الطيبة التى من المفروض أن تكون بين بلدين تجمعهما روابط طبيعية وتاريخية وجنسية قلما توجد بين بلدين آخرين ، ولكن وجود الادارة الانجليزية شوه علاقة السودان مع مصر وحال دون تطبيق نصوص المادة كما يجب .

فقد نصت المعاهدة على فتح الطريق أمام المصريين فى السودان ولكن الحكومة السودانية لم تنفذ ذلك بصـــورة كاملة ، وأخذت تتذرع للحد من حرية سفر المصريين الى السودان بحجة أن « أماكن السفر مشغولة » بسبب قلة وسائل النقل التى كانت تشرف عليها ولم تشجع انشاء خط السكة الحديد بين أسوان وحلفا لربط بين البلدين ، وليحمى بلاد النوبة من الموت حتى لا تصبح فاصلا طبيعيا حقيقيا بين السودان ومصر لا يعيش فيها انسان .

ونصت كذلك على الاعتراف الصريح **بالادارة المشـــتركة** بين الطرفين ، ولكنها لم تذكر الطريقة لتحقيق المســـاواة فى مجلس الحاكم العام .

والواقع أن هذا يرجع الى المهارة الانجليزية فى صياغة النص بهدف اقصاء الوجود المصرى من ذلك المجلس .

ونصت المعاهدة على عودة **بعض القوات المصرية المسلحة** الى **السودان** ، ولكن المعروف والواضح أن هذه القوات كانت تحت

امرة وتصرف الحاكم العام البريطاني ، وكانت مهمتها في الحقيقة الدفاع لا عن حدود السودان ولكن الدفاع عن النفوذ البريطاني والسهر على حمايته وحكم هذه القوات في ذلك هو حكم أى جيش يرسل الى أى مستعمرة بريطانية مثل تنجانيقا أو كينيا أو أوغندا (٤٩) .

فالمعاهدة من الناحية العملية ، لم تعمل على عودة العلاقات الأزلية بين مصر والسودان التي ربطت بينهما ظروف طبيعية وتاريخية منذ أقدم العصور ، بل دأبت بريطانيا منذ دخولها السودان على العمل على إزالة هذه العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين (٥٠) .

بوجه عام ، نستطيع أن نقول : ان بريطانيا استطاعت بعد توقيع المعاهدة أن تؤكد مبدأ الانفراد بالحكم في السودان وتحافظ على ما كان عليه قبل ابرام المعاهدة ، فاستمرت الادارة الرئيسية كما كانت انجليزية لحما ودما ، وظلت اللغة التي يسير العمل بمقتضاها هي اللغة الانجليزية وظل الحكم الثنائي كما كان اسما على غير مسمى ، رغم الظروف السياسية المواتية للمصريين .

أما آثار هذه المعاهدة في السودان ، فقد رحب بها العاملون في قطاع التجارة جميعا سواء كانوا من الأجانب أو المصريين ، ورأوا في عقد المعاهدة وعودة المصريين الى السودان أملا في انفراج الأزمة الاقتصادية التي عانى منها السودان كثيرا منذ عام ١٩٢٤ ، وانخفاض أسعار القطن « المحصول النقدى الرئيسى في البلاد » بجانب النقص في المحصولات الأخرى ــ الأمر الذى ترتب عليه انخفاض الميزان التجارى عام ١٩٢٩ من ٥ر١٣ مليون جنيه الى ٥ر٥ مليون جنيه وانخفاض الدخل القومى الى مليون جنيه تبعا لذلك (٥١) .

وكان هؤلاء التجار يرون فى انشاء مكتب الخبير الاقتصادى المصرى فى السودان فتحا للطريق ــ التي تعمدت الحكومة السودانية من قبل قفله ــ أمام المنتجات المصرية التى كان السودان فى أشد الحاجة اليها كالسكر والمصنوعات القطنية (٥٢) .

ولا غرابة فى ذلك ، فبريطانيا كانت تدرك تماما مدى العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان والفائدة المشتركة التي تعود عليهما منها ، لذلك هدفت الى ضرب مصر فى اقتصادها بقفل السوق السودانية فى وجهها ، وعطلت من تشغيل الطرق الطبيعية بينهما ، وفتحت السوق السودانية أمام المنتجات البريطانية والأجنبية الأخرى .

ولا شك أن هذا العمل كان ينطوى على مغزى سياسى كبير ، وهو محاربة كل ما يتعلق بمصر فى السودان ، وحتى لا يجد السودانيون الشىء الملموس الذى يعيد ويقوى العلاقات بينهم وبين المصريين ، فهذه سياسة استعمارية خبيثة ، هدفها الأساسى ، ابعاد السودان عن مصر وتحويله من عروبته الى دائرة المستعمرات البريطانية فى أفريقيا .

ولكن أصالة الشعب السودانى العريق حالت دون تحقيق ذلك .

على أية حال فبعد أن وقعت المعاهدة ، التهب شعور العناصر المتعلمة من السودانيين والتى تتكون أكثريتهم من موظفى الحكومة والذين تخرجوا فى المدارس وحلوا محل المصريين فى بعض الوظائف ذات المسئولية المحدودة ــ حين ظهر لهم أن دولتى الحكم الثنائى بتتا فى أمر بلادهم دون استشارتهم (٥٣) . وأن هذه المعاهدة لم

تأت بجديد بالنسبة لهم بل أكدت اتفاقيتي ١٨٩٩ وزادت فقرة جديدة هي « ان هدف الطرفين المتعاقدين في ادارة السودان هو رفاهية السودانيين » (٥٤) .

والواقع أن بريطانيا تتحمل بمفردها مسئولية عدم استشارة السودانيين في أمر بلادهم ، ولعل السبب في ذلك هو عدم وجود العناصر ذات الوعي القومي الناضج من السودانيين في ذلك الوقت ، بسبب اهمال السياسة البريطانية في نشر التعليم وانشاء مراكز الثقافة في البلاد فلو كانت بريطانيا مخلصة حقا كما تقول « ان هدفها هو تقدم السودانيين » لكان في الامكان أن يتخرج العديد من المتعلمين والمثقفين السودانيين في ظل الادارة البريطانية التي قاربت من نصف قرن حتى الآن . ومن ثم كان في امكانهم أن يدلوا بصوتهم في مستقبل بلادهم كما حدث عام ١٩٥٣ .

على أية حال ، أراد المتعلمون والمثقفون — رغم قلتهم — أن يبرهنوا أنهم ليسوا قوة سالبة في البلاد ، وأخذوا في التفكير في القيام بدور ايجابي يلفتون به نظر دولتي الحكم الثنائي الى ضرورة الاستعانة بهم عند البت في أمر مستقبل بلادهم .

وقد تمخض عن هذا التفكير قيام مؤتمر الخريجين الذي لعب دورا مهما في تحديد مستقبل السودان وقيام الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات المختلفة (٥٥) .

ثانيا : من الناحية القانونية :

ذكرنا أن مادة السودان في معاهدة ١٩٣٦ نصت على أن اتفاقيتي ١٨٩٩ تكون الأساس الذي يستند اليه نظام الحكم في السودان وهو « الحكم الثنائي » .

والواقع أن اتفاقيتى ١٨٩٩ رغم أنها باطلة ولم تقم على أى سند من الحق ولا من القانون ورغم كرهها فى مصر والسودان ، ولم تسقط حتى التاج المصرى فى السيادة الكاملة على وادى النيل كله ، بل نصت على آثار هذا الحق ، حيث أن مسألة السيادة لم تكن موضع شك أو جدل ٠

ولكن المادة _ ١١ _ الخاصة بالسودان لم يذكر فى نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان ، الأمر الذى أوجد الكثير من الابهام والغموض حول مسألة السيادة ، فقد فسره كل جانب تفسيرا يخالف تفسير الجانب الآخر ٠

والواقع أن الغموض فى نصوص المعاهدات خاصة فى معاهدة بين مصر وبريطانيا فى ذلك الوقت بالذات ، انما هو مؤامرة مقصودة لتضييع حقوق مصر فى السودان ، وتفسيرها تفسيرا ضد مصلحة مصر ٠

فلم تعترف حكومة السودان بعد توقيع المعاهدة بالسيادة المصرية على السودان ، فقد منعت تلك الحكومة ، الحكومة المصرية من ملكية الأرض التى تنشىء عليها مؤسساتها فى السودان بحجة أن الحكومة المصرية وكلت للحكومة السودانية ادارة السودان والعمل على رفاهية السودانيين ، وهذا المنع من أهم الأعمال لرفاهية السودانيين ٠

ويقول دنكان : ان مسألة السيادة أبعدت تماما من معاهدة ١٩٣٦ (٥٦) وقد استمرت هذه المسألة بالذات محل النزاع المرير بين مصر وبريطانيا حتى عام ١٩٥٣ (٥٧) ٠

والنص الآخر الذى ورد فى المعاهدة وهو « ان الغاية الأولى لادارة السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين » ٠

هذا النص لا يحمل فى ظاهره أى معنى من المعانى التى تقبل التأويل ، ولكن حكومة السودان فسرت هذا النص بطريقة تختلف عن التفسير المصرى ، واعتبرت ان للسودان وأهله ذاتية تختلف عن ذاتية مصر وخلقت لنفسها « وكالة » فى مصر وأخرى فى لندن ، واعتبرت ان المصريين فى السودان قادمون من الخارج ، وأمعنت فى ذلك الى حد أن حرمت على أبناء السودان أنفسهم ـ الذين يحملون شـــهادات علمية مصرية ـ مزاولة الأعمال فى بلادهم الا بالقدر الضئيل ٠

أما أبناء السودان فقد فسروا هذين النصين بطريقة تخالف تفسير كل من الحكومتين : المصرية والسودانية (٥٨) ٠

وكان التفسير المصرى لقانونية مسألة السودان فى المعاهدة :

أولا : انه ليس فى نصوص هذه المعاهدة أى مساس بمسألة السيادة على السودان ، فالمعـاهدة لم تغير من الوضـــع القانونى للسودان فى شىء ، بل استمر كما كان عليه قبل ثورة المهدى على أنه جزء لا يتجزأ عن مصر من الناحية الدولية ٠ أما من الناحيـــة الدســـتورية والادارية ـ فالمعروف ان اتفاقيتى ١٨٩٩ فصـلت السودان عن مصر ، ولكن هذه الاتفاقية كما هو معروف أيضـــا وضعت نظاما اداريا موقوتا قام لظروف خاصة ويجب أن يزول بزوال هذه الظروف (٥٩) .

ويقول الدكتور زهير جرانه : ان التحفظ فى مسألة السيادة يدل على اصرار مصر على التمسك بسيادتها على السودان والذود

عن هذه السـيادة والدفاع عنها عندما تجد الفرصـة سانحة لذلك (٦٠) .

ثانيا : أن النصوص التي وردت في المعـاهدة مثل التمييز بين الموظفين السـودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنـود السودانيين والمصريين والبريطانيين ومثل هجرة المصريين الى السودان واقامة الرعايا المصريين والبريطانيين فى السودان .

هذه النصوص لا تتصل بالسيادة في شيء ، بل تدل على أن فصـل السودان كان فصـلا اداريا محضا سوغ أن يكون هناك سودانيون من الناحية الادارية ، ومن ثم أمكن التمييز بين السودانيين والمصريين ، والتعرض الى هجرة المصريين الى السودان على أن تكون خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام ، والى عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين فى السودان فى شئون التجارة والمهاجرة والملكية ، لانتماء هؤلاء الرعايا المصريين والبريطانيين الى دولتى الحكم الثنائى .

ثالثا : مسألة وجود جنود بريطانيين في السودان التى نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ـ ١١ ـ التى تقول : انها جنود تشترك مع جنود مصريين وجنود سودانيين تحت امرة الحاكم العام للدفاع عن السودان ، فالمعروف أن السودان جزء لا ينفصل عن مصر . لذلك فان وجود جنود بريطانية فى السودان يقوم على نفس الأساس الذي يقوم عليه وجود جنود بريطانية فى مصر نفسها . وكما أن انجلترا احتاجت الى نص فى معاهدة ١٩٣٦ تجعل منه سندا قانونيا لبقاء الجنود البريطانية فى مصر ، فقد احتاجت الى نص آخر فى نفس المعاهدة تجعل منه سندا قانونيا لبقاء الجنود البريطانية فى السودان أيضا .

ويترتب على ذلك أن وجود الجنود البريطانيين فى السودان حكمه هو حكم وجود الجنود البريطانية فى مصر « جنود أجنبية مرابطة فى بلد للدفاع عن هذا البلد » ٠

ولا يجوز أن يقال : ان وجود الجنود البريطانيه في السبودان مستمد من اشتراك انجلترا فى الادارة ، لأن الاشتراك فى الادارة لا يترتب عليه أن يكون لبريطانيا جنود فى السودان ولكن وجود الجنود المصرية فى السودان مستمد من أن السودان جزء لا ينفصل عن مصر ، فهى ترابط فى أرضها لا فى أرض أجنبية ٠

رابعا : ان الأحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات الدولية على السودان الواردة فى ملحق المعاهدة والتى تقضى بأن سريانها يكون بعمل مشترك من الحكومتين : المصرية والبريطانية لا يصح تفسير هذا النص بأن هذا العمل المشترك من أعمال السيادة ٠

اذ الواقع ان النص مقصور على الاتفاقات ذات الصفة الفنية أو الانسانية ، وسريان مثل هذه الاتفاقات على السودان عمل أقرب الى أعمال الادارة منه الى أعمال السيادة (٦١) ٠

وهكذا فسر كل طرف نصوص المعاهدة الخاصة بالسودان على النمط الذى يلائمه ويتمشى مع أهدافه ٠

وكانت هذه المسألة بالذات هى الصخرة التى تحطمت عليها كل المفاوضات التى أجريت بعد ذلك بين مصر وبريطانيا حتى قيام الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٦٢) ٠

والواقع ان معاهدة ١٩٣٦ تعتبر بصفة عامة النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ ، حيث اختتمت صفحة من العداء الشديد بين مصر وبريطانيا وفتحت صفحة جديدة من التحالف بين البلدين ، ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا الا بقدر ما كشف المصريون وجهه الحقيقى فى أثناء الحرب العالمية الثانية التى كانت محنة للعلاقات المصرية البريطانية بسبب مسألتى الجلاء ووحدة وادى النيل .

وعندئذ بدأ نضال وطنى جديد لم يكن يستمد نيرانه من وقود ثورة ١٩١٩ وانما من نتائج تطبيق المعاهدة وتغير الظروف الدولية التى تمخضت عن الحرب العالمية الثانية .

الهـــــوامش

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ٠

(٢) سياسة هتلر فى كتابه « كفاحى » ٠

(٣) محمد شفيق غربال ٠٠ تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية ، ج ١ ، ص ٢٧٢ ٠

(٤) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٧٧٩ ٠

(٥) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٧٧ ٠

(٦) مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، ص ٥٤١ ٠

(٧) عبد الملك عودة : السياسة الدولية عدد يناير ١٩٧٠ ٠

(٨) تضمن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ انهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها وسيادتها ، مع الاحتفاظ لبريطانيا بصورة مطلقة بتولى اربع مسائل منها مسالة السودان ٠

(٩) عبد العظيم محمد رمضان : مرجع سابق ، ص ٣٦٠ ٠

(١٠) يقول الدكتور محمد حسين هيكل ــ أن بريطانيا كانت تسير على سياسة عمر بن الخطاب الذى كان يقول (هان أمر اصلح به قوما ان أبدلهم أميرا مكان أمير) وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة وطبقتها فى علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، مثل ما نقلت سير برس لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوبا ساميا لها فى مصر عام ١٩٣٤ ٠

(١١) Macmichael, Sir Harold : The Sudan, p. 1888.

(١٢) John, Hyslop. : Sudan Story, p. 127.

(١٣) Fabunmi. L.A. : The Sudan ii Anglo-Egyptian Relatiins. Relations, p. 104.

(١٤) من خطاب النحاس باشا فى عهد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ٠

(١٥) عبد الملك عودة : البحث السابق ٠

(١٦) عوض محمد عوض : نهر النيل ٠

(١٧) Fabunmi, L.A. O.P. Cit., p. 105.

(١٨) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٨٠ ٠

(١٩) Toynbee Arnold . : Survey of International Affairs p. 678 - 679, (1936).

(٢٠) Fabunmi, L.A. : O.P. cit., p. 105.

(٢١) لم يشترك الحزب الوطنى فى الجبهة بسبب سياسته « لا مفاوضة قبل الجلاء »

(٢٢) حصل الشعب على دستور ١٩٢٣ فى نفس ذلك اليوم ٠

(٢٣) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠٢ ٠

(٢٤) مفاوضات « محمد محمود — هندرسون » عام ١٩٢٩ — الكتاب الأخضر ٤٣ — ٥٣ ٠

(٢٥) محمد شفيق غربال : مرجع سابق ، ص ٢٤٤ ٠

(٢٦) الكتاب الأخضر ، ص ٥٧ ٠

(٢٧) الكتاب الأخضر ، ص ٦٣ ٠

(٢٨) الكتاب الأخضر ، ص ٦٧ — ٧٦ ٠

(٢٩) الكتاب الأخضر ، ص ٨٠ ٠

(٣٠) محمد شفيق غربال : مرجع سابق ، ص ٢٤١ ٠

(٣١) Fabunmi., L.A., Op. Cit., p. 163.

(٣٢) من المعروف أنه على أثر حوادث عام ١٩٢٤ دخلت الحكومة المصرية فى مفاوضات مع بريطانيا للوصول الى حل لمشكلة السودان ولكن بدون جدوى ، فقد أجريت فى عام ١٩٢٧ مفاوضات بين « ثروت وتشمبرلن » وفى عام ١٩٢٩ بين « محمد محمود وهندرسون » وفى عام ١٩٣٠ بين « النحاس وهندرسون » وكان غرض المفاوض المصرى اعادة الأمور فى السودان الى ما كانت عليه قبل حادث مقتل السردار عام ١٩٢٤ وتأجيل الفصل فى مسألة وحدة وادى النيل الى موعد آخر ، برغم أن المساعى باءت كلها بالفشل ٠ (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ومجموعة الوثائق الملحقة به) ٠

(٣٣) مكى شبيكة : مرجع سابق ، ص ٥٤١ ٠

(٣٤) Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 107.

(٣٥) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٣٦) محمد شفيق غربال : مرجع سابق ، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ص ٣ ص ٢٣ .
وقد أخذت هذه التسمية على مصر حجة في مجلس الأمن عام ١٩٤٧ .

(٣٨) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 109-110.

(٣٩) سنعالج ذلك بالتفصيل في الباب الرابع .

(٤٠) **سننشر المادة ـ ١١ ـ وملحقاتها ضمن ملاحق البحث في النهاية .**

(٤١) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٤٢) محمد شفيق غربال : مرجع سابق ، ص ٣٠١ .

(٤٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٤٤) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٤٥) محمد شفيق غربال : مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

(٤٦) الكتاب الأخضر ، ص ٩١ .

(٤٧) مكي شبيكة : مرجع سابق ، ص ٥٤١ .

(٤٨) Duncan, J.S.R. : The Sudan, A record of Achievement, p. 176-177.

(٤٩) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٥٠) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٥١) Duncan, J. S. R. : The Sudan's Path to Independence, p. 132.

(٥٢) محمد محمود الصياد وسعودي : السودان ، ص ٤٤٥ .

(٥٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٥٤) Mekki Shijbeika : The Independent Sudan, p. 481.

(٥٥) سنعالج ذلك بالتفصيل في الباب الثالث .

(٥٦) Duncan, J.S.R. : The Sudan, A Record of Achievement, p. 178.

(٥٧) Duncan, J. S. R. : The Sudan's Path to Independence, p. 131.

(٥٨) سنعالج ذلك في الباب الثالث .

(٥٩) **هيئة المستشارين : قضية السودان ، ص ٤١ ـ ٤٣ .**

(٦٠) زهير جرانة : الوضع القانوني للمسألة المصرية السودانية ، ص ٢٧ .

(٦١) سمير المنقبادي : تطور مركز السودان الدولي ، ص ٣٩ .

(٦٢) سنعالج ذلك في الباب الثاني والرابع بالتفصيل .

البـاب الثـانى

الجهـود لحل قضية السـودان

عن طريق المفاوضة بين مصر وبريطانيا وفشلها

الفصـل الأول : الاتصـالات والمفاوضـات بين مصر وبريطانيا بشأن السودان منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٦ ٠

الفصل الثانى : المفاوضات المصرية ـ البريطانية بشأن السودان عام ١٩٤٧ ٠

الفصل الثالث : المباحثات المصرية ـ البريطانية حول مسـألة السـودان قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠

الفصــل الأول

الاتصالات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا بشــأن الســودان

منـــذ توقيـــع معـــاهدة ١٩٣٦ حتى عـــام ١٩٤٦

أولا : الاتصالات المصرية ـ البريطانية قبيل مفاوضات « صدقى ـ بيفن » ٠

ذكرنا فى الباب الأول الظروف التى أدت الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وكيف أنها ربطت مصر بتحالف أبـدى مع انجلترا (١) وكيف أتاحت لبريطانيا فرصة الانفراد بالحكم فى تلك البلاد ٠

ولكن الشعب المصرى لم يدخر وسعا فى مطالبته انجلترا بعودة العلاقات بين مصر والسودان الى طبيعتها ، لادراكه أن بريطانيا بعد أن فشلت فى ربط الكاب بالقاهرة ، تصر على التمسك بالسودان لأهميته الاستراتيجية فى الاشراف على مصالحها فى وسط القارة ، ولتستمر فى تحكمها فى مصر عن طريق منابع نهر النيل ٠

فبعد تنفيذ نصوص تلك المعاهدة ، واشتعال نيران الحرب العالمية الثانية بين دول المحور وبين دول الحلفاء ، **رفع حزب الوفد المصرى** ــ الذى كان قد وقع المعاهدة ووصفها « بمعاهدة الشرف والاستقلال » مذكرة الى السفير البريطانى فى القاهرة الى الحكومة البريطانية ، طالبا فيها بأن تصرح تلك الحكومة من الآن (١٩٤٠) بأنه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الدول المتحاربة ، أن تدخل انجلترا ومصر فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا (٢) .

وقد قوبلت هذه المذكرة بالارتياح الكبير والتجاوب الكامل من جميع أبناء الأمة ، لأنها أول صيحة بالخروج على معاهدة ١٩٣٦ من احدى الهيئات التى وقعتها واعتزت بها وروجت لها بل وحثت الناس على قبولها .

والواقع ان مصر الشعبية ، قبلت هذه المعاهدة على مضض ، وكان وجودها يؤرق الشعب دائما ، لأنها تمثل الاستعمار فى بلد يتوق الى الاستقلال بكامل مفهومه .

ولم يدخر الشعب وسعا فى التعبير عن الرغبة فى انهاء تلك المعاهدة التى ربطته بعجلة الامبراطورية البريطانية .

بينمـــا قوبلت تلك المذكرة بالاستياء والتذمر من جـــانب بريطـــانيا .

فبالرغم من انشغال بريطانيا بالحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب ، ونشر دعايتها ضد الاستعمار النازى ومناصرتها للحريات، فقد أرسل اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا فى ١٦ ــ أبريل

برقية الى السفير البريطانى فى القاهرة ليبلغها الى مصطفى النحاس، تنم عن روح السخط والحنق لتصرفات النحاس فى الوقت الذى تحارب فيه انجلترا لسلامة الأمم الصغيرة ، خوفا من سقوطها فى أيدى دول المحور ، وطلب من النحاس أن يعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد .

ولكن الوفد المصرى ، بعد أن لمس رغبة الرأى العام فى البلاد بضرورة عودة العلاقات الطبيعية بين شطرى الوادى ، أراد أن ينتهز هذه الفرصة ، خاصة وأنه خارج الحكم ، أن يظهر بمظهر الفارس المتجاوب مع الشعب والمطالب بحقوقه ، فرد على الجانب البريطانى بمذكرة أخرى أيد فيها مطالبه السابقة .

وعندما اجتمع أقطاب الحلفاء فى ميناهاوس بالأهرام (٤) ، رفع زعماء المعارضة فى مصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ مذكرة لهؤلاء الأقطاب ، تتضمن المطالبة بالغاء القيود التى أوجدتها معاهدة ١٩٣٦ والاعتراف بقانونية الروابط العديدة التى ربطت بين مصر والسودان ، وجعلت منهما وحدة واحدة منذ قرون بعيدة ومازالت قائمة (٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد استمر الشعب فى التعبير عن استيائه وسخطه واستنكاره للمعاهدة ومطالبته بوحدة وادى النيل ، رغم التدخل السافر من جانب بريطانيا فى سياسة البلاد مثلما أجبرت القصر على قبول تعيين مصطفى النحاس لرئاسة الوزارة المصرية يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ومحاصرة الدبابات البريطانية لقصر عابدين فى ذلك اليوم المشهود ، وعندما أراد القصر عزل تلك الوزارة فى أبريل عام ١٩٤٤ جاءه الرد من لندن ببرقية لا تزيد على كلمة (لا تغيير) No Change

ورغم ذلك ، فقد واصل الشعب حنقه على السياسة البريطانية تجاه وادى النيل ، فاجتمعت الهيئة السياسية (٦) فى البـلاد وأصدرت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ بيانا نص على الآتى :

(ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة ، هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل الوادى فى وحدة مصر والسودان وأن الوقت الحاضر هو انسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الاسس ، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة) وقد أقر مجلس الوزراء هذا البيان فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ (٧) .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ سلم عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن مذكرة الحكومة المصرية الى وزارة الخارجية البريطانية ، التى طلبت فيها الدخول فى مفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادىء الميثاق الجديد للأمم المتحدة الذى وضـعه مؤتمر سـان فرنسيسكو ، على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان ، على أساس يتفق مع مصالح السودانيين وأمانيهم (٨) .

وفى ٢٦ ينـاير ١٩٤٦ ردت الحكومة البريطانية على تلك المذكرة وأعلنت فى ردها ، أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ، وأنها مستعدة لاعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ، وأنها سترسل قريبا الى سفيرها فى مصر بتعليمات لاجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وعلى أثر ذلك الرد ، تبين للشعب المصرى مبلغ ســـوء نية الانجليز نحو وادى النيل واصرارهم على ابقاء قواعد معاهدة ١٩٣٦ بما فيها المادة (١١) الخاصة بالسودان كأساس للعلاقات بين مصر وبريطـــانيا .

فكأن كل ما ترتب على الحرب العالمية الثانية واعلان ميثاق الاطلنطى والمبادىء الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة ، لم يغير من نظرة بريطانيا الاستعمارية حيال شعب وادى النيل .

وكانت النتيجة المتوقعة من جانب الشعب ، قيامه بالمظاهرات الصاخبة فى جميع أرجاء البلاد ، فقد قامت فى القاهرة مظاهرة طلبة جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) فى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦ والمعروفة بحادثة كوبرى عباس ، وتجددت مظاهرات الطلبة فى اليوم التالى ، وقامت مظاهرات أخرى فى الاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط وجرجا وغيرها .

وللأسف الشديد ، فان هذه المظاهرات التى قامت لتعبر عن حرية البلاد فى مطالبتها بالجلاء والوحدة ، قوبلت بالشدة والعنف من جانب الوزارة ، مما كان له أسوأ الأثر فى نفوس الجماهير ، واشتد سخط الرأى العام على مسلك تلك الوزارة تجاه المظاهرات العامة ، الأمر الذى ألقى عبئا كبيرا من المسئولية تزلزل لها مركز الوزارة ، وانتهى بهـا الأمر الى أن رفع النقراشى استقالتهـا فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، وعهد الملك الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ .

ثانيا : مفاوضات « صدقي ـ بيفن » ١٩٤٦

سمحت وزارة صـــدقي باستمرار المظاهرات الشـــعبية مع الاحتياط لحفظ النظام العام فى البلاد .

وفى ٧ مارس ١٩٤٦ تألف الوفد الرسمي برئاسة اسماعيل صدقي لمفاوضـــة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة ، وعينت الحكومة البريطانية وفدا رسميا يرأسه مستر بيفن « Bevin » الذى لم يحضر الى القاهرة بسبب الأحوال السياسية ، وأناب عنه اللورد ستانسجيت وزير الطيران ، وكان ضمن الوفد السير رونالد كامبل Ronald Campbelle السفير البريطانى فى مصر وقد حضر الوفد الى مصر فى منتصف ابريل ١٩٤٦ .

وقبل أن يصل الوفد الى القاهرة ، أعلن مستر بيفن فى مجلس العموم البريطانى ، بأن الحكومة البريطانية تترقب اليوم الذى يستطيع فيه السودانيون أن يقرروا مصيرهم ، وأن حصولهم على الحكومة الذاتية يعتبر خطوة أولى نحو الاستقلال ، وعبر عن تأييد حكومته للحاكم العام فى السودان لتحقيق هذا الهدف ، كما أعلن أن الحكومة البريطانية لا توافق على أى تغيير فى السودان كنتيجة لاعادة النظر فى المعاهدة ما لم يؤخذ رأى السودانيين فى ذلك (٩) .

وقد أكد الحـــاكم العام من جانبه هذا القول فى المجلس الاستشارى ، وأعلن أن الحكومة السودانية ألفت لجنة من الموظفين البريطانيين والسودانيين لبحث مشروعات السودنة (١٠) .

وعندما سأل السفير المصرى فى لندن مستر بيفن عن تصريحات الحاكم العام فى السودان أبلغه بأنه لم تصدر منه أية تعليمات فى

هذا الشـــأن ، بل طلب منه ضرورة العمل على نجاح المفاوضات لخوفه من مســـلك روســـيا الجديد وتطلعها الى منطقة الشرق الأوســـط (١١) .

وهكذا عبرت الحكومة البريطانية عن وجهـة نظرها تجـاه السودان قبيل بدء المفاوضات تمشيا مع سياستها التقليدية بتمسكها بتلك البلاد وفصلها عن مصر والعمل على ضمها الى مســـتعمراتها الافريقية الأخرى .

على أية حال ، سبقت المفاوضات الرسمية ، مباحثات بين اسماعيل صدقى واللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل خاصة بانشاء قاعدة حربية فى قناة السويس ، ولما طالت هذه المباحثات اتفق على انهائها والبدء فى المفاوضات الرسمية (١٢) .

وفى ٩ مايو ١٩٤٦ عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الوفدين واستمرت على غير جدوى ، لأن بريطانيا كانت ترى أن معاهدة ١٩٣٦ صحيحة ونافذة ، ومصر ترى أنهـــا غير قائمة لمخالفتها ميثاق الأمم المتحدة ولاستنفاذها لأغراضها ، وأن المقصود من المفاوضـــة هو تقرير سقوطها ، وعقد معـــاهدة جديدة ان أمـكن .

وفى ٨ يوليو سلم الوفد المصرى الى الوفد البريطانى مشروع معاهدة تحالف ، ومشروعا بروتوكوليا خاصا بالسودان جاء فيه :

(يتعهد الطرفان الســـاميان المتعاقدان بالدخـول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى الســـودانيين على أســـاس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر) (١٤) .

ولكن الجانب البريطاني رفض هذه المقترحات ، وتأزم الموقف وأصيبت المفاوضات عامة بجمود،عندئذ تقدم الوفد البريطاني في ١٩ أغسطس بمقترحات جديدة ، وكان مشروع بروتوكول السودان كما يلي :

(اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الغرض الأول من ادارتهما للسودان هو رفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتي ، وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السوداني حرا في تقرير علاقته المستقبلة مع الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويعتزم الطرفان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الأهالي السودانيين ، وحتي يبرم اتفاق آخر بين الطرفين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة يبقى العمل مؤقتا بالمادة (١١) من معاهدة ٣٦ مع ملحقها) .

وبعد أن درس الوفد المصرى هذه المقترحات ، لم يجد فيها ما يحمل الحكومة على تغيير موقفها واصدر قراره برفضها بالاجماع .

ثم عاد الوفد البريطاني في ١٧ سبتمبر بمقترحات جديدة ، وكان مشروع بروتوكول السودان فيها كما يلي :

١ ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية في السودان ستظل منصرفة الى رفاهية السودانيين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتي .

٢ ـ وحالما يتحقق الغرض الأخير ، فان الشـعب السوداني يكون حرار في تقريره مصيره،واذا قر قرار السودانيين على اختيار الاستقلال تعقد مصر والسودان الإتفاقيات اللازمة بشـأن الاستزادة من مياه النيل ، واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة،وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى في وادي النيل .

٣ ـ والى أن يتم ذلك تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائي بمقتضى اتفاقيتي ١٨٩٩ وطبقا للمادة ـ ١١ ـ من معاهدة ١٩٣٦ .

٤ ـ وتصرح الحكومة البريطانية بأنه ليس في أحكام البروتوكول السالف الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه في أن يكون ملكا على السودان ، وحكومة المملكة المتحدة مع تبيانها أن الأمر موكول الي الشـعب السوداني لتقرير مصيره ، طبقا للفقرة السالفة الذكر ، ومع تنحيتها عن الادلاء بأى رأى في شـأن مسـألة السـيادة ، تصرح بأنه ليس في البروتوكول السالف الذكر مساس بهذه المسألة .

٥ ـ سيتلقى الطرفان من حاكم السـودان تقارير عن مدى تقدم الشـعب نحو الحكم الذاتي المنشـود وفي الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريرا عما اذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتي الكامل وأصبحوا في حالة تمكنهم من تقرير مسـتقبل السودان ، وتوصى ان كان الأمر كذلك بالتدابير المناسـبة للتحقق من رغبـات الشعب والعمل على تنفيذهـا (١٥) .

وبعد أن درس الوفد المصرى هذه المقترحات استقر الرأى على رفضها ، وأرسل فى ٢٥ سبتمبر مذكرة تتضمن أنه قد اتضح له بجلاء خلال هذه المفاوضات ، أن الهدف الذى ترمى اليه بريطانيا هو تصفيته نظام الحكم فى السودان تصفية نهائية طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ حسبما تطبقهما الآن السلطات البريطانية فى السـودان ، وأن هذا البروتوكول يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع (١٦) .

وان الوفد المصرى يرفض نظام الحكم الوارد فى البروتوكول، ويرغب فى أن تدخل الحكومة المصرية بصفة فعالة فى اعداد النظام الديمقراطى الذى يجب أن يسـير نحوه السودانيون ، لأن حاكم السودان سيقوم وحده باعداد النظام الجديد للحكم فى السودان طبقا للتوصيات التى تأتيه من لندن .

وعلى أثر ذلك اشـتدت الأزمة وتوقفت المفاوضـات مرة أخـرى .

وفى ٢ أكتوبر ١٩٤٦ طلب اسماعيل صدقى من مستر بوكر نائب السـفير البريطانى أن يسافر الى لندن ليتباحث بنفسه مع مستر بيفن وزير الخارجية ، لعله يصل معه الى اتفاق على أساس الوحدة على أية صورة بين مصر والسودان تحت تاج واحد ، وقد رحبت بريطانيا بذلك وسافر صدقى الى لندن فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ بصحبة ابراهيم عبد الهادى وزير الخارجية ممثلين لهيئة الوزارة المصرية لا لهيئة المفاوضة (١٧) .

استغرقت الاجتماعات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى خمس جلسات من ١٨ الى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ ، وكانت مسـألة

السودان من بين المسائل الرئيسية التى طرحت للبحث واستغرقت الجزء الأكبر من المفاوضات والتى انتهت بفشلها .

فقد كانت نظرية صدقى هى الوحدة بين مصر والسودان لصالحهما المشتركة ، وفى حدود الوحدة الدائمة ، فان للسودان الحرية فى اختيار نظام الحكم الذى يراه ، أما مستر بيفن فكان يعنيه تأكيد ثلاثة أمور لكى يعترف بالوحدة بين مصر والسودان :

١ ـ ألا يكون هذا الاعتراف سببا فى أى تغيير يقع فى النظام الادارى القائم فى السودان وقتئذ ، وتتخذ منه مصر ذريعة للمطالبة بحقوق أكثر فى الادارة .

٢ ـ ألا يكون تمهيدا للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان .

٣ ـ ألا تكون الوحدة بين مصر والسودان دائمة ، وألا تمنع هذه الوحدة حق السودان فى أن يستقل عن مصر .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على ما دار فى تلك الجلسات الخمس من مناقشات لنرى مدى حرص بريطانيا على تمسكها بالسودان .

أشار صدقى فى الجلسة الأولى الى أن السيادة التى تقصدها مصر هى سيادة (رمزية) لأن المصريين لا يبغون السيطرة لاستغلال السودان ، ولا يتطلعون الى نفع مادى أو أدبى منه ، ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصرى ووحدة رابطة ظلت على الدوام قائمة بين مصر والسودان ، كما أشار صدقى الى الشباب المصرى الذى يتخرج فى الجامعات كل عام ـ الأمر الذى يجعله فى حاجة الى متنفس فى السودان وليسهم فى نفس الوقت فى تعمير تلك البلاد (١٨) .

وقد طلب مستر بيفن مذكرة بشرح وجهة النظر المصرية وقدمت اليه في الجلســـة الثانية وكانت تتضمن أن بريطانيا سبق لها الاعتراف بســيادة مصر على الســودان ، وتطلب مصر أن تتضمن المعاهدة الجديدة بروتوكولات تؤكد قيام الرابطه التى توجد بينها وبين السودان تحت التاج المصرى ، ويستمر النظام الادارى القائم على اتفاقيتى ١٨٩٩ حتى يصبح السودانيون أهلا لادارة شئونهم ، كما أوضح صـــدقى أن الوحدة لا تتعارض مع النظام القائم فى السودان وأن قوة السودان لا تتأثر بهذا الاعتراف .

ثم تساءل مستر بيفن فى الجلسة الثالثة عن حق السودانيين فى المطالبة بالاستقلال وكانت وجهة النظر المصرية فى ذلك ، أن انجلترا هى التى تتولى ادارة السودان حاليا ولا سلطة لمصر فيه ، ومن الأفضل ألا يختار السودانيون مستقبلهم تحت هذه الظروف الراهنـــة .

وقد اقترح بيفن انشاء هيئة دائمة كمجلس مشترك يعهد اليه كل سنتين أو ثلاث بحث أمر تهيئة الســودانيين للحكم الذاتى ، وتقديم تقرير عن ذلك للحكومتين ، وأشار الى صعوبة صدور تصريح بشأن السيادة ، وقد رد صدقى على ذلك بأن هناك اتحادا شرعيا بين مصر والسودان ، وأنه لم يستعمل كلمة السيادة وانما كلمة الاتحاد تحت التاج المصرى ، وأن انشـــاء المجلس المشـــترك سيثير مشاكل متعددة .

وفى نهاية الجلسة أشار بيفن الى أن الأمر يحتاج الى استشارة السودانيين فى مسألة السيادة .

ثم تناقش الطرفان فى الجلسة الرابعة لادخال تعديلات على صيغة البروتوكول ، وطلب بيفن أن تضاف عبارة « بعد التشاور

مع السودانيين » مراعاة لمبدأ حق تقرير المصير ، ووافق صدقى عليها وعلى وجهة نظر الوفد البريطانى من حيث أحقية بريطانيا فى استبقاء قواتها فى السودان وزيادتها فى أى وقت تشاء .

ثم أشار بيفن فى الجلسة الخامسة بأنه عندما استجوب فى مجلس العموم البريطانى عن قبول الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشـــترك ، أجاب للمجلس بأنها لا تغير من مركز السودان بل سيبقى على ما كان عليه .

وقد نص بروتوكول السودان على (أن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعـا لذلك ممارسة حق اختيـار النظام المستقبلى للســودان ، والى أن يتسنى للطرفين الســاميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما ، لتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقيتا ١٨٩٩ ساريتين وكذلك المادة – ١١ – من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ ، ١٦ من المحضر المتفق عليه،المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة،وذلك باستثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية) (١٩) .

وهكذا انتهت المفاوضات بالاتفاق بين صدقى وبيفن على مشروع معاهدة وبروتوكول الجلاء ، واتفق فيه على أن يتم الجلاء عن مصر أول سبتمبر ١٩٤٩ ، وآخر للسودان ، وقد وقع كل من الجانبين على تلك الوثائق بالحروف الأولى من أسمائهما فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦، على أن تقدم الوثائق للحكومة المصرية لتنظر فى الموافقة عليها .

بعد أن عاد صدقى من لندن عرض المشروع على هيئة الوفد الرسمى للمفاوضات ، وبعد دراسته قرر سبعة من أعضائها رفضه لأنه لا يحقق مطلبى الأمة الاساسيين وهما الجلاء ووحدة وادى النيـــل (٢٠) .

فقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذى اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين بالدخول فورا فى مفاوضات تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر ، وبالمقارنة بين هذا النص ومشروع الاتفاق يتضح الآتى :

أولا : أنه بينما يشير مشروع بيفن ــ صدقى فى الفقرة الأولى الى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر ، فان الفقرات التى تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها .

ثانيا : يحتفظ النص المشار اليه بالحالة الراهنة فى السودان، دون أن يعد باجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر .

ثالثا : ان النص على تخويل الســـودان حق اختياره نظام المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر ، ويلزم مصر من الآن بقبول هذا النص ، وفى ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها ، فاذا قورن ذلك بما هو جار فعلا فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص .

وختم البيان بالقول « وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحـــدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شـــعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا فى اقرار الحكم الذاتى للسودان بل تســـاعد عليـــه » .

وقد رد صـــدقى على المعارضة بأن البروتوكول يقرر المبدأ الأساسى وهو الوحدة الدائمة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشـــترك (٢١) .

وعندما توتر الموقف بين صدقى والمعارضة ، أصدر مرسوما بحل الوفد الرسمى للمفاوضات ، ثم تقدم صدقى الى مجلس النواب للرد على استجواب عما وصلت اليه تلك المفاوضات ، وقرر المجلس الثقة بالحكومة وطلب منها المضى فى تحقيق أهداف البلاد ، بينما تمسكت المعارضة وتشددت فى رفضها للمشروع ، مما اضطر صدقى الى استعمال الشـــدة فى معاملته لبعض الصـــحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية والى اعتقال من ينسب اليه نشاط شيوعى اعتقالا شبه عرفى (٢٢) .

على أن صدقى بعد عودته من لندن أدلى بحديث صحفى فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ قال فيه : (لقد صرحت فى الشهر الماضى أننى سأجىء بالسودان الى مصر ، واليوم أقرر اننى نجحت فى مهمتى ، وذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المشترك قد تقررت بصفة نهائية) (٢٣) .

وقد ذهبت بعض الصحف المصرية فى تفسيرها للبروتوكول الى أنه يعنى وحدة حقيقية بين البلدين تحت التاج المصرى ، بينما كان الجانب البريطانى يفسره على أنه لا يتعدى أكثر من وحدة رمزية مؤقتة (٢٤) .

وأحتجت الدوائر السياسية فى لندن على تصريح صدقى وألقى مستر أتلى Attlee رئيس الوزارة فى مجلس العموم فى ٢٨ أكتوبر تصريحا مضادا قرر فيه « ان الحكومة لا تفكر فى ادخال أى تغيير على وضع السودان الحالى أو على وضع الادارة فيه ، وان التصريحات المنسوبة لرئيس وزراء مصر بالنسبة للسودان مغرضة مضللة اذا قصد منها التعبير عن الوصول الى اتفاق فان الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة ولم نتفاوض على شىء بصفة نهائية » .

ويعزو صدقى هذا الهجوم عليه من الداخل والخارج الى أن هناك دولة شيوعية كبرى ، حرضت المعارضة المصرية لعرقلة التقارب بين مصر وبريطانيا ، وأوهمتها بأن قضية مصر ليس لها من حل الا أمام مجلس الأمن ، وأن تلك الدولة كفيلة بتحقيق أهداف أبناء الوادى فى استقلالهم (٢٥) .

هذا بجانب الأوساط الاستعمارية فى لندن والانفصاليين فى السودان الذين يتجاوبون مع المخططات البريطانية .

على أية حال ، أرسلت الحكومة البريطانية أثر ذلك مذكرة الى الحكومة المصرية فى ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تضمنت أن الحكومة البريطانية تجد نفسها فى موقف حرج جدا لتسرب الأخبار وتفسيرات صدقى من جانب واحد ، وتطلب تفسيرا موسعا بوجهة النظر المصرية بخصوص بروتوكول السودان ، واذا لم تحصل الحكومة البريطانية على ذلك فان مستر بيفن سيشرح فى مجلس

العموم بروتوكول السودان بأنه يعنى اعداد السودانيين للحكم الذاتى واستعمال حقهم عندما ينضجون للحكم الذاتى فى اختيار وضع حكومتهم فى المستقبل ويشمل الاستقلال ، وأن عبارة (تحت تاج مشترك) فى البروتوكول لا تعنى الا الاعتراف بالسيادة الرمزية ، وأن هذا البروتوكول لا يتضمن أى تغيير ولم يزد على الحالة القائمة فى السودان (٢٦) .

وألحق بالمذكرة كتاب يتضمن نفس المعنى،وطلب مستر بيفن من صدقى أن يوقعه ليعبر عن موافقته على ما جاء به .

وهكذا رغم ما ورد فى بروتوكول السودان من اقرار صريح لسريان اتفاقيتى ١٨٩٩ لمدة غير محدودة ولا نهاية لها الا بالاتفاق التام بين مصر وبريطانيا ، الأمر الذى لن يحدث لاصرار بريطانيا على تمسكها بالسودان وابعاده عن مصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى تغذيتها الخلافات بين الأحزاب المصرية ومن ثم أضعاف مصر بصفة عامة .

فقد هدمت الحكومة البريطانية مشروع المعاهدة فى ذلك الكتاب الذى ينقضها فى أهم مسألة من المسائل التى تناولتها وهى مسألة السودان .

وقد رد صدقى على الحكومة البريطانية بمذكرة فى اليوم التالى يعبر فيها عن دهشته لتفسير الوفد البريطانى لنصوص البروتوكول الذى يجرده من كل معانيه ومراميه ، بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء المصرى ومجلس النواب (٢٧) .

وهكذا فشل مشروع المعاهدة ككل على صخرة مسألة السودان ، وقدم اسماعيل صدقى استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ .

الفصل الثانى

المفاوضات المصرية ـ البريطانية بشأن السودان

عام ١٩٤٧ وفشلها وعرض الموضوع على مجلس الأمن

اولا : مفاوضات « النقراشى ـ كامبل »

ألف محمود فهمى النقراشى الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ، على أثر استقالة وزارة صدقى .

والواقع أن الحكومة البريطانية ، قد لمست مدى غضبة الشعب المصرى ضدها على أثر اعلان بروتوكول **السودان فى مفاوضات « صدقى ـ بيفن »** ، فأخذت تجس نبض النقراشى عن طريق السفارة البريطانية فى القاهرة فى ١٢ ديسمبر ، بأنها تأمل أن تقبل الحكومة الجديدة ما جاء فى الكتاب الذى أرسل الى صدقى للتوقيع عليه . الا أن النقراشى أعلن فى كتاب تشكيل وزارته وفى البيان الذى ألقاه فى مجلس النواب فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ تمسكه بمطالبة مصر فى الجلاء **ووحدة وادى النيل ، وقال انه سيسلك لتحقيقها كل الوسائل الممكنة .**

لاحظ النقراشى أن بروتوكول السودان فى مفاوضات « صدقى ـ بيفن » أصبح بعد التفسيرين المتضادين اللذين صدرا من جانب مصر وجانب بريطانيا غير صالح كأساس للمناقشة . ولذلك فقد بدأ

يبحث مع السفير البريطاني عن صيغة أخرى لهذه المسألة تضامنا مع الشعب الذى اقتنع بأن ما ورد في البروتوكول السابق لايمكن الاطمئنان اليه ٠

والواقع ان بريطانيا لم ترفض البحث من جديد للوصول الى صيغة ملائمة لأنها جرت فى سياستها منذ عام ١٩٢٢ على ألا ترفض المفاوضة اذا طلبتها مصر مع نيتها الدفينة بتمسكها بالسودان(٢٨)٠

على أية حال قدم السفير البريطانى السير رونالد كامبل Ronald Campbelle نيابة عن مستر بيفن اقتراحين بخصوص مسألة السودان يتضمن الأول « أن بريطانيا مستعدة لتوقيع معاهدة التعاون المشترك بما في ذلك بروتوكول الجلاء الموقع عليه من صدقى بالحروف الأولى دون بروتوكول السودان ، على أن تظل اتفاقيتا ١٩٨٩ والمادة - ١١ - من معاهدة ١٩٣٦ معمولا بها ، وأن تجرى بعد ذلك مباحثات عن السودان تمثل فيها انجلترا ومصر والسودان » ٠

ويتضمن الاقتراح الآخر « أن بريطانيا مستعدة لأن توقع معاهدة تتضمن بروتوكول السودان بشرط أن يكون حق السودانيين فى اختيار وضعهم فى المستقبل غير مقيد،وأن تتعهد بريطانيا بتقديم جميع الضمانات المناسبة لصالح مصر الدائمة » ٠

وقد اعترض النقراشى على كلا الاقتراحين ، لأن الأول لايذكر شيئا عن الوحدة القائمة بين مصر والسودان،وهو أمر لايجوز اغفاله، والثانى هو الاقتراح الذى رفضه صدقى من قبل (٢٩) وطلب من السفير البريطانى أن يحذف من بروتوكول (صدقى - بيفن) عبارة ممارسة حق اختيار النظام المستقبلى للسودان ، ولكن السفير البريطانى رفض ذلك ٠

ثم دار النقاش بين الطرفين ، وأخيرا توصــلا الى اتفاق دون ارتباط منهما على صــيغة معينة وهو « اتفق الطرفان الساميــان المتعاقدان ، بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتى ، وعلى أســاس وحــدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك أن يدخلا فورا فى مباحثات عن السودان تمثل فيهـا مصر والمملكة المتحدة ويستشــار فيهــا السودانيون .

والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقيتا ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ــ ١١ ــ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ ، ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولا بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية (٣٠) .

وفى ١٢ يناير ١٩٤٧ رفع السفير البريطانى الى النقراشى رفض مستر بيفن على تلك الصيغة لخلوها من الاشارة الى حرية الاختيار عند السودانيين ، واقترح نص بروتوكول « صدقى بيفن » على أن يرفق به بيان من الجانبين : المصرى والبريطانى يسجل فيه كل منهما رأيه،فيذكر الجانب المصرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار،ويذكر الجانب البريطانى بأن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لايشجعهم على الانفصال اذا أرادوا الوحدة مع مصر .

وقد رفض النقراشى هذا الاقتراح رفضا باتا لأنه يصور مصر بأنها لاترغب فى منح السودانيين حق تقرير المصير ، كما أن البيان المشترك يسجل وجهتى نظر مختلفتين ، فهو لا يتضمن اشتراكا بل ينطوى على اختلاف فى الرأى (٣١) .

وعندما لم تصل المفاوضات الى شيء جديد بالنسبة للسودان ، ازداد اقتناع الشعب بمراوغة بريطانيا وتسويفها وتمسكها بالسودان ، فأخذ يعبر عن سخطه وحنقه على بريطانيا وأعلن الحداد العام في يوم ١٩ يناير الذى يوافق ذكرى توقيع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، احتجاجا على هذه الاتفاقية ، ولبس الناس شارات الحداد ، وتعطلت جميع المسارح والملاهى ودور السينما ، وصدرت الصحف في ذلك اليوم مجللة بالسواد ، وفاضت صفحاتها بالبحوث التاريخية والقانونية لبطلان تلك الاتفاقية وملابساتها وتدابير السياسة الاستعمارية في سودان وادى النيل (٣٢) ·

عندئذ سلم السفير البريطانى في ٢٤ يناير للنقراشي صيغة أخرى اقترحها مستر بيفن وتتضمن « ان السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق الوحدة مع مصر تحت تاجها المشترك ستكون أهدافها تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم للحكم الذاتى ، ولتنفيذ ذلك اتفق الطرفان المتعاقدان على الآتى :

(أ) يتشاور الطرفان المتعاقدان معا ومع السودانيين من آن لآخر في مسائل السياسة الخاصة بالسودان وبرفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتى ·

(ب) عندما يبلغ السودانيون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبلى تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعا لطامحهم السياسية وطبقا لمبادىء ميثاق هيئة الأمم الخاصة بالاقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها ·

(ج) والى أن يتسنى تحقيق هذا الهدف تظل اتفاقيتا ١٨٩٩ والمادة ـ ١١ ـ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها سارية ·

(د) يتخذ الطرفان المتعاقدان الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما (٣٣) . وقد اعترض النقراشى على هذا الاقتراح لأنه يمنح السودان حق الانفصال عن مصر .

والواقع ان الصيغة التى اقترحها بيفن تختلف تماما عن الصيغة التي اقترحها النقراشي فصيغة الأخير فضلا عن أنها لاتقرر للسودانيين حق الانفصال عن مصر فانها تحدد نهاية لاتفاقيتى ١٨٩٩ وهو بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتى ، أما صيغة بيفن فتقرر للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، كما أنها تشير لأول مرة الى المصالح البريطانية فى السودان ، فكانت بريطانيا تخفى أن لها اهدافا غير تقدم السودانيين ، ولعلها تقصد بالمصالح الخاصة فى صيغة بيفن - أن السودان يقع فى خطوط المواصلات البريطانية .

على أية حال ، عندما تعثرت المفاوضات وظهر واضحا أنه لاجدوى من الاستمرار فيها عرض النقراشى الأمر على مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ ، واستصدر قرارا بعرض قضية البلاد على مجلس الأمن وناشد أبناء الوادى أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من القضية صفا واحدا ، وأعلن بأنه سيتمسك أمام المجلس بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة .

وقد حاولت بعض الدول العربية مثل سوريا ولبنان بذل وساطتهما لاستئناف المفاوضات ، ولكنها وجدت أن الخلاف أعمق من أن تجدى فيه مثل هذه المحاولات ، وأصدرت الجامعة العربية قرارات متعددة تعلن تأييدها لمطالب مصر القومية فى وحدة وادى النيل وجلاء الجيوش البريطانية عنها جلاء تاما .

وعندما علمت الحكومة البريطانية بالاجراءات التى ستتخذها الحكومة المصرية ألقى مستر بيفن بيانا فى مجلس العموم شارحا

فيه التطورات التي مرت بها المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى وعن رغبة بريطانيا فى التعاون للوصول بالسودانيين الى مرتبة الحكم الذاتى حتى يحصلوا على تقرير مصيرهم ، وضمان الحكومة البريطانيه للمصالح المصريه فى السودان تم اعلن عن فشل هذه الجهود ، وختم بيانه بأن بريطانيا ملتزمة بسريان معاهدة ١٩٣٦ (٣٤) ٠

ثانيا : قضية السودان أمام مجلس الأمن

ان موضوع عرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، لم يثر انتباه الشعب المصرى فقط ، بل أثار انتباه كثير من الدول الأخرى لاتخاذ مصر تلك الخطوة الجريئة ، وان أتت متأخرة بعض الوقت ٠

فى ١١ يوليو ١٩٤٧ قدم السفير المصرى محمود حسن فى الولايات المتحدة الى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن ، تشير الى احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى عام ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل تبعا لذلك ، الذى مكن المملكة المتحدة منذ ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى ادارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه ، والى سياستها الرامية الى فصله عن مصر وذلك عن طريق بذر بذور التفرقة والحقد بين أبناء الوادى ، وأشارت الدعوى الى أن احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل يؤدى الى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ، وأن الحكومة المصرية سعت الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة مع الحكومة البريطانية الا أنها ـ أى الحكومة البريطانية ـ تمسكت بمعاهدة ١٩٣٦ التى لايمكن أن تلتزم مصر بها لأنها استنفدت أغراضها ، فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق ، وطالبت الدعوى تطبيقا

للمادتين ٣٥ ، ٣٧ من الميثاق بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما وناجزا وانهـــاء النظـــام الادارى الحالى فى السودان (٣٥) ٠

وقد نوقشت هذه القضية فى مجلس الأمن من ٥ أغسطس الى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ٠

ووقف النقراشى امام مجلس الأمن موقفا مشرفا ، فقد خاصم بريطانيا على الملأ فى أكبر المحافل الدولية الرسمية بقوة وشجاعة ، وطالب بجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل جلاء تاما ، ثم برهن بالأدلة التاريخية والطبيعية الى حقيقة العلاقات الأزليـــــة بين مصر والسودان ثم الى الظروف التى أدت الى اتفاقيتى ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ التى كانت وليدة الضغط والاكراه ، ووقعت فى زمان يخالف الزمان الذى نعيش فيه الآن ، حيث فرضت بريطانيا هذه المعاهدة على مصر بسبب المخاوف من أخطار الفاشية والنازية ، كما أن مصر لم تكن طرفا معادلا بالنســـبة لانجلترا بسبب وجـــود الجيوش البريطانية التى كانت تحتل مصر والسودان (٣٦) ٠

وقد دلل النقراشى على هدف السياسة البريطانية الرامية الى فصل السودان عن مصر بما حدث من القبض على نائب رئيس الوفد السودانى الذى يدين بوحدة وادى النيل ، وحظرت الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطبة الجمعة لملك مصر والسودان ، وابعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف فى السودان ، وتفتيت العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، وحرمان السودانيين من خريجى الجامعات المصرية من التوظف فى حكومة السودان ، فضلا عن تعميق الكراهية بين أبناء السودان أنفسهم ، ومحاولتها فصل جنوب السودان لربطه بمستعمراتها الافريقية الاستوائية ٠

ثم أكد النقراشي رغبة مصر في تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا في ارادتهم ، لامع البريطانيين ولامع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني ، فاذا ما أصبحوا أحرارا في الاعراب عن آرائهم فانهم والمصريين خليقون بالوصول الى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقا مع مبادىء الميثاق الديمقراطية (٣٧) .

وناشد النقراشي مجلس الأمن انهاء النظام القائم في السودان واتاحة الفرصة ليعبر السودانيون عن اتحادهم مع أشقائهم في مصر (٣٨) .

وقد تصدى السير الكسندر كادوجان Sir. A., Cadogan رئيس الوفد البريطاني في مجلس الأمن ، وكرر نفس المحاولات التي سبق للمفاوضين الانجليز ان أدلوا بها في كل أدوار المفاوضات السابقة وهي « لاتغيير في السودان دون استشارة السودانيين أنفسهم » وقال ان النقراشي لم يقدم أى دليل على أن السلام العالمي في خطر ونفى أن حكومة السودان تعمل على فصل السودان عن مصر ، بل اتهم مصر بالاصرار على فرض الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري ، وأنها ليست على استعداد لمنح السودانيين حقهم في الاستقلال الذي تطالب به مصر لنفسها ولبعض الدول العربية .

وقال انه ليس لمصر الحق في الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، حيث أنها وافقت على الدخول في مفاوضات بشأنها عام ١٩٤٦ وفشلت بسبب اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المصرية حول تفسير بروتوكول السودان،وطالب المندوب البريطاني شطب الموضوع من المجلس .

وقد ظهر بوضوح أثناء مناقشة القضية فى المجلس أن بعض الدول وقفت صراحة مع بريطانيا وقدمت مشروعات ضـــد صالح قضية وادى النيل مثل البرازيل وبلجيكا واستراليا ، وأبدت بعض الدول الأخرى مثل الصين وبولندا والاتحاد السوفيتى تعاطفها مع القضية ، ولكنها تحفظت في الاعلان عن تأييدها لها رغم المساعى الحميـدة التى بذلها المنـدوب السورى والوفد المصرى بين أروقه المجلس (٣٩) ٠

عندئذ امتنع مجلس الأمن عن اصـــدار قرار بجـلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ، ووقف للأسف موقفا سلبيا محضا وترك القضية معلقـــة ، وأعلن الرفيق جروميكو رئيس المجلس آنذاك ، أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشـــأن هذه القضية وستظل المسألة مدرجة بجدول الأعمال ، وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضـــو من أعضـــاء المجلس أو طرف من الطرفين المتنازعين ص ٢٨٦ ٠

وقد اتهم هارولد ما كمايكل النقراشى بعدم التوفيق فى عرض المسألة السودانيـــة بالذات على المجلس ، حيث أن الأمم المتحـدة تعضد حرية كل الشعوب فى تقرير مصيرها ، كما اتهم مصر بأنها تنكر هذا الحق بالنسبة للسودان ، بينما يعمل البريطانيون على تحقيقه (٤٠) ٠

الواقع اذا كانت بريطانيا حقـــا تعمل على حرية الشعوب ٠ فلماذا لا تترك هذه الشعوب تقرر مصيرها بحرية ارادتها ، فقول ماكمايكل الذى يتحدث بلسان بلاده ، يناقض أفعالها ولا غرابة فى ذلك ، فهذا شأن الاستعمار فى كل زمان ٠

على أية حال بعد أن فشـــل النقراشي في حمـل المجلس على تحقيق الآمال الوطنيـــة للبـــلاد صرح قبل عودته الى القـاهرة في ١٠ سبتمبر في نيويورك بأن مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع انجلترا الا بعد جلائها من البلاد ، وصرح بعد عودته الى القاهرة عن سياسته تجاه الانجليز التى تنبنى على تجاهل بريطانيا حتى يجد جديد بالنسبة لمطالب مصر الوطنية ، وعزم مصر على التعامل مع أى دولة للاستفادة من خبرائها ، وفعلا اتجه النقراشي نحو الأمريكان ولكن السياسة البريطانيـــة وقفت له بالمرصـــاد وحالت دون تحقيق ذلك ٠

وقد تجاوب الشعب مع النقراشي وعبر عن ذلك بالمظاهرات الصاخبة ضد الأمم المتحدة بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة . كما أيد عزم الحكومة على تجاهل بريطانيا مستقبلا (٤١) .

ويستحسن أن نستعرض بايجاز الأسباب التى أدت الى فشل القضية أمام مجلس الأمن فيما يلى :

١ ـ الواقع أن المجلس كان في ذلك الوقت لا يملك أكثر من توصيات،وكانت تغلب عليه النزعة الاستعمارية بوجه عام ، فكان عبارة عن هيئة سياسية تمثل مصالح الدول الممثلة فيه بزعامة الدول الكبرى الاستعمارية التى اتخذت من الأمم المتحدة نفسها مظهرا براقا لخداع الدول الصغيرة في آمالها الوطنية .

فاذا وضعنا في الاعتبار أن بريطانيا ، فضلا عن أنها دولة استعمارية كبرى وتملك حق الاعتراض « الفيتو » على أى قرار يصدره المجلس ، كانت في نفس الوقت خصما في هذه القضية ، فهل نتوقع خيرا ؟

٢ ـ تأخر الحكومة المصرية فى رفع القضية على المجلس ، فقد كان الأجدر بها أن تعرض فى فبراير أو مارس ١٩٤٦ ، لملاءمة الوقت آنذاك ، لأن المجلس كان لا يزال فى بداية عهده والأنظار كانت متعلقة به لمساندة الحقوق المشروعة ، فعندما عرضت سوريا ولبنان وايران قضاياها عليه فى ذلك الوقت ، وقف بجانبها وقرر جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها رغم المعاهدات التى كانت تربط بين فرنسا وسوريا ولبنان والتى كانت على غرار معاهدة ١٩٣٦ .

فالواقع أن الظروف الدولية سنة ١٩٤٦ تختلف عنها فى ١٩٤٧ وهذه تختلف عن ظروف ١٩٥٣ بسبب طبيعة الحياة التى تخضع لحركة التغير الدائم .

فبعد أن أفاق العـالم من هول الحرب العـالمية الثانية ، واستنشق ريح الهدوء وتطلع الى الأمم المتحدة ــ ناصرة الشعوب المظلومة ــ سرعان ما اختلط هذا الريح بالنزعات الاستعمارية من جـديد .

وقد أشار مستر بيفن نفسه فى يناير ١٩٤٧ الى أنه مؤمن بأن الجو السياسى فى عام ١٩٤٧ سيكون لصالح بريطانيا التى لم يكن فى استطاعتها أن تطمئن الى ذلك من قبل وطلب منها أن تنتهز هذه الفرصة وتحصل على اعتراف دولى بأن سياستها فى الشرق الأوسط تسير على ما يرام (٤٢) .

٣ ـ تفكك الجبهة الداخلية أثناء عرض القضية بسـبب الخلافات الحزبية والحزازات الشخصية كان عاملا مسـاعدا فى فشل القضية ، ففى الوقت الذى كان فيه النقراشى يقارع بريطانيا فى المجلس الحجة بالحجة نيابة عن شعب الوادى كله ، أرسل

النحاس باشا رئيس حزب الوفد المصرى المعارض برقية الى سكرتير عام الأمم المتحدة ، يتهم فيها حكومة النقراشى بأنها لا تمثل شعب وادى النيل ، وليس لها حق التصرف فى سياسة مصر الدولية ، واتهم الحكومة بالرجعية والدكتاتورية .

وكان الأحرى بالوفد المصرى المعارض أن يدفن الحزازات الشخصية فى ذلك الوقت وأن يوحد جهوده مع جهود الحكومة لتحقيق المطلب الأسمى فى الجلاء ووحدة الوادى ، ولكن الأهواء النفسية والمطامع الشخصية وحب الظهور قد ارتفعت — للأسف الشديد — عن مطالب الشعب . وكانت النتيجة كما رأينا .

هذه العوامل مجتمعة ، أجبرت مجلس الأمن على أن يقف موقفا سلبيا بالنسبة للقضية ولم يعلن تأييده لها كما فعل مع غيرها فى بداية عهده .

وفى الحقيقة أن الاستقلال لا يؤخذ الا بجهود الشعوب وجهادها وانكار الذات من أجل حريتها ، عندئذ تعضد الدول الكبيرة حق مثل هذه الشعوب ، ويقف الرأى العام العالمى بجانبها ، وتنصفها المنظمات الدولية وتقر أوضاعها المشروعة . عندئذ لا تستطيع الدول الاستعمارية مهما طالت مراوغتها الا قبول الأمر الواقع ، وهذا ما سيحدث بالنسبة لشعبى الوادى فى بداية الخمسينات من هذا القرن (٤٣) .

الفصـــل الثـــالث

المباحثات المصرية ـ البريطانية حول مسألة الســودان

قبيل ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢

مباحثات « صلاح الدين ـ بيفن » عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١

يستحسن قبل أن نتناول هذه المباحثات ، أن نلقي نظرة عامة على الحالة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفشل مجلس الأمن فيتحقيق أماني مصر في الجلاء ووحدة وادى النيل .

فقد ظهرت على المسرح الدولى قوة الاتحاد السوفيتي وأيدلوجيته التي تتمثل في الشيوعية واستخدامه حق الاعتراض « الفيتو » في مجلس الأمن ، وتطلعه الى منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجى من ناحية ولغناها بالمواد الخام من ناحية أخرى .

فحتى عام ١٩٤٦ ، لم تكن الســـياسة السوفيتية واضحة بالنسبة للشرق الأوسط بالمعنى المفهوم ، وقد عزا صدقى باشا ـ أن سبب فشل مفاوضاته مع بريطانيا يعود الى التدخل الشيوعى الخفى في البلاد ، كما أن البعض عزا رفع مسألة السودان الى مجلس الأمن الى روسيا التى وعدت بتأييدها لها .

ولكن هذه الآراء تنقصها الأدلة المادية التي لم تكشف الأيام عنها بعد ، وان كانت روسيا ـ بصفة عامة ـ بدأت فعلا بعد الحرب تطلعاتها الى البحار الدافئة ، واعادة النظر في سياستها تجاه العالم الذي يدور في فلك النظام الرأسمالي الغربي ، خاصة منطقة العالم العربي لما تتصف به من حيوية .

في ذلك الوقت أيضا ظهرت دولة اسرائيل على أرض فلسطين سفاحا ، وتوالت الدول الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة في الاعتراف بها ، الأمر الذي جعل العالم العربي ينظر الى بريطانيا التي تسببت في ايجاد تلك الدولة على حساب حقوق أبناء فلسطين ـ نظرة شك وريبة .

كما أخذت الحركات الانفصالية والاستقلالية تجتاح الدول التي عانت كثيرا من الاستعمار في افريقيا وآسيا ، وبدأ البترول « عصب الصناعة » يتفجر بكميات أكبر وفي مناطق أوسع في البلاد التي كانت مازالت تتبع الدوائر الاستعمارية الغربية .

هذه العـــوامل مجتمعة مع تدارس الموقف الدولي من جميع الوجوه جعلت بريطانيا تخشى على مصـــالحها خاصة في الشرق العـــربي .

هذا هو الموقف بصفة عامة عندما نجح الوفد في انتخابات يناير ١٩٥٠ وشكلت الوزارة برئاسة مصطفى النحاس في ١٢ يناير من نفس العام .

وفي ١٦ ينـــاير أعلن النحاس أن وزارته لا تفتر عن بذل أصدق الجهود وأقصـــاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث واعتداء .

وقد رأت أحزاب المعارضة أن تتيح الفرصة كاملة للوزارة الجديدة لتقوم بهذه المهمة (٤٤) .

ولكن عندما عرج مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية الى مصر في يناير ١٩٥٠ بعد مؤتمر الكومنولث فى طريق عودته الى لندن ، لم يطالبه النحاس بأى شىء ، بينما خرجت الصحافة المصرية بمقالاتها تعبر عن وجهة النظر المصرية ، بأن مصر ليست فى حاجة الى قطن الجزيرة ولكنها فى حاجة الى استغلال مصادر أخرى فى السودان للفائدة المشتركة بين البلدين فهى ترغب فى تأمين منابع النيل والدفاع ضد أى دولة أجنبية تؤثر على مستقبلها .

على أية حال أرسل محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية مذكرة رسمية الى مستر بيفن فى مارس ١٩٥٠ يطالبه فيها بفتح باب المفاوضات بينهما للوصول الى وضع مستقر يؤدى الى الاستقلال التـــام لمصر ووحدة وادى النيل (٤٥) واستجابت بريطانيا لذلك واستؤنفت المفاوضات فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ (٤٦) .

استغرقت هذه المفاوضات ثمانى جلسات انتهت فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ بدون نتيجة حيث ظهر واضحا منذ البداية اختلاف وجهات النظر بين الطرفين ، فكانت مصر تنظر الى الجلاء ووحدة الوادى على أنها مسألة واحدة ، بينما كانت بريطانيا تنظر اليهما على أساس انهما مسألتان منفصلتان . وبدأت المفاوضات دون أى دليل على تساهل أحد الطرفين بالنسبة لمطالبه (٤٧) .

وقد كان للسودان ولأول مرة نصيب من هذه المحادثات حيث اشترك فيها عن طريق غير مباشر الوفد السودانى الذى أقام بالقاهرة برئاسة اسماعيل الأزهرى (٤٨) .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على ما دار من مناقشات فى كل جلسة على حدة .

١ ـ جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ :

ألقى صـــلاح الدين بيانا عرض فيه للاعتبارات التاريخية والشرعية التى تؤكد الوحدة بين مصر والسودان ، وتساءل ما اذا كانت بريطانيا توافق على اجراء استفتاء فى السودان تتوافر فيه الشروط والضمانات اللازمة لذلك ، واقترح قيام فترة انتقال مدتها سنتان يليها انسحاب العناصر البريطانية من البلاد ، أسوة بما قـــررته الأمم المتحـدة بالنسبة لليبيـا التى تعتبر أقل تقدما من السودان ، حيث قررت تمتعها بالاستقلال فى نهاية عام ١٩٥٢ . وأجاب السـفير البريطانى سيرالف ستيفنسون بأن الاعتبارات التاريخية والأدبية لا تغير من الواقع شيئا ، وأن انجلترا ليست لها مصالح اقتصادية أو استراتيجية حيوية فى السودان ، ولكنها مسئولة عن السودانيين كنتيجة لادارتها لبلادهم طوال خمسين عاما، وأنه سيطلب رأى حكومته بشـــأن الاستفتاء وان كان يرى فترة الانتقال لا تقل عن عشر سنوات .

٢ ـ جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠ :

أكد صلاح الدين أن حكومته لا تقبل أى حل لا يتضـــمن الاعتراف بوحدة مصر والسودان قولا وعملا ، وقد رد مستر بيفن على ذلك بأنه كان قد اتفق ســـابقا مع صـــدقى على أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير وأن السودنة تستلزم عشرين عاما وأنه لايزال ينفذ السياسة التى تعهد بها لصدقى ، على الرغم من عدم وجود ما يلزمه بذلك ، وهى سياسة على حسب قوله تؤدى الى تقدم النواحى الادارية والاقتصادية والسياسية فى السودان .

٣ ـ جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ :

شرح صلاح الدين وجهة نظر مصر وتمسكها بوحدتها الطبيعية مع السودان ، لما بينهما من روابط الجنس واللغة والدين والتقاليد، ثم استعرض الحوادث التى مر بها السودان بسبب الوجود البريطانى هناك ، الذى مازال يعمل على فصل السودان عن مصر وفصل جنوب السودان عن شماله ، لخدمة أغراض بريطانيا ومصالحها فى الوقت الذى تميل فيه الأمم الى التكتل فيما بينها كما يحدث فى أوروبا نفسها .

واستغرب صلاح الدين من أن بريطانيا قد بذلت كل جهودها فى الأمم المتحدة لتحقيق وحدة اريتريا مع اثيوبيا تحت التاج الاثيوبى ، مع أن علاقاتهما لا تعادل العلاقات التى تربط بين مصر والسودان .

وحاول مستر بيفن أن يفصل بين موضوع الجلاء وموضوع السودان وطلب معالجة كل منهما على حدة ، وكان يعتبر موضوع السودان أقل استعجالا من موضوع الجلاء .

الا أن صلاح الدين أصر على ربط المسألتين كما جرت العادة فى المفاوضات السابقة والتى تحطمت كلها بسبب مسألة السودان .

٤ ـ جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ :

ذكر مستر بيفن فى هذه الجلسة ، أن الغالبية العظمى فى السودان لا تؤيد الوحدة مع مصر ، وأن القرارات التى اتخذتها الأمم المتحدة بشأن الوحدة بين اريتريا واثيوبيا ومنح ليبيا الاستقلال خلال

سنتين ، من شأن الهيئة الدولية ، وأن انجلترا بوصفها عضوا فيها كانت ملزمة بالنزول على حكمها ، وقال ان ظروف السودان تختلف عن ظروف كل من هذين البلدين ، وأن انجلترا تعمل من جانبها على الحفاظ على الثقافات الأهلية البدائية السائدة في جنوب السودان ، خشية أن تنقرض عندما تتصل بقوم أكثر تقدما وقد نجحت حكومة السودان فى تحقيق هذا الهدف . وأصر على أن الحكومة البريطانية متمسكة بوجهة نظرها بأنه لا يمكن حل مسألة السودان الا بمنح السودانيين الحكم الذاتي توطئة لتقرير مصيرهم .

وأثناء استمرار الجانبين فى المناقشات وتمسك كل طرف بوجهة نظره أرسلت الحكومة المصرية برقية الى صلاح الدين تتضمن أن هناك فى السودان اقتراحا مقدما الى الجمعية التشريعية عن الحكم الذاتى ، وطلب صلاح الدين من مستر بيفن أن يصدر تعليماته الى الحاكم العام بوقف مناقشة هذا الاقتراح ، لأنه لا يملك أن يتصرف فى هذا الأمر بدون موافقة الحكومة المصرية ، وأن المضى فى تنفيذه سيعكر جو المفاوضات .

وقد رد مستر بيفن على ذلك بأن من حق الحاكم العام الموافقة على اجراء هذه المناقشة بمقتضى سلطته ، وأنه سيعمل ما فى وسعه حتى لا يتخذ أى اجراء يحتمل أن يثير جـدلا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ويعكر جو المحادثات .

٥ ـ جلسة ٨ يونيو ١٩٥١ :

سلم السفير البريطانى مذكرتين الى الوفد المصرى ، وكانت الأولى خاصة بالدفاع،والثانية خاصة بالسودان،وتضمنت مذكرة السودان ، أن الحكومة البريطانية مستعدة للاسراع فى مباحثات عن

السودان وتود أن تحصل كخطوة أولى على موافقة الحكومة المصرية على المبادىء الآتية :

(أ) بالنظر الى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ولضمان اكمل التعاون بالتوسع في كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفى توزيعها ، فمن الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

(ب) أن الهدف لمصر وبريطانيا هو تمكين الشعب السودانى من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة عملية ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بكامل حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر على خير وجه يحقق حاجاته حينذاك .

(جـ) يقتضى تعاون مصر وبريطانيا مع السودانيين للوصول بهم الى الحكم الذاتى بسبب الفروق الشاسعة بين السودانيين أنفسهم فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى .

(د) تأليف لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغهم للحكم الذاتى ومساعدتهم على وضع دستور بلادهم المقبل .

وقال السفير البريطانى انه لم يأت ذكر للسيادة المصرية أو استقلال السودان ، لأن هذه المسألة لم يقض فيها مقدما ، وكرر حجة بريطانيا الدائمة بأن أكثر السودانيين لا يقبلون أى سيادة على بلادهم ، ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار الوعى القومى الذى ظهر فى السودان منذ خمس أو ست سنوات .

٦ ــ جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ :

رد الوفد المصرى على المذكرة السابقة بأن مصر لا يمكن أن تقبل وجهة النظر البريطانية لاغفالها النص على وحدة مصر

والســـودان تحت التاج المصرى ، وأن مياه النيل ليست الرابطة الوحيدة بين البلدين ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والمصلحة المشتركة والوحدة الجرافية والاقتصادية ، وأن انجلترا لا تستند الى أى حق في التزامها نحو السودانيين ، وأن الفروق الشاسعة التى تتكلم عنها بريطانيا بين الســـودانيين فى الثقافة والجنس وغيرها بعضها لا تستند الى أساس علمى صحيح كفرق الجنس ، والبعض الآخر هو نتيجة للسياسة البريطانية في السودان التى تهدف الى عزل جنوبه عن شماله ، وأن تحرم على أهل الشمال الاتصال بأهل الجنوب ، وتحول دون انتشار اللغة العربية والدين الاسلامى فى الجنوب ، وان الحكومة المصرية لا تقبل الاحتجاج بهذه الفروق للتمييز بين بعض بلاد السودان وبعضها الآخر ، أو لتعطيل تمتع السودانيين جميعا بالحكم الذاتى .

واقترحت الحـــكومة المصرية أن تكون المبادىء على الوجه الآتى :

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

(ب) تمتع السودانيين في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتى .

(جـ) انسحاب العناصر البريطانية وانتهاء الحكم الحاضر فى السودان بمجرد انتهاء هذين العامين .

(د) فى حالة قبول تلك المبادىء الســـابقة توافق الحكومة المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ السودانيين للحكم الذاتى وتقرير مصيرهم المقبل بأنفسهم .

وقد رفض السفير البريطانى هذه المقترحات بحجة أن انسحاب بريطانيا قبل الأوان من السودان يترتب عليه انهيار نظام الحكم فى السودان ، ووعد بأنه سيدرس اعادة الصيغ لتقريب وجهات النظر .

٧ ـ جلسة ١٣ يوليو ١٩٥١ :

عاد السفير البريطانى فى هذه الجلسة الى نفس الادعاءات التى تتمسك بها بريطانيا وهى اسقاط الحج التاريخية وان غالبية السودانيين لا يؤيدون الوحدة مع مصر ، ولكن الوفد المصرى تمسك بالحقائق التاريخية التى تؤيد الوحدة بين مصر والسودان وأكد رغبة مصر فى العمل على رفاهية السودانيين ، وأن جميعهم يطالبون بالوحدة ماعدا حزب الأمة الموالى لبريطانيا ، وتساءل مرة أخرى ما اذا كانت بريطانيا تقبل اجراء استفتاء حر للسودانيين ، وقد تهرب السفير البريطانى من الرد متعللا أيضا بأن الحكم سينهار بعد انسحاب العناصر البريطانية .

٨ ـ جلسة ٢٦ يوليو ١٩٥١ :

كانت هذه الجلسة آخر اجتماع بين الوفدين دون الوصول الى أى اتفاق بسبب اختلاف وجهات النظر بينهما فقد تمسكت بريطانيا بوجهة نظرها فى عدم الوحدة بين مصر والسودان وأنها ملتزمة بوصول السودانيين الى الحكم الذاتى وتقرير مستقبلهم المقبل مع علمها بأن هذه الحجة لا تقوم على أساس ، ولكنها تمسكت طوال أدوار المفاوضات السابقة بها .

وفى ٣٠ يوليو ألقى مستر موريسون (٥٠) Morrison بيانا فى مجلس العموم ذكر فيه أن مصر لم تحاول معالجة مشكلة السودان على نحو واقعى ، وأن الشعب السودانى قد خطا خطوات

واسعة سياسيا واجتماعيا واقتصـــاديا مما يهيئه أن يكون قومية منظمة تعتمد على نفســـها ، وأن انجلترا ترغب فى أن يصـــل السودانيون فى أقرب فرصة الى درجة من التقدم يستطيعون معها البت فى اختيـــار نوع العـــلاقة التى تربطهم بالمصريين بكامل حريتهـــم .

وأرسل النحاس من جانبه مذكرة الى الحكومة البريطانية يحتج على استمرار المحادثات بين مصر وبريطانيـا بدون تقـدم ملحوظ بشأن السودان وأنه من الصعب الاستمرار فى هذه المحادثات التى لم تسفر عن شيء (٥١) .

وألقى وزير الخارجية المصرية بيـانا فى البرلمان فى ٦ ـ أغســـطس ١٩٥١ ، تطرق فيه للأحداث التاريخية التى مر بها السودان ، وندد بالســـياسة البريطانية التى تعمل على فصل السودان عن مصر وفصل شماله عن جنوبه وأن ما تتعلل به بريطانيا من احترامها لمشـيئة السودانيين قول ظاهر البطلان ، لأن الأغلبية العظمى من السودانيين تؤيد الوحدة مع مصر .

وأبلغ السفير البريطانى رسميا فى القاهرة بأنه سيقدم بيانا الى البرلمان المصرى قبل نهاية الدورة البرلمانية فى أكتوبر ، وأنه سيضمن بيانه وعدا بالغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ اذا لم يحصل على شيء يقدمه للبرلمان بخصوص ابرام اتفاقية مع بريطـــانيا ، والموافقة على بسط سيادة التاج المصرى على السودان ، وقد رفضت الحكومة البريطانية ذلك .

وفى ٦ أكتوبر وعد الســـفير البريطانى فى القاهرة بتقديم مقترحات جديدة بشأن السودان ومسألة الدفاع .

ولكن الشعب المصرى كان قد سئم طول هذه المفاوضات وألقى النحاس باشا بيانا أمام البرلمان مساء الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ عن سياسة الحكومة نحو معاهدة ١٩٣٦ ، بقطع المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، كما أعلن الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان وقدم الى البرلمان المراسم المتضمنة هذا الالغاء وما يستتبعه من تشريعات ، والتى أحالها بدوره الى لجانه المختصة وأجل نظرها فى المجلس اسبوعا واحدا .

كانت وزارة العمال تتولى الحكم فى بريطانيا ، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب (٥٢) فأراد حزب العمال أن يبدو متمسكا بسياسة بريطانيا الاستعمارية التى لا يختلف عليها المحافظون والعمال ، وأعلنت الوزارة الانجليزية تمسكها بالمعاهدة ، وصرح موريسون Morison وزير الخارجية بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة اذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة قناة السويس ، وأن الحكومة البريطانية لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة .

وألقى ونستون تشرشل Churchil زعيم المحافظين وزعيم المعارضة وقتئذ خطابا فى مجلس العموم ايد فيه موقف حكومة العمال ، وقال ان اقدام حكومة مصر على اجلاء الانجليز من منطقة قناة السويس والسودان ضربة أخطر وأكثر مهانة للكرامة من اضطرارها الى الجلاء عن عبدان بايران (٥٣) .

وقبل نهاية الأسبوع أى فى ١٢ أكتوبر تقدمت بريطانيا ببعض المقترحات الجديدة ، التى جعلت أمن الشرق الأوسط مسئولية مشتركة بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا،ودعت مصر للاشتراك فى هذا الحلف ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة

بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وفرنسا وأمريكا وتركيا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر حتى فى حالة السلم .

أما المقترحات الخاصة بالسودان فكانت كالآتى :

١ ــ الموافقة على فصل السودان عن مسألة الدفاع عن الشرق الأوســـط .

٢ ــ ارســـال لجنة دولية الى الســـودان لتقصى الحقائق وتقديم النصيحة الى دولتى الحكم الثنائى .

٣ ــ العمل على تنمية موارد النيل عن طريق المساعدة من البنك الـدولى .

٤ ــ تحديد يوم معين لتحقيق الحكم الذاتى للســـودانيين كخطوة فى طريق اختيار مصيرهم (٥٤) وأفادت بريطانيا بانه فى حالة موافقة مصر على هذه المقترحات فان الاتفاق الجديد يحل محل معاهدة ١٩٣٦ ، أى ابدال الاحتـلال الدولى بالاحتـلال البريطانى (٥٥) .

ولكن الحكومة المصرية رفضت هذه المقترحات لأنها قد ضجرت من مثل هذا الكلام واعتبرته قنطرة لتدخل القـــوى الأجنبية فى البلاد ، والأبعاد عن حل مسألة السودان . وتمسكت بالغاء المعاهدة، والعمل على عودة الوحدة بين شطرى الوادى تحت التاج المصرى ، وتكوين حكومة ذاتية للسودانيين فى اطار هذه الوحدة فى ظرف عامين ، وجلاء العناصر البريطانية من السودان خلال هذه المدة .

وعلى أثر ذلك ألقى مستر ايدن بيـــانا فى مجلس العموم البريطانى ، أكد مسئولية الحاكم العام والحكومة السـودانية فى مواصلة حكم السودان ، وأعلن عن تأييد الحكومة للخطوات التى تتخذها حكومة السـودان بهدف الوصول بالسـودانيين الى مرتبة الحكم الذاتى كخطوة فى طريق اختيار مصيرهم فى المستقبل ، وقال ان الحكومة فى انتظار توصيات لجنة الدستور (٥٦) .

وعندما عاد حاكم عام السودان الى الخرطوم وضح موقفه ، بأن واجبه هو حكم البلاد طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ وأن أى محاولة من الخارج للتدخل ضد حكومته ستقابل بالشدة والقوة .

قوبل اعلان النحاس بالغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ من جانب واحد . بالترحاب والارتياح الكبير من جميع أبناء الشـعب ورؤســـاء الأحزاب المختلفة ، وباركه الملك فاروق ، وأيدت جامعة الدول العربية الحكومة المصرية فى موقفهـــا ضـــد الحـــكومة البريطـــانية .

ومن ناحية أخرى ، أثار اعلان الالغاء الرأى العام فى الدول الاستعمارية وأعلن مستر ونستون تشرشل معارضته الشديدة لهذا الاجراء ، وتمسك بحقوق بريطانيا فى المعاهدة وأعلن تأييده المطلق لحاكم عام السودان فى مباشرة سلطاته طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ وأعلنت كل من حـكومة الولايات المتحدة وحكومة فرنسا تأييدهما لموقف بريطانيا فى تمسكها بالمعاهدة (٥٧) .

والواقع ان هذه الخطوة من جانب النحاس تعتبر كسبا وطنيا لا بأس به ، وان أتت كما قلنا متأخرة ، ولعل حكومة الوفد ــ وهى التى أبرمت المعاهدة ــ اتخذت هذا الاجراء بعد أن لمست شـدة

غضب واستنكار الرأى العام للوجود البريطانى فى العالم العربى بعد أن تســببت بريطانيا فى خلق دولة اسرائيل فى فلسطين ، وتأييدها فى مجلس الأمن للمطالب اليهـودية ضـــد الحظر الذى اتخذته مصر بشـــأن مرور البضـــائع الاسرائيلية فى قنـــاة الســـويس (٥٨) .

وقد اتهم البعض النحاس بأنه أقبل على هذه الخطوة مضطرا لتحويل اتجاه الرأى العام المصرى اليها ، بعد أن زاد الفساد وانتشرت المحسوبية و (الشللية) فى الأجهزة الحكومية وارتفاع غلاء المعيشة وكثرة البطالة فى البلاد وللحفاظ على مركز الوزارة .

والواقع أن السبب كان أعمق من ذلك بكثير ، فقد ذكرنا أن الظروف الدولية نفسها قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه سابقا ولم يعد موقف بريطانيا من القوة ، كما كان فى أواخر الأربعينات على الأقل بالنسبة للشرق الاوسط ، فقد ساد شعوب هذه المنطقة شعور قوى جدا بان بريطانيا لم تعد دولة من الدرجة الأولى ، بل أصبحت دولة من الدرجة الثالثة ، وأنها من الضعف بحيث لا تستطيع ان تحافظ على مصالحها فيها ، فقد أرغمها الدكتور مصدق فى ايران على الجلاء عن منطقة عبدان الشهيرة بالبترول ، وكان لهذا الاجراء من جـــانب مصـــدق أثر كبير فى تقوية الشـــعور العربى ضـــد بريطـــانيا .

أضف الى ذلك عدة عوامل خارجية أخرى ، تتمثل فى ظهور قوة الاتحاد السوفيتى ومذهبه الجديد وقوة الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها فى زحزحة بريطانيا من منطقة الشرق الأوســـط لتحل محلها (٥٩) ولتتصدى فى نفس الوقت للتطلع الروسى الجديد .

لعل هذه العوامل بجانب العوامل الداخلية حفزت النحاس على اتخاذ اعلان الالغاء (٦٠) .

على أية حال صدر فى ١٦ أكتوبر ١٩٥١ القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وملحقها وبأحكام اتفاقيتى ١٨٩٩ وقانون رقم ١٧٦ بتقرير الوضع الدستورى للسودان وتغيير لقب الملك « بملك مصر والسودان » .

وفى ١٧ أكتوبر صدر القانون رقم ١٧٧ بوضع دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك اعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه واصداره .

ويكفل الدستور فى المادة الأولى القواعد الأساسية التالية المذكورة فى المادة الثالثة من القانون الخاص بنظام الحكم فى السودان :

١ - اقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخبا كله ، وحق الملك فى حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده اذا ما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ، وأجراء انتخابات عامة جديدة فى مدة قصيرة تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

٢ - الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٣ - انشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وله حق تعيينهم واقالتهم ، وتقرير مسئولية

الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

٤ ـ اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية .

٥ ـ ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم .

٦ ـ كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة (٦١) .

وفى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ ، القى وزير الخارجية المصرى خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى باريس أشار فيه الى الأحداث التى جرت فى السودان قبل معاهدة ١٩٣٦ وبعدها ، وبرهن بالأدلة الملموسة على أن السياسة البريطانية تهدف الى فصل السودان عن مصر وفصل جنوبه عن شماله ، متمسكة بأن هدفها هو العمل على رفاهية السودانيين وتدريبهم للوصول الى مرتبة الحكم الذاتى فى طريق تقرير مصيرهم ، لتبقى بريطانيا فى السودان أكبر مدة ممكنة يتسع فيها مجال العمل منفردة تحت ستار مشيئة السودانيين (٦٢) .

وتحدى وزير الخارجية بريطانيا أمام الجمعية بأن مصر على استعداد لسحب الموظفين والقوات المصرية من السودان بشرط أن تفعل المملكة المتحدة نفس الشىء ، وذلك لتمكين السودانيين من الاعراب بحرية عن مشيئتهم فى استفتاء يهيأ له الجو الصالح والادارة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين .

ثم طالب الوزير المصرى أعضاء الجمعية بالعودة الى التصاريح البريطانية التى ترمى الى بقاء السيطرة البريطانية على السودان ، ثم الى التشريعات التى أصدرتها الحكومة المصرية والتى قصد بها رسم الأحكام التى تنشأ على أساسها هيئة تمثل السودانيين تمثيلا صحيحا وتقيم للسودان نظاما حقيقيا للحكم الذاتى .

ولم تعبأ حكومة الوفد بما أعلنته انجلترا من تمسكها بالمعاهدة لالغائها من جانب واحد وأمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية بترك عملهم،وتكونت الفرق من الفدائيين لاغتيال الجنود الانجليز ، وتوترت الأحوال بين مصر وبريطانيا وحدثت معركة الاسماعيلية المشهورة بين الانجليز وقوات الشرطة فى ٢٥ يناير ثم أعقب ذلك حريق القاهرة المشهور فى ٢٦ يناير ، الأمر الذى جعل الملك يصاب بالذعر من هذه الفوضى وانتهى الأمر الى اقالة مصـــطفى النحاس من الوزارة فى الوزارة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

على أية حال تلا اقالة النحاس من الوزارة فترة عدم استقرار فى الحكم لم تشهدها مصر من قبل . ففى الفترة من ٢٧ يناير الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد وزارات من المستقلين ، من الممكن أن نطلق عليهم « وزارات الموظفين » فقد كان رؤساء تلك الوزارات أصلا من كبار الموظفين ولا علاقة لهم بالأحزاب .

باختصـــار خلفت حكومة النحاس فى ٢٧ يناير وزارة على ماهر ، وقد اتسمت هذه الوزارة بتهدئة الجو بين مصر وبريطانيا ، وسعى على ماهـــر فى استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق أهـــداف البـــلاد (الجـــلاء ووحـــدة الوادى) وقد حدد لبدء المباحثات التمهيدية مع السفير البريطانى رالف ستيفنسون يوم أول

مارس ١٩٥٢ ولكن الوزارة استقالت في نفس ذلك اليوم دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة .

ثم خلفتها حكومة أحمد نجيب الهلالى ، ولكنها لم توفق في مسعاها في قضية الجلاء ولا في وحدة وادى النيل ، وعندئذ بدأ الهلالى مباحثاته مع السـفير البريطانى لوضع أساس للمفاوضات طلب تصريحا من الحكومة البريطانية بأن يكون الجلاء ووحدة الوادى أساسا للمفاوضات ولكنه لم يظفر بأى وعد منها بذلك . وبدا على الحكومة البريطانية اصرارها السابق على موقفها قبل الغاء المعاهدة وبعـده .

ومن ناحية أخرى فقد اتصل الهلالى بالسـيد عبد الرحمن المهدى عن طريق الخبير المصرى في الخرطوم « يحيى نور » مبديا الرغبة في تصفية الجو .

وقد أرسل المهدى وفدا في ٢٧ مايو ١٩٥٢ الى القاهرة ، وتمت لقاءات بين حكومة الهلالى والوفد السودانى بغرض توضيح وجهات النظر والتمهيد لزيارة الامام عبد الرحمن المزمعة لمصر والسـعى لابرام اتفاق سـودانى مصرى . ولكن هذه الوزارة استقالت في ٢٨ يونيو من نفس تلك السنة وخلفتها وزارة حسين سرى في ٢ يوليو ، وبينما كانت تواصل اللقاءات مع الوفد السودانى ، حدثت مشادة بين تلك الوزارة والقصر ، قدم حسين سرى استقالة وزارته على أثرها في ٢٠ يوليو . ثم خلفتها وزارة الهلالى مرة أخرى في ٢٢ يوليـو .

وهكذا بينما كانت مصر تعيش أحلك أيامها ، لقد تعاقبت على البـلاد أربع وزارات في ستة شـهور ، الأمر الذى يدل على مدى

الفوضى وعدم الاستقرار فى الحكم فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ وادى النيل . انفجر بركان ثورة ٢٣ يوليو وطردت الملك من الحكم وقضت على الأحزاب التى كانت السـبب فى طول تلك المفاوضات واتخذت الثورة سياسة جديدة تجاه السودان لم تتبعها الحكومات السابقة والتى كان من نتائجها تأخر الجلاء أيضا .

وفتح التاريخ صفحة جديدة للمفاوضات بين مصر وبريطانيا تمخض عنها استقلال السودان كاملا وجلاء القوات البريطانية من على كل أرض الوادى .

الهـــــوامش

(١) عبر عنها أمين عثمان وزير المالية بانه « زواج كاثوليكى » إى أبدى لا يقبل الانفصام ـ لأن المعاهدة وأن جازت النظر فيها بعد عشرين عاما على توقيعها فانها لا تجوز بحال اعادة النظر فيما يمس التحالف نفسه ·

عائشة راتب : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٦٦ ·

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، ص ٧٦ ·

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ص ٧٧ ـ ٧٨ ·

(٤) حضر هذا الاجتماع كل من المستر روزفلت والمستر ونستون تشرشل والماريشال شيانج كاى شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية وعدد من الساسة والقواد ·

(٥) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ص ١٣٥ ـ ١٣٧ ·

(٦) كانت هيئة ألفها الدكتور أحمد ماهر ، وتضم عددا من زعماء الأحزاب والمستقلين ليستشيرها فى المسائل المهمة ، وقد استمر النقراشى على هديه فى الاسترشاد بها ·

(٧) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ص ١٧٨ ·

(٨) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ·

(٩) زاهر رياض السودان المعاصر ، ص ٣٦٧ ·

(١٠) MacMichael, Sir Harold. : The Sudan, p. 194.

(١١) اسماعيل صدقى : مذكراتى ، ص ٦٠ ـ ٧٨ ·

(١٢) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ، ص ١٩١ ·

(١٣) عبد الرزاق السنهورى : قضية وادى النيل (مصر والسودان) ص ٦١ ·

(١٤) الكتاب الأخضر ، ص ٩٤ ·

(١٥) عبد الرزاق السنهورى ، مرجع سابق ، ص ٦٩ ـ ٧٠ ·

(١٦) الكتاب الأخضر ، ص ٩٤ ـ ٩٦ ·

(١٧) بعد أن توقفت المفاوضات لاختلاف هيئة المفاوضة ، بسبب مسألة السودان ، قدم صدقي استقالته في سبتمبر ١٩٤٦ ولكن الملك رفضها . فسافر صدقي الى لندن ليتصل مباشرة بوزارة الخارجية البريطانية لاتمام المفاوضات دون أن يصطحب معه الهيئة المصرية الرسمية للمفاوضات ·

(١٨) الكتاب الأخضر ، ص ٩٨ ـ ١٠٨ ·

(١٩) الكتاب الأخضر ، ص ١١٥ ·

(٢٠) عبد الرحمن الرافعي ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ ·

(٢١) عبد الرزاق السنهوري ، مرجع سابق ، ص ٨٧ ·

(٢٢) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٢١ ·

(٢٣) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٣١٢ ـ ٣١٣ ·

(٢٤) Mekki, Shibeika : The Independent Sudan, p. 198.

(٢٥) اسماعيل صدقي ، مذكراتي ، ص ١١٨ ـ ١٩٩ ·

(٢٦) الكتاب الأخضر ، ص ١١٥ ·

(٢٧) كان مستر بيفن قد تعهد بأنه اذا وافقت الحكومة المصرية على المعاهدة فانه سيزكيها لدى الحكومة البريطانية ·

(٢٨) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٢٢ ·

(٢٩) عبد الرازق السنهوري · مرجع سابق ، ص ٩٥ ·

(٣٠) الكتاب الأخضر : مرجع سابق ، ص ١٢٤ ·

(٣١) عبد الرزاق السنهوري : مرجع سابق ، ص ٩٦ ·

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢١٨ ·

(٣٣) الكتاب الأخضر : مرجع سابق ، ص ١٢٣ ·

(٣٤) Mlcmichael, Sir Harold. : Op. Cit., p. 98.

وكذلك Duncan. J.S.R. : The Sudan, A Record of Achievement p. 203-205.

(٣٥) Macmichael, Sir Harold : Op. Cit., p. 200.

(٣٦) Fabunmi, L. A. : Op. Cit., p. 249.

(٣٧) الكتاب الأخضر ، ص ١٨٩ ـ ٢١٢ ·

(٣٨) Mekki, Shibejka : Op. Cit., p. 484.

(٣٩) من خطاب الكسندر كادوجان في مجلس الأمن وكذلك من بيانات محمود فهمى النقراشى ·

(٤٠) Macmichael, Sir Harold : Op. Cit., p. 200.

(٤١) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 260

(٤٢) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٤٣) سنعالج ذلك بالتفصيل في الباب الرابع .

(٤٤) محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .

(٤٥) Fabunmi: L.A. : Op. Cit., p. 275.

(٤٦) سبق هذه المفاوضات « مباحثات أخرى معروفة باسم » « خشبة ــ كامبل » من ٦ الى ٢٨ مايو ١٩٤٨ ولكنها لم تتناول بحث قضية السودان ولا مصيره بل تناولت فقط البحث في الاصلاحات الادارية والتشريعية في السودان وسنعالج ذلك في الباب الثالث .

(٤٧) Mekki, Shibieka : Op. Cit., p. 486.

(٤٨) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

(٤٩) M. Abd Al-Rahim : Imperilism and Nationalism in the Sudan, p. 191.

(٥٠) خلف المستر بيفن الذى استقال لمرضه في مارس ثم توفى في أبريل ١٩٥١ .

(٥١) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 282.

(٥٢) جرت الانتخابات في ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ وفاز فيها المحافظون وألف ونستون تشرشل الوزارة .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .

(٥٤) Duncan, G.S.R. : Op. Cit., p. 235-237.

(٥٥) عائشة راتب : مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٥٦) M. Abd Al-Rahim, Op. Cit., p. 193.

(٥٧) Fabunmi, L.A. : Op. Cit., p. 285.

(٥٨) Macmichael, Sir Harold. Op. Cit., p. 206.

(٥٩) ولترتبط مصر والسودان بذلك النظام الغربي .

(٦٠) M. Abr Al-Rehim, op. cit., p. 192.

(٦١) بطرس بطرس غالي : منظمة الوحدة الأفريقية ، ص ١٢ ــ ١٣ .

(٦٢) الكتاب الأخضر : ص ٢٨٢ ــ ٢٩٢ .

الباب الثالث

السياسة الانجليزية فى السودان

فى الفترة من « ١٩٣٦ ـ الى ١٩٥٣ » واهدافها

الفصل الأول

نظام الادارة الانجليزية فى السودان

فى الفترة « ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣ »

قبل أن نتكلم عن النظام الذى وضعه الانجليز لادارة السودان يستحسن أن نلقى نظرة سريعة على السياسة البريطانية فى افريقيا ـ ككل ـ ثم فى السودان بعد ذلك ، لنرى كيف كانت بريطانيا التى تدعى أن رسالتها فى افريقيا ، هى رسالة انسانية مقدسة لنشر النور والحضارة ، رسالة تقتضى البذل والتضحية لرفع مستوى الشعوب والأمم والسمو بها الى آفاق العزة والكرامة والحرية (١) ـ هى فى الواقع ، سياسة استعمارية بحتة ، هدفها أولا وأخيرا التسلط والاستغلال ـ اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ـ لصالحها فى المقام الأول ثم الشعوب بعد ذلك ـ وربط تلك الشعوب بها بأية وسيلة للمحافظة على تلك المصالح ٠

فقد كانت السياسة البريطانية فى افريقيا ـ بصفة عامة ـ كما هى فى غيرها من الأماكن ، ترمى من الناحية النظرية الى تدريب الشعوب واعدادها للحكم الذاتى المنتظر ، على أن يكون ذلك فى اطار الكومنولث البريطانى ، الا أنه فى الواقع كانت من الناحية العملية ، المحافظة على البقاء واستقلال تلك الشعوب أكبر مدة

ممكنة ، الأمر الذى جعلها تزيد من أسطولها لتضمن السيطرة على البحار ، ومن ثم الاشراف المباشر على تلك الشعوب عن طريق رجالها البيض •

فقد كانت بريطانيا أكبر مستعمرة من حيث السكان فى افريقيا ، فقد كانت لا تحكم أكثر من ٢٫٠٢٥٫٧١٩ مليون ميل ولكن يسكنها ٦٥٫٤٣٣٫٦٤٥ مليون نسمة ولا يزيد عدد السكان البريطانيين فى القارة على ٢٨٠ ألفا ، وكان الجميع فى خدمة الدولة الأم « بريطانيا » (٢) •

واذا قصرنا الحديث بالنسبة للسياسة الانجليزية تجاه السودان ، نجد أن الأدلة الواقعية ، تؤكد لنا بالبرهان التاريخى الذى لا يقبل الشك،أن بريطانيا هدفت منذ دخولها السودان الى استغلاله لصالحها وفصله عن مصر بشتى الوسائل والانفراد به لنفسها ، وحاولت أن تخلق منه مستعمرة انجليزية تضمها الى باقى مستعمراتها الممتدة الى الجنوب •

وقد تجلت هذه السياسة الهادفة الى الفصل ، بعد أن رسخت قدماها فى البلاد بعد عام ١٩٢٤ ، على أثر مقتل السردار الانجليزى ــ السيرلى ستاك ــ فى القاهرة ، فأخذت فى تنفيذ مخططها الاستعمارى على أوسع نطاق •

١ ــ فتوسعت فى استغلال الأقاليم الصالحة للزراعة ، خاصة زراعة القطن لتغذية مصانع لانكشير وفتح أسواق البلاد أمام المنتجات البريطانية ، دون المنتجات المصرية التى تعود عليها السودانيون •

٢ ـ ورتبت لفصل جنوب السودان عن شـــماله ، وتوجيه هذا الجنوب ـ ان لم يكن الســـودان كله ـ صوب المستعمرات البريطانية فى أفريقيا .

٣ ـ اتخذت من السودان مركزا استراتيجيا ، لموقعـــه فى قلب القارة حتى تتمكن من الاشراف عن طريقه على مستعمراتها فى جنوب وغرب وشرق افريقيا ، كما أن تحكمها فى منابع النيل كان وسيلة للضغط على مصر فى جميع أدوار المفاوضـــات بينهما .

٤ ـ كذلك هدفت الى فصل السودان عن مصر ـ كما تدعي ـ لمنع انتشار الشيوعية وغيرها من المذاهب السياسية التى قد تصل الى مصر عن طريق الشرق أو الشـمال ، حتى لا تنتقل هذه المذاهب الى ممتلكاتها فى الجنـوب وفى غرب افريقيـــا ، لأن هذه البلاد تعتبر تربة خصبة لنمو أى نشاط هدام ضد السياسة البريطانية فيها (٣) .

على أية حال طفقت بريطانيـــا فى تنفيذ مخططها عن طريق رجالها الذين وضعوا أنظمة مختلفـــة لادارة واســتغلال السودان لصالحها ، دون اعتبار لمصر رغم أنها احدى دولتى الحكم الثنائى طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ .

والواقع اننـــا لا نستطيع أن نثبت تلك النظم وأهدافهـــا بالتفصيل ، ولذلك سنتناول الخطوط العريضة لتلك النظم ولموقف الحكومة الانجليزية فى السودان تجاه الشعب السودانى نفســه فى الفترة موضوع البحث (١٩٣٦ ـ ١٩٥٣) وقد تولى فيها منصب الحاكم العام ثلاثة من البريطانيين هم :

١ ـ السير ستيوارت سايمس : Sir Stewart Saymes.
في الفترة من ١٩٣٤ الى ١٩٤٠

٢ ـ السير هربرت هدلستون : Sir Herbert Hudlstone
في الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٧

٣ ـ السير روبرت هاو : Sir Robert Howe
في الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٥

اولا : النظام الادارى :

كان السودان يعرف الحكم الأهلي في شكل رئاسات وتشكيلات قبلية ، ولما جــاءت قوات محمــد على الى البلاد فى عام ١٨٢٠ ، ارتبطت ادارتها بالادارة فى مصر ، فقد نقلت نظـــم الادارة فى السودان من مصر، كما ان المديرين الذين أوفدتهم الحكومة المصرية للسودان تدربوا وتكونوا في الادارة المصرية ٠

ونحن نعرف أن الادارة فى مصر فى عهد محمد على تطورت تطورا كبيرا ، وحدث فيها تغيير جذرى ، واتسمت بطابع الحضارة الأوروبية ، ومن ثم انتقل النظام الجديد فى مصر الى السودان . وان كان واجه مشكلات لا حصر لها بسبب بعد المسافات الشاسعة فى السودان وعدم معرفة البلاد بنظام الحكومة الواحدة لانتشـــار النظام القبلى المتعصب فى المجتمع السودانى (٤) ٠

ولكن رغم تلك الصعوبات ، فقد شهد السودان استتبابا فى الأمن أتاح فرصة لكثير من الرحالة والمبشرين والأطبــــاء والتجار لزيارة البلاد ٠

وقد كان نظام الادارة فى السودان لايسير على وتيرة واحدة فى فى عهد محمد على وخلفائه فتارة يسود النظام المركزى وتارة أخرى يسود فيها نظام اللامركزيه ، وفى كل النظامين كانت سلطة الحكومة تصل الى كل أفراد الشعب فى أقصى المديريات .

وبعد القضـــاء على الحكومة المهدية واشراك البريطانيين فى الادارة بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ (الحكم الثنائى) كانت السلطة التشريعية والتنفيذية فى يد الحاكم العام ، الذى كان غير مسئول أمام أحد وليس هناك من يعارض أو ينقض أحكامه ، وكان يعاونه ثلاثة سكرتيرين وهم « السكرتير المالى والسكرتير الادارى » وكان الجميع من الانجليز .

وعلى أثر مقتل السردار وخـــروج عدد كبير من المصريين من السودان الذين كانوا يكونون الجهاز الادارى فى المديريات ابتداء من المأمور ، لجأت الحكومة الانجليزية فى السودان الى خلق أداة جديدة وهى ما سمته بالمجالس الوطنية لسد ذلك الفراغ .

فصدر فى عام ١٩٢٨ قانون سلطات المشايخ وهو ينحصر فى تأليف مجلس فى كل مديرية يرأسه شيخ القبيلة ويتعاون معـه كبار السن من زملائه المشايخ ، ووضعت فى يدها سلطات قضائية الى جانب تنفيذ الأوامر الادارية (٥) .

وقد ادعت الحكومة البريطانية عند تنفيذ هذا النظام انهـا تهدف الى تنفيذ (نظام الحكم غير المباشر) الذى جربته فى نيجيريا وساحل الذهب وأوغنده ، ونجح فى تدريب الافريقيين على حكم أنفسهم ، ولكن البريطانيين تناسوا الفروق التى كانت موجودة بين أهالى كل من نيجيريا وساحل الذهب وبين أهالى السودان .

والواقع أن الهدف من ذلك النظام ، هو سيطرة الانجليز على نظار القبائل ورؤسائها كوسيله الى السيطرة على أفراد هذه القبائل أولا ثم الاستعانه بهم على كبت الشعور العام نحو المصريين ثانيا ، ولكن الذى حدث كان عكس ما تمناه الانجليز ، اذ أن ما حاق بالمواطنين من ظلم على أيدى الكثيرين من هؤلاء الزعماء الذين تولوا القضاء المحلى ، نفر السودانيين من حكم المستعمرين ، فحقدت طائفة المثقفين على هذا النظام الذى أخضعهم لقضاء هؤلاء الزعماء .

رأت الحكومة السودانية فى عام ١٩٣٧ أن تتخذ خطوة جديدة نحو نظام الحكومة المحلية (أى نظام التدريب على الحكم الذاتى فى اطار الكومنولث) فأصدرت تشريعات شـــاملة تتمثل فى قانـــون الحكومة المحلية لعام ١٩٣٧ واللوائح الأساسية الملحقة بها ، وتتضمن نظام الحكومة فى البلديات والمدن والأرياف ، وتحدد سلطاتهـــا وواجباتها ومناطق اختصاصاتها .

ونظرا لاتساع مساحة السودان ، والفرق بين سكان المدن والريف ـ استصدرت الحكومة ثلاثة قوانين هى :

١ ـ قانون الحـكومة المحلية للبلديات ، ويسرى فقط على المدن الكبيرة بسبب تعقيد ادارتها بمشكلة استيطان الأوربيين لها بشكل واسع كالخرطوم ، والخرطوم بحرى وأم درمان وعطبرة وبورسودان .

٢ ـ قانون الحكومة المحليـــة للمدن ، ويسرى على المدن التى فى مستوى الأبيض وكوستى أو كسلا ذات المشاكل الحضرية ولكنها أقل تعقيدا من مدن البلديات .

٣ ـ قانون مناطق الأرياف ، ويسرى على باقى القطر (٦) .

ونحن نلاحظ أن هذا القانون ، لم يؤد الى خلق حكومة محلية بالمعنى المفهوم ، فقد خول لمدير المديرية ، وهو انجليزى بالطبع ، حق النزول عن بعض سلطاته الى من يشاء من الأشخاص او الهيئات .

وظل الحكام الانجليز يتمتعون وحدهم بالقوة والسلطان ، وانطلقت الدعايات الاستعمارية بأن حكومة السودان خطت بالبلاد خطوة كبيرة ونقلتها من مجتمع الفوضى الى مجتمع الاستقرار والانتاج والرفاهية ، فنجد هندرسون مثــلا يشيد بالميزات العظيمة التى ترتبت على الحــكم البريطــانى فى السودان ومن ضمنها ـ الأمن العام ـ فالسودانيون كما يدعى لم يكونوا يعرفون أى نظام للأمن العام فى الماضى ، ولكن فى ظل الحكم الانجليزى استتب الأمن فى البلاد كلها وأصبح لرجل الشرطة السودانى من المقدرة والكفاءة والدراية بالأساليب الحديثة فى التعامل مع المجرمين مثل رجل الشرطة فى بريطانيا (٧) .

ولا شك فى أن هندرسون يبالغ فى دعايته كثيرا بهدف تمجيد الحــــكم الانجليزى فى السودان ، ولعله معذور فى ذلك بسبب معايشته الجو الاستعمارى طوال فترة وجوده خارج مسقط رأسه .

فالواقع أن السودان عرف من أساليب الحضارة ـ الكثير ـ منذ أقدم العصور ، وأن الأمن فى البلاد كان عاملا مهما فى خلق الحضــارة .

ولو فرضنا ـ وهذا غير صحيح على الاطلاق ـ أن السودان لم يعرف الأمن فى العصور السابقة على الادارة الانجليزية ، فكيف نفسر ما كتبه الأوربيون أنفسهم عن اســتتباب الأمن والنظام فى فترة الادارة المصرية للسودان ، الأمر الذى جعل الكثير من الرحالة

الأجانب يزورون البلاد ويتجولون فى أنحائها فى سلام واطمئنان مثل :

١ ـ الرحالة الفرنسى (كيو Cailliaud، الذى رافق حملة اسماعيل بن محمد على للسودان وقام بأبحاث علمية وجغرافية سجلها فى أربعة مجلدات نشرت فى باريس فى عام ١٨٢٠ وتناولت أحوال البلاد المختلفة من الناحية الجغرافية وما تيسر الالمام به عن السكان وأحوال معيشتهم وعاداتهم ٠

٢ ـ الرحالة الانجليزى هوسكنس (Hoskins) الذى قام برحلته فى السودان فى عام ١٨٣٣ ، وقد تحدث عن التقدم الذى شاهده فى بربر سواء فى ميدان الزراعة ، حيث اهتمت الادارة المصرية بتوسيع رقعة الأراضى الزراعية ، وتوفير مياه الرى عن طريق السواقى ، فأصبحت تنتج المحصولات المختلفة من ذرة وشعير وقمح وشوفان وقطن بل أدخلت زراعة قصب السكر ، أو فى ميدان الصناعة حيث أنشىء مصنع للنيلة يقوم على نبات العظلم الذى أدخلت زراعته فى هذه المناطق ٠

٣ ـ الرحالة روسيجر (Russegger) الألمانى الذى زار بلاد النوبة فى عام ١٨٣٧ ووصل الى سنار وفازوغلى والروصيرص كما زار كردفان ونشر فى عام ١٨٤٣ مشاهداته فى هذه المناطق ٠

٤ ـ المهندس البلجيكى ادولف لينان دى بلفون Linant de Bellefonds الذى قام برحلة فى عام ١٨٢٧ فى النيل الأبيض لحساب الجمعية الافريقية الانجليزية ووصل الى جزيرة آبا ٠

٥ ــ كومب الفرنسي (E. Combes)الذى زار بلاد النوبة والخرطوم وسنار فى ١٨٣٣ ــ ١٨٣٤ وأشار بنوع خاص الى ما وصلت اليه الخرطوم من عمران وقد انتقلت من قرية صغيرة للصيادين الى مدينة عامرة ، قدر تعداد سكانها فى ذلك الوقت بحوالى ١٥ ألف نسمة وتحدث عن مجهودات الادارة المصرية ليستتب الأمن وليمكن مضاعفة الانتاج فى مختلف المجالات ، ويعقب على ذلك بقوله ــ انه لأمر مدهش أن يصل الباشا الى هذه النتيجة فى بلاد بعيدة عنه بهذا القدر ٠

٦ ــ ويشير بالم (Pailme) الانجليزى الذى زار كردفان فى عام ١٨٣٨ الى الجهود التى بذلت للضرب على أيدى العابثين بالأمن فى هذه المناطق البعيدة ، كما أشار الى رحلة محمد على للسودان وما تبعها من أوجه النشاط المختلفة والى عزله حاكم كردفان فى ذلك الحين وغيره من الموظفين الذين اشتكى الأهالى من ظلمهم وعدم رعايتهم لشئون الأهالى ٠

ومما يذكر أن بالم استطاع أن يسافر الى كردفان مع خادم واحد ، مما يدل على استتباب الأمن فى ذلك الوقت (٨) ٠

وبناء على ما تقدم فلعل هندرسون يقصد بكلامه تحسين الأمن وتطوره فى سبيل مصلحة بريطانيا أولا ثم فى مصلحة السودانيين ثانيا ٠

على أية حال وان كان هذا النظام يعتبر خطوة تقدمية فى نظام الحكومة المحلية ، الا أنه للأسف الشديد كانت الحكومة المركزية تتدخل تدخلا غير محمود فى عمل الحكومة المحلية ٠

فكان من حق مدير المديرية أن يعين رئيس المجلس ونائبه وضابط المجلس وبعض الأعضاء ، وله حق اصدار بعض الأوامر الى غير ذلك من السلطات الواسعة ، مما جعل هذه المجالس مقيدة فى أعمالها ٠

كما أن هذه المجالس لم تكن تملك سلطات واسعة ، فلم تحدد الطرق التى يحصــل بها كل مجلس على ميزانيتــه ، كما لم تحدد العلاقات المالية بين هذه المجالس والحكومة المركزية بصفة قاطعة ٠

وفى عام ١٩٤٣ صدر قانون الحكم المحلى لينشىء نظاما موحدا تسير عليه المجالس كلها ٠

وتتألف هذه المجالس بمقتضى هذا القانون الجديد من أعضاء منتخبين وأعضــاء معينين يعينهم المدير وهــم عادة ، اما موظفون متقاعدون واما أشخاص ذوو تجارب وخبرات سابقة بحيث يكون فى المجلس دائما أفراد ملمون بشئون الادارة ، وقد بلغ عــدد هذه المجالس سبعة عشر مجلسا بلديا وثلاثة عشر مجلسا قرويا ، وكان لكل منها ميزانية منفصلة ، قد تصل الى ¼ مليون جنيه كما هو الحال فى مجلس بلدى مدينة الخرطوم يحصل عليها من فرض نسبة خاصة من الضرائب ويدفع حصــة منها للحكومة ، ويصرف الباقى على مشروعات المدينة (٩) ٠

ومما يدل على أهداف السياسة البريطانية أنها كانت تسند رئاسة المجلس ونائبه وضابط المجلس لأشخاص من الانجليز حتى تحرم العنصر الوطنى من فرصة المران على رئاسة هذه المجالس ٠

وكان الأجدر أن يكون نائب الرئيس من الأعضــاء الوطنيين والا فلن يأتى اليوم الذى يرأس فيه هذا المجلس وطنى ٠ الأمر الذى

تستند عليه بريطانيا لبقائها فى البلاد أكبر مدة ممكنة حيث أن الشعب لم يصل الى درجة مسئولية الحكم .

على أية حال ، بينما كانت الحكومة السودانية تنفذ ذلك القانون على الطبيعة ، كانت الحركة السودانية فى السودان فى تصاعد مستمر ، وأخذ المثقفون يزيدون من نشر الوعى الوطنى بين أفراد الجماهير ، ولعب مؤتمر الخريجين الذى بدأ نشاطه تحت ستار (الأعمال الاجتماعية والمصلحة العامة) دورا خطيرا فى مستقبل البلاد ، فعندما ثبت أقدامه والتف الشعب من حوله ، جهر بعدم جدية ذلك القانون وطالب بانشاء مجلس تمثيلى يقر الميزانية والقوانين .

وأمام الضغط الوطنى اضطرت الحكومة الى أن تصدر فى عام ١٩٤٣ قانونا بتأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان دون جنوبه .

وقد قوبل هذا الخبر بمعارضة شديدة من جانب المؤتمر ، واشتدت حملة الرأى العام فى مصر والسودان للاحتجاج على قصر المجلس على الشمال ـ وظهر واضحا ـ خاصة أمام المثقفين السودانيين ـ أن سياسة الحكومة ترمى الى اقامة حكم ذاتى محلى بالجنوب منفصل عن الشمال ، الأمر الذى يبرهن على نية بريطانيا لتمزيق وحدة السودان .

والمتتبع لدراسة تاريخ الحكم الانجليزى فى السودان ، يلاحظ أن الحكومة لم تفعل شيئا يساعد على تقدم السودانيين الا اذا وجدت أن هناك من الأسباب ما يجبرها على تنفيذ ذلك .

فهى لم تصدر قانون الحكومة المحلية فى عام ١٩٣٧ الا لضرب الشعور المصرى والدعاية المصرية التى أخذت تنشط فى السودان بعد تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ .

وهى لم تصــدر قانون تأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان ـ رغم عيوبه وأهدافه غير الوطنية ـ الا لتواجه به الضغط الوطنى المتزايد من قبل مؤتمر الخريجين .

ولم تنشىء الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى الا لمواجهة مطالب مصر بوحدة وادى النيل .

اذن فأهداف الســياسة البريطــانية واضحة للعيان ، ليس لصالح السودان والسودانيين وانما من أجل المصــالح البريطانية البحتـــة .

ثانيا : النظـــام الاقتصـــادى

يلعب الاقتصاد دورا مهما وخطيرا فى حياة الأمم،والاستعمار بطبيعته لا يستطيع أن يعيش مع الرخاء المادى والاستقلال الاقتصادى فى أى دولة .

لذلك نستطيع أن نقول : ان الاستعمار الاقتصادى لأى دولة أخطر بكثير من الاستعمار السياسى أو العسكرى لها .

وقـــد ظل الاستعمار الانجليزى متميزا بطـــابع الاستغلال الاقتصادى فى جميع مراحله وان شركة الهند الشرقية والشركات التجارية البريطانية فى بلدان افريقيا خير شاهد على ذلك .

والسبب بسيط ، فانجلترا نفسها تعيش حياتها وغذاءها على خامات مستعمراتها الواسعة فيما وراء البحار ، ثم تقوم بتصنيع تلك المواد الخام فى مصانعها واعادتها بالتالى مصنعة لتصريفها فى أسواق تلك المستعمرات ، وساعدها على ذلك انها تملك اسطولا كبيرا ليمكنها من السيادة على البحار .

فى الواقع ان هدف الاستعمار البريطانى فى المقام الأول هو الاستغلال الاقتصادى ثم يليه الأهداف الأخرى ، ســـواء آكانت سياسية أم عسكرية .

وان النظرية البريطانية التى تدعى أن رسالة بريطانيا فى مستعمراتها هى رسالة انسانية هدفها مساعدة البشر والأخذ بيدهم الى مجتمع التقدم والحضارة ، باطلة .

والواقع أن الذين يعتقـــدون ويؤمنون بذلك يقعون فى خطأ كبير ، والأدلة التاريخية كثيرة جدا على بطلانها ، وليس ببعيد عن الأذهان استغلال الانجليز للهند أو لمصر أو للسودان وغيره اقتصاديا وعسكريا من أجل مصالحها الخاصة .

فنحن نعرف أن موارد بريطانيا الطبيعية لا يمكن أن تتناسب على الاطلاق مع شـــعب يتزايد عاما بعـــد عام ، الأمر الذى جعل الشعب البريطانى وحكومته تتطلع الى السيطرة والاستغلال بل الى الهجرة والاستيطان فى بعض المستعمرات .

وافريقيا الاستوائية بصـــفة خاصة لم تكن مناسبة لســـكنى البريطانيين بسبب طبيعة المناخ واختلاف الجنس وأساليب الحياة نفســـــها .

ولكن الموارد الاقتصـــادية المتعددة للبيئة الاستوائية جذبت هؤلاء الى الاقامة فى الأماكن المرتفعـــة والملائمة لحـد ما لسكنى الأوربيين ، بغرض استغلال المواد الخام وبعض المواد الغذائية التى لا تنتج فى المناطق الباردة (١٠) .

والواقع أن الاقتصاد الســـودانى الذى كان يتمثل بالدرجة الأولى فى القطن ، انعكس بصورة واضحة على السياسة البريطانية تجاه السودان .

فالمعروف أن مصانع لانكشير كانت فى حاجة ماسة الى القطن المصرى لجودته ، ولكن انجلترا كانت تضع فى الحســـبان أن استقرارها فى مصر لن يطول كثيرا ، فهدفت منذ البداية الى أن يكون السودان فدية مصر تقدمها لانجلترا ، وعزمت على عدم التفكير فى الجلاء عن مصر الا اذا تم لها احتلال السودان .

فبدأت مباشرة بعد تنفيذ اتفاقيتى ١٨٩٩ بالقيـــام بتجارب لزراعة القطن فى منطقة المزيداب والطيبة وبركات (١١) .

وبعد أن تأكدت من صلاحية الأرض والطقس منحت شركة نقابة الزراعات السودانية Sudan Plantations Syndicate Ltd. امتيازا لزراعته فى عام ١٩٠٥ وتلتها باقى الامتيازات الأخرى ، وكانت هى المحتكر الأول لهذه الغلة النقدية (١٢) .

وكما أشاع الانجليز أن مصر بلد زراعى ولا مستقبل للصناعة فيه ، فقد طبقوا هذه الدعاية نفسها على السودان .

ولعل الهدف واضح ، وهو الحرص على بقاء الوضع الراهن كما هو دون تطوير ، حتى تضمن لنفسها البقاء أكبر مدة ممكنة ،

ويكفيها أن تهتم بتطوير الغـلات التى تحتاج اليها لمصانعها ، فظلت امكانات السودان الأخـــرى معطلة حتى بداية الحـرب العـــالمية الثـــانية .

فقد كان الأهالى يزرعون المحاصيل لسد الحاجات الضرورية لهم وليس للاتجار فيها ، ولكن عندما قامت الحرب العالمية الثانية نشطت الحكومة السودانية ولأول مرة فى تشجيع الفلاح السودانى لمضاعفة الانتاج الزراعى ، واتخذت من السودان منطقة وراء الخطوط لأجل تموين القوات البريطانية فخضعت البلاد اقتصاديا لتعليمات الهيئة المسماة (بالاتحاد الاقتصادى للملكة المتحدة) . وكان الغرض من تأليف هـذه الهيئـة تنسيق تموين بريطانيا والقوات المتحالفة والبـــلاد التى تدور فى فلكها بمنتجات البلاد الصـــديقة بأسعار زهيــــدة .

وقد أدى هذا التشجيع الى زيادة مساحة الأرض المزروعة فى السودان الى أكثر من مليون فدان ، ولأول مرة زرعت الأقاليم التى تحف بالنيل فى المديرية الشـــمالية ، بعد أن نفذ مشروع الرى بالطلمبـــات ، فوصلت الأرض التى زرعت هنـاك الى ٣٨٥ ألف فـــدان .

وقد أدى هذا بالتالى الى زيادة الثروة القومية حتى بلغت قيمة الصـــادرات فى سنة ١٩٤٧ الى ٣٢ مليون جنيه ، بينما لم تزد الواردات عن ٢٥ مليون جنيه ، أى أن الميزان التجارى كان لصالح السودان بما قيمته سبعة ملايين جنيه ـ الأمر الذى لم يحدث قبل ذلك أبدا (١٣) .

كما نفذت الحكومة فى عام ١٩٤٤ مشروع الميكنة الزراعية :
(Mechanized Agriculture Scheme)

فى شـــمال غرب القضارف ، وقد ظل هذا المشروع تحت الاشراف الحكومى حتى عام ١٩٥٣ ، وحـــول المنطقة التى تحيط بالقضارف الى مخزن للحبوب وجعل من المدينة أكبر أسواق الحبوب فى السودان (١٤) .

على أن نشوب الحرب وحاجة بريطانيا الى المواد التموينية ، أجبر حكومة السودان على تشجيع الفلاح على الزراعة ، ولولا ذلك ما حدث التوسع فى المحاصيل الزراعية ، والا فلماذا لم تهتم تلك الحكومة الا بزراعة القطن منذ نصف قرن وخاصة فى أرض الجزيرة، وقد اشترت الحـكومة البريطانية ٦١٪ من اجمالى المحصـــول فى السنوات الأربع السابقة على الحرب العالمية الثانية ، كما استولت وزارة التموين البريطانية على معظم قطن الســـودان كله أثناء الحـــرب .

والواقع كان القطن السودانى يشكل عاملا خطيرا فى توجيه السياسة البريطانية تجاه السودان .

ففى ١٩ يناير ١٩٥١ عقدت اتفاقية بين الحكومة السودانية ولجنة القطن الخام البريطانية لشراء أكبر قدر من محصول القطن السودانى لعام ١٩٥١ ، وحوالى ٦٠٪ منه لعام ١٩٥٢ .

ولأهمية هذا القطن لمصانع لانكشير أكدت جريدة الفايننشيال تايمز The Financial Times أن أى نقص فى القطن السودانى طويل التيلة سيكون له رد فعل سيء فى تشغيل تلك المصانع ، لأن هذا القطن يستخدم لسد النقص فى جودة القطن الأمريكى قصير التيلة بالاضافة الى نقص الدولارات لدى بريطانيا .

والواقع ان مصالح بريطانيا في القطن السوداني وخوفها من التنافس المصرى كان عاملا مهما من عوامل تمسكها بالسودان .

فقد حذر مراسل جريدة سكتسمان Scotsman في الخرطوم فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ بريطانيا من أنه - لو حكمت مصر السودان فستحتكر أجود أقطان العالم (١٥) .

وبهذه المناسبة ، لا بأس من أن نلقى نظرة عابرة على مشروع الجزيرة لأهميته من الناحية الاقتصادية والسياسية .

كان المشروع مؤسسة بريطانية لحما ودما ، وتتمثل أهميتها فى أنها أقدم الشركات البريطانية وأكبرها فى البلاد ، فقد كانت المنتج الأول للمحصول النقدى الأول وهو القطن .

ونستطيع أن نلخص أهداف المشروع فى النقاط التالية :

١ - ان المشروع عمل استعمارى ، الغرض منه استغلال رأس المال الانجليزى فى السودان وخدمة تجار القطن فى لانكشير .

٢ - دفعت خزانة السودان أكثر من ١٣ مليون جنيه فى اعداد المشروع واستغلاله لصـــالح الشركة بجانب الفوائد التى دفعتها البلاد للدائنين الانجليز ، وتعود الى لندن أو ترد الى السودان على شكل سندات فى مشاريع استثمارية أخرى .

٣ - قصر بيع المحصـــول على بريطانيا واحتكارها لاسعاره ، كما تريد ، فقد خسر الفلاح السودانى خلال سنوات الحرب نحو نصف ايراده على وجه التقريب ، فقد بيع قطن الجزيرة بثمن ثابت هو ٤٪ جنيه للقنطار ، فى الوقت الذى كان يباع فيه القطن المصرى بسعر تسعة جنيهات للقنطار .

٤ ـ تصريف بعض ناتج المصانع من القطن السوداني في أسواق السودان ، وفرض رسوم جمركية باهظة على منسوجات البلاد الأخرى .

٥ ـ تركيز ثروة البلاد في محصول نقدي واحد يجعلها عرضة للخطر سواء من ناحية الأوبئة أو تقلبات السوق الدولية .

٦ ـ ادخال الحكومة السودانية عناصر الفلاتا القادمين من غرب افريقيا في الجزيرة للقيام بالزراعة له خطره السياسي الى حد بعيد .

هذه هي الأهداف العامة من المشروع ، ولكن من الانصاف أن نقول : ان المشروع أفاد بعض الشيء في النواحي الاقتصادية والاجتماعية للسودان ، خاصة الذين يعيشون على أرض الجزيرة ، حيث ارتفع مستوى المستأجرين الى مستوى فلاحي الشرق الأوسط (١٦) .

وبجانب عدم اهتمام الحكومة السودانية بالزراعة الا في أوقات الضرورة ، فانها كذلك لم تهتم باستثمار الثروة الحيوانية الهائلة التي يمتلكها السودان .

فنحن نعرف أن طبيعة السودان حبته بأن يضم بين ربوعه الشاسعة جميع أصناف الحيوانات من متوحشة وأليفة ، وأن هناك قبائل بأكملها مثل البقارة والابالة والكبابيش وغيرها تمتلك الملايين من رؤوس الحيوانات الأليفة مثل الجمال والبقر والأغنام وتعتمد عليها اعتمادا كليا .

ولكن هذه الحيوانات تتعرض من آن لآخر للأمراض الفتاكة التي تودى بحياتها ، بجانب عدم اعداد المراعى الطيبة وعدم ارشاد الرعاة ، الأمر الذى نتج عنه ضياع الكثير من هذه الثروة وكان فى الامكان لو اهتمت الحكومة بالثروة الحيوانية أن يسد السودان كافة احتياجات المنطقة العربية من اللحوم .

ولكن مخطط السياسة الاستعمارية كان يهدف الى التريث فى الاصلاح ، وفى تقدم المجتمع السودانى ، حتى يتقرر مصيره بابعاده عن مصر وربطه نهائيا بالكومنولث البريطانى ، وحال ذلك دون تقدم البلاد ، الأمر الذى جعل الكثير من الأرباح تضيع عليها .

والعجيب أن الأستاذ فرانكل **Frankel** أستاذ الاقتصاديات والتاريخ الاقتصـــادى بجامعة ويتوتراند **itwatersrand=** يقول : « انه بدون شــك ان التنمية الاقتصادية فى الســودان فى القرن العشرين فى تقدم ملحوظ ، وأن المرء ينظر الى السودان على أنه بلد نموذجى للدول الافريقية الأخرى (١٧) .

ولعل الأستاذ فرانكل تأثر بالدعاية الانجليزية الى حد كبير ، فلو ألقى نظرة الى غرب الســـودان مثلا لوجد أن الأهالى هناك لا يجدون نقطة ماء يروون بها ظمأ أطفالهم فى بلد يجرى فيه نهر النيل من الجنوب الى الشمال .

وعندما يطالب الأهالى بحفر الآبار فى تلك المنــاطق تحتج الحكومة بأن لجنة موارد المياه الريفية لديها البرنامج الكامل لتنفيذ ذلك ، ولـــكن عدم وجود الآلات والأيدى العاملة يقف حائلا دون التنفيـــذ (١٨) .

هذا بينما كانت الحكومة تجلب آلاف العمال الفلاتا لمشروع الجزيرة لانجاح سياستها القطنية .

ويدافع هندرسون عن النقد المرير الموجه للحكومة فى نفقات التنمية الاقتصادية التى أدت الى مديونية الســـودان بأن مشروع الجزيرة كان عاملا من عوامل المديونية ، وأن الاستثمار الاقتصادى فى بلد كالسودان يحتاج الى مشروعات أوسع من تلك المشروعات التى تعتمد على الأمطار ومياه النيل ، وقد قامت الحكومة بتكوين بعض اللجان لدراسة عدة مشروعات للنهوض بالبلاد (١٩) .

حقيقة ان الحكومة نفذت بعض المشروعات الاقتصادية ، ولكنها لا تتناسب على الاطلاق مع بلد كالسودان يتمتع بثروات طبيعية مختلفة لا حد لها .

فقد فكرت فى تجربة اقتصادية خطيرة فى أواخر عام ١٩٤٣ كان ميدانها أرض الزاندى فى أقصى جنوب السودان ، حيث يلتقى بحدوده مع الكونغو وافريقية الوسطى ، وكان هدف التجربة أن تصبح هذه المنطقة أقرب الى الاكتفاء الذاتى لاستقرار شعب الزاندى والنهوض به اجتماعيا (٢٠) .

فأسست فى عام ١٩٤٦ هيئة المشروعات الاستوائية برأس مال قدره مليون جنيه وأخذت فى زراعة القطن الأمريكى على أساس اقتصادى ، وأنشىء فى تلك المنطقة محلج ومصنع للغزل والنسيج ومعمل للصابون ومصنع للسكر .

وقد تغلبت الهيئة على النقص الذى كان فى الجنوب الذى ترتب على طرد التجار الشـــماليين ، ففتحت عدة محلات تجارية

لتصريف المنتجات المحلية ، وتزايد عدد الفلاحين من الزاندى حتى وصلوا الى أربعين ألف مواطن فى زراعة القطن .

وكان الاهتمام بالخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات جزءا مكملا لذلك المشروع (٢١) .

أما من ناحيــة الصناعة ، فلم يشهد السودان مصانع كبيرة تذكر ، فقد كانت الحكومة ترى أن السودان بلد زراعى ورعوى من الدرجة الأولى ، وأن السودانيين أنفسهم لا يحتاجون الى السـلع المصـنعة كثيرا ، ومن الأفضـل لهم أن يبيعوا المواد الخام للبلاد الأجنبية التى تقوم بتصنيعها ، وهذا يدر عليهم عائدا أفضل من عملية التصنيع محليا (٢٢) .

ومع هذا يقول جاكسون : ان الرخاء الذى تمتع به السودانيون كان نتيجة لسياسة الحكومة الاقتصادية الحكيمة (٢٣) .

واذا تجاوزنا وقلنا ان السودان شهد فترات رخاء فى سنى الحرب حيث وصلت أرقام الميزانية فى عام١٩٤٨ الى٦٤٩ر٨٣١ر٦٧ جنيها ، وكان نصيب الايرادات منها ٦٥٨ر٢٩٩ر٤٦ جنيها ، بينما لم تزد المصروفات على ٩٩١ر٥٣١ر٢١ جنيهـــا ، أى بوفر قدره ٦٦٧ر٧٦٧ر٢٤ جنيه (٢٤) .

لكن سرعان ما تلاشى هذا الرخاء ، وتغير الاقتصاد تغيرا سيئا عام ١٩٥٢ ، فقد انخفضت قيمة الصـادرات من ٨٠ مليون جنيه تقريبا فى السنة السابقة (١٩٥١) الى ٤٧ مليون جنيه أى بنقص قدره ٤٠/ ، وانخفضت قيمة صادرات القطن من ٦١ مليون جنيه الى ٢٣ مليون جنيه ، أى بنقص قدره ٥٠٪ تقريبا ، كما ارتفعت قيمة الوارد من ٤٢ مليون جنيه تقريبا الى ٦٠ مليون جنيه (٢٥) .

وهذا دليل آخر على أن بريطانيا تعمل حسب مخططها من أجل مصالحها قبل كل شيء ، فعندما كانت فى حاجة الى محاصيل السودان الزراعيــة ، وجهت سياستها الى تنشيط هذا القطاع ، فأدى الى انعاش البلاد ، وعندما توقفت الحرب وأصبحت فى حل من تموين قوات الحلفاء واحتدت المفاوضــات بينها وبين مصر ، تراجعت بعض الشيء حول الاهتمام بالزراعة فى انتظار ما سيسفر عنه الغد بالنســبة لمستقبل البــلاد ، وكانت النتيجة هى تدهور الأحوال الاقتصادية فى السودان ٠

ثالثا : الخدمات العــامة :

ينعكس تقدم أى دولة من الناحية الاجتماعية على توافر الخدمات العامة التى يتمتع بها الشعب ، فالجهل والفقر والمرض من الأسباب الرئيسية لتأخر الشعوب ٠

والمعروف أن الحــكومات الاستعمارية بصفة عامة لا تحاول القضاء على هذه الأسباب الا بقدر معلوم ، وتفضل ترك الشعوب المستعمرة على تخلفها ، حتى تضمن الاحتفاظ والسيطرة عليها أكبر مدة ممكنة ٠

وبصدد الحكم الانجليزى فى السودان ، نســتطيع أن نقر حقيقة تاريخية ، وهى أنه من بين أهداف هذه الحــكومة محاربة التعليم فى السودان بقدر الامكان ، فقد كانت النية مبيتة منــذ البداية على ألا تزيد الطبقة المتعلمة عن مستوى الأميين الا قليلا ، وأن الهدف من انشاء المدارس هو تخريج موظفين كتابيين ليحلوا محل من يترك العمل من المصريين أو غيرهم،وعلى الرغم من اتساع مساحة السودان وكثرة مصادره الطبيعية ، وتعداد سكانه الذين

كانوا يربون على عشرة ملايين نسمة ، لم تزد عدد المدارس الحكومية حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ على ثلاث مدارس ثانوية وثلاثين مدرسة وثلاثمائة مدرسة أولية وثلاثمائة كتاب ومدرستين لاعداد المدرسين للمدارس الابتدائية ٠

وتركت الحكومة تعليم جنوب السودان للجمعيات التبشيرية المسيحية دون اشراف عليها حتى عام ١٩٢٤ ، فأهتمت هذه الجمعيات بالتبشير أكثر من التعليم والتثقيف ، فقد كان هدفها من ذلك هو اعداد الجنوب وسلخه عن شمال السودان وضمه الى الجامعة الزنجية المسيحية فى وسط افريقيا (٢٦) ٠

كذلك لم تؤسس فى الخرطوم سينما واحدة أو ناديا رياضيا أو ثقافيا واحدا ، كما لم تحاول الحكومة انشاء محطة اذاعة تخدم جماهير البلاد ، بل عندما أشرف الانجليز على محطة الاذاعة المصرية فى عام ١٩٣٣ حرصوا على أن تكون ضعيفة كى لا يصل ارسالها الى أبعد من الحدود المصرية جنوبا (٢٧) ٠

وقد كانت حجة الانجليز فى عدم نشر التعليم فى السودان ، عجز الميزانية وعدم استقرار البدو فى مكان واحد ، حيث أن طبيعة حياتهم تقتضى الترحال من آن لآخر ٠

والواقع أن ميزانية السودان كانت متحللة من وجوه كثيرة من أبواب الصرف ، فقد كانت مصر تتحمل نفقات الجيش حتى عام ١٩٢٤ ، كما ظلت الحكومة المصرية تقدم للحكومة السودانية معونة قدرها ٣/٤ مليون جنيه للصرف على الدفاع حتى عام ١٩٣٦ ٠

وعلى الرغم من أن أوجه الصرف كانت مقصورة على التعليم والصحة العامه واستغلال مرافق البلاد الاقتصادية لزيادة الثروة

الأهلية فقط ، فلم تزد نسبة ما أنفق على التعليم أكثر من ٣٪ حتى عام ١٩٣٦ من الميزانيه العامه (٢٨) .

على اية حال ، بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ بدا السودان يشهد تحولا كبيرا وخطيرا فى نفس الوقت ، فقد ظهر مؤتمر الخريجين وانتشر الوعى القومى بين المتعلمين والمثقفين ، وبدأ الراى العام يحس بنقص شديد فى التعليم ، وأخذ يضغط على الحكومة بضرورة الاسراع فى نشر المعاهد والمدارس والعمل على محاربة الأمية المتفشية بين الشعب .

فكان لهذا الضغط الشعبى أثره على الحكومة ، وابتدأت سياسة التعليم تلين ارضاء للشعور العام واسكاتا لنغمة التذمر التى ارتفعت آنذاك .

ومع أن الحكومة خطت بالتعليم خطوات لا بأس بها ، منذ ذلك التاريخ — الا أن حال التعليم لم يصل الى الحد الذى يقتضيه الانصاف وتقتضيه حاجات البلاد .

فقد وصل عدد التلاميذ من ٥٩٫١٧٩ تلميذا فى عام ١٩٣٩ الى ١٣٧٫٥٠٧ فى عام ١٩٥٠ الى ١٥٠٫٠٠٠ فى عام ١٩٥٣ .

ويعترف دنكان بالنقد المرير الموجه للحكومة بشأن النقص فى التعليم ، ويعزو هذا النقد الى مؤتمر الخريجين ، (٢٩) أما هسلوب ، فيشيد بسياسة الحكومة ويقول ان مدارس السودان ومعاهده تخرج فيها الكثير من السودانيين الذين احتلوا وظائف رئيسية ، بل وصلوا الى ديوان مجلس الوزراء مثل الدكتور على البدرى وزير الصحة وعبد الرحمن على طه وزير التعليم (٣٠) .

وفى عام ١٩٤٢ تحولت مدرسة غوردون الثانوية الى كلية جامعية انضمت اليها المدارس العليا وأصبحت ذات ادارة مستقلة عن الحكومة ، ولكن رغم هذا الاستقلال كانت تحصل على معونة من الحكومة السودانية وأخرى من الحكومة البريطانية .

وقد ساهمت مصر بنصيب كبير فى المجال التعليمى فى السودان فأنشأت الحكومة المصرية العديد من المدارس الابتدائية والثانوية ، كما أنشأت فى الخرطوم منطقة تعليمية للاشراف على تلك المدارس بجانب الاشراف على المدارس المصرية الأهلية المنتشرة فى البلاد ، وقد بلغ عدد المدارس القبطية فى السودان ست مدارس ابتدائية وأربعا ثانوية ، وكان عدد تلاميذ المدرسة الثانوية فى الخرطوم عام ١٩٥٢ ألف طالب من سودانيين ومصريين — مسلمين ومسيحيين — وكان عدد فصولها ٢٩ فصلا يعمل بها ٦٣ مدرسا واداريا .

والواقع ان كثيرا من الطلبة السودانيين كانوا يفضلون مواصلة تعليمهم فى الأزهر والمعاهد والجامعات المصرية رغم محاربة الحكومة السودانية لهذا الاتجاه ورغم العراقيل التى كانت تضعها أمام الخريجين منهم للحصول على وظائف حكومية فى بلادهم .

فقد كانت الحكومة تنظر اليهم بعين الحذر والريبة خوفا من أن ينقلوا معهم بذور أفكار سياسية جديدة أو نشاط معاد للسياسة البريطانية فى السودان ، بينما كانت تشجع أن يدرس الطلبة السودانيون خارج مصر ، وقد أرسلت عددا من الطلبة فى فترة ما بين الحربين الى الجامعة الأمريكية فى بيروت ليواصلوا دراساتهم، وكانت ترسل المتفوقين الى بريطانيا لتكملة تعليمهم فى جامعاتها (٣١) .

وأرسلت أبناء الجنوب الى جامعة ماكريرى بأوغنده ، وذلك لضمان عدم اتصالهم بإخوتهم الشماليين فى إنجلترا أو غيرها ، ولربطهم نهائيا بالجامعة الزنجية البريطانية فى شرق افريقيا ٠

ورغم ذلك فقد ظل الذين يتلقون تعليمهم فى الدول الأجنبية يشكلون قلة ضئيلة بالنسبة للذين يدرسون فى مصر ٠

وقد لعبت الخلاوى والمدارس الأهلية التى أشرف عليها مؤتمر الخريجين ، دورا لا بأس به فى تعليم السوذانيين ، ومع هذا ظلت نسبة الأمية فى البلاد حتى بداءة الخمسينات من هذا القرن أكثر من ٨٠٪ بسبب تلك السياسة الاستعمارية التى قصرت التعليم على أعداد معينة وعلى طبقات معينة وعدم التوسع فى المؤسسات التعليمية بحجة دخل السودان المحدود (٣٢) ٠

على أية حال ، من الانصاف أن نقول : ان الحكومة السودانية استجابت تحت الضغط الشعبى لمطالب الرأى العام فى الاهتمام أيضا بالصحة ومرافق البلاد الأخرى ، حتى يستطيع السودان أن يشق طريقه الى التقدم وليتمكن من حصوله على الحكم الذاتى فى اطار الكومنولث ٠

فاهتمت بالصحة العامة وبلغ عدد المستشفيات الأميرية ٤٥ مستشفى ، ٦٣٣ مستوصفا ومستشفى متنقلا فى الجنوب بسبب المستنقعات لنقل المعونات الطبية للأهالى ، وأنشــأت مدرسة فى الخرطوم للتدريب على الخدمات الصحية العامة ومدرسة أخرى فى أم درمان للبحث عن الوســائل الناجعة للقضاء على مرض النوم والملاريا وغيرهــا (٣٣) ٠

كذلك اهتمت الحكومة بالماشية باعتبارها مصدرا قوميا هائلا بانشاء الوحدات البيطرية المتنقلة ، وكان المرض الذى يفتك بها الناجم من ذبابة تسى تسى وغيرها من أكبر المشاكل أمام البيطريين الذين بذلوا مجهودا كبيرا فى مكافحته (٣٤) بجانب الاهتمام بطرق النقل البرية والنيلية والجوية والبحرية ٠

باختصار كان نتيجة هذه الخدمات العامة وزيادة صادرات البلاد الزراعية فترة الحرب العالمية الثانية ارتفاع المستوى الثقافى للشعب ، فظهرت الصحف والمجلات الأسبوعيـة وظهرت للمرة الأولى الأندية الثقافية ودور السينما فى المدن المختلفة ٠

ولعل الحرب العالمية الثانية وتطور الأحوال الدولية وزيادة الوعى القومى كانت السبب فى اجبار الحكومة السودانيـة على النهوض بالبلاد اجتماعيا ٠

الفصل الثانى

التطور السياسى فى السودان

ذكرنا فى الباب السابق أن ابرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا والتى شملت بنودها مسألة السودان ، كان سببا رئيسيا فى تحرير الشعور القومى للسودانيين ، حيث تبين لهم أن دولتى الحكم الثنائى بتتا فى أمر بلادهم دون استشارتهم .

ويذكر بعض الباحثين ان ابرام هذه المعاهدة كان العامل الأول فى تكوين وظهور الوعى القومى بين السودانيين ، وقد ساعد على نشر ذلك الوعى طبقة المتعلمين والمثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى خارج البلاد ·

والواقع ان الشعب السودانى كان يتمتع بالوعى الوطنى قبل ابرام تلك المعاهدة بكثير ، وكان على اتصال دائم بالعالم الخارجى ، بجانب معايشته أفكار وآمال المصريين فى وحدة وادى النيل ، وتجاوبه معهم فى ثورة ١٩١٩ وأحداث عام ١٩٢٤ (٣٥) ·

حقيقة أن الوعى لم يشمل كل الشعب بسبب طبيعة السودان ومحاربة السلطات الاستعمارية فى التوسع التعليمى والثقافى بحجة الدخل المحدود ، لكن الواقع كان أبعد من ذلك بكثير فقد

طبقت بريطانيا سياستها الاستعمارية فى البلاد ، والتى كانت ترمى الى ابقاء الشعوب المستعمرة بمعزل عن نور المدنية والتطور الاجتماعى بقدر الامكان، حتى لا تهب مطالبة بحقوقها فى الاستقلال.

على أية حال فان ابرام المعاهدة كان بداية لاتساع وتعميق الوعى الوطنى فى السودان حيث طالب الشعب بضرورة ايجاد هيئة تعبر عن مشاعرهم ،، واتخذوا من نادى مدارس أم درمان ناديا لهم فى بداية الأمر .

وكان أمل الداعين لهذه الهيئـــة أن تكون بعيدة عن الصراع الدينى المتمثل فى طائفتى الأنصار والختمية .

أولا : مؤتمر الخريجين والأحزاب السياسية فى السودان :

انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الخريجين فى عام ١٩٣٨ ، وقد كان الدافع المباشر اليه ــ كما ذكرنا ــ عدم رضا السودانيين عن المعاهدة المصرية ــ البريطانية ، وما دار من مناقشات بشأنها فى مجلس العموم البريطانى ، خصوصا عندما سئل مستر ايدن Eden هل استشير السودانيون بصـــدد مصـــيرهم ؟ ، فأجاب بأنه ليس للسودانيين هيئة تستطيع التعبير عن هذه الآراء .

وكان رد الفعل على ذلك هو عقد المؤتمر الانتخاب هيئة دائمة تمثل أعضاءه ، وقد حضره ١١٨٠ متخرجا فى الخرطوم .

وفى ٣ مايو أرسلوا مذكرة الى السكرتير العام ، يخبرونه بتأسـيس نادى الخريجين ، واختيـــار ستين منهم لمجلس الادارة وتنبثق من المجلس ، اللجنة التنفيذيـة وتتكون من خمسة عشر عضوا بالانتخاب .

وتضمنت المذكرة أن مجال عمل المؤتمر سيكون كالآتى :

١ ـ الشئون الاجتماعية مثل الاحسانات على اليتامى والفقراء ·

٢ ـ الأمور التى تهم الصالح العام ، فيما لا يدخل فى اختصاص الحكومة ·

وستعمل الهيئة فى الأمور الأولى مستقلة ، ولكن بروح الصداقة والتعاون مع الحكومة فى حدود القانون ·

أما فى غير ذلك من الأمور فهم يأملون أن تعمل الحكومة حسابهم فيما يختص باقتراحاتهم التى سوف يتقدمون بها من آن لآخر ، وهم وفى نفس الوقت لايدعون مركزا قانونيا كعنصر من عناصر الحكومة ولكنهم يشعرون بواجبهم فى أن يشتركوا فى الجهود التى تبذل من أجل تقدم البلاد ·

وقد وقع هذه المذكرة اسماعيل الأزهرى بصفته سكرتيرا عاما لهيئة المؤتمر ·

وكان رد السكرتير العام على هذه المذكرة ، أنه يقدر رغبتهم فى التعاون مع الحكومة لخدمة الدولة كهيئة شعبية مهتمة بالشئون العامة وليست حزبا سياسيا (٣٦) ·

على هذا الأساس بدأ المؤتمر نشاطه فى اعداد برنامج لتعليم السودانيين،وبدأ فى جمع الأموال اللازمة لهذا الغرض ، وقد استطاع أن ينشىء بالأموال التى جمعها العديد من المدارس فى شتى أنحاء البلاد ، حتى أنه أنشأ فى ظرف خمس سنوات أكثر مما أسسته حكومة السودان فى نصف قرن ·

والواقع أنه بينما كان المؤتمـــر يؤدى رسالته التعليميـــة والثقافية كان من ناحية أخرى يتابع باهتمام شديد أحداث الحرب العالمية الثانية والتطورات الدولية الناجمة عن هذه الحرب وآمال الشعوب الصغيرة المستعمرة فى الحرية والاستقلال ٠

وبسرعة طلق اعضاؤه ادعاءهم السابق أنهم ليسوا حزبـا سياسيا ٠

وحين زار السودان على ماهر باشا رئيس الوزارة المصرية عام ١٩٤٠ ، حرص السودانيون على تكريمه في حفل شاى حضره أكثر من ٨٠٠ مدعو ، وألقى رئيس الهيئة خطابا فى الحفل ذكر فيه أنهم سودانيون ويرغبون فى التقدم عن طريق الصداقة مع أشقائهم المصريين ٠

ويقول هولت ان المصريين توقعوا فى البداية أن يكون المؤتمر منظمة سرية لمناهضة النفوذ المصرى فى السودان من قبل الحكومة السودانيـــة ، ولكن على ماهر تأكد بنفســـه بأن هدف المؤتمر هو مناهضة الادارة البريطانية (٣٧) ٠

وقد طلب المؤتمر من على ماهر المســاعدة الماليـــة لتنفيـــذ مشروعاته العديدة فى البلاد ٠

والواقع ان مصر نظرت الى ذلك المؤتمر على أنه نواة للحركة الوطنية التى تستحق كل التشجيع ليس من أجل مصالحها الخاصة فى السودان كما يقول دنكان Duncan ولكن من أجـــل حريـــة السودانيين أنفسهم (٣٨) ٠

وبدا الصدام بين المؤتمر والسكرتير العام ، وأخذ يشتد منذ عام ١٩٤٢ حين بدأ بعض الأعضاء يعبرون عن وجهة نظرهم فى مستقبل بلادهم صراحة ، فقد رأى البعض وجوب استقلالها بعيدة عن النفوذين المصرى والبريطانى ، بينما رأى آخرون ألا سبيل لهم الى الاستقلال والتقدم الا فى ظل الاتحاد مع مصر ، وان لم يكونوا فكرة واضحة عن مدى هذا الاتحاد أو حتى صورته ٠

وعندما أعلن ميثاق الأطلنطى وحق تقرير المصير فى تلك السنة رفع مؤتمر الخريجين مذكرة تاريخية خطيرة الى الحاكم العام فى ١٣ ابريل ١٩٤٢ باسم جميع السودانيين تتضمن المطالب الآتية :

١ ــ اصدار تصريح مشترك فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية ، بمنح السودانيين حق تقرير مصيرهم بعد الحرب مباشرة واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق ، كما تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى ٠

٢ ــ تأسيس هيئة سياسية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين ٠

٣ ــ تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين ٠

٤ ــ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ٠

٥ ــ الغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان ٠

٦ ــ وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية ٠

٧ ــ وقف الهجـــرة الى السـوودان فيما عدا ما قررته المعـاهدة الانجليزية المصرية ٠

٨ ــ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية فى الجزيرة ٠

٩ ــ تطبيق الرفاهية والأولوية وذلك :

(أ) باعطاء السودانيين فرصـة الاشتراك فى الحكم بتعيين سودانيين فى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع فروع الحكومة الرئيسية ٠

(ب) قصر الوظـائف على السودانيين ، أما المناصب التى تدعـــو الضرورة بملئهـا بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل ويتـــدرج فى أثنائها الســـودانيون لشغلها فى نهاية المدة ٠

١٠ــ تمكين الســودانيين من استثمار موارد البـــلاد التجـــارية والزراعية والصناعية ٠

١١ــ وضع قانون بالزام الشركات والمؤسسات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين ٠

١٢ــ وقف الاعانات لمدارس الارساليـات التبشيرية ، وتوحيـد برامج التعليم فى الشمال والجنوب (٣٩) ٠

وقد كانت هذه المذكرة بمثابة قنبلة فجرها المؤتمر أمام الحاكم العـام ، فأعلن رفضها بشدة بحجة أن المؤتمر لا يمثـل الشعب السودانى ، بل وجه مستر دوجلاس نيوبولد **Douglas Newbold** رسالة الى المؤتمر فى ١٦ يونيه ١٩٤٢،أكد فيها عزم حكومة السودان على رفض مطالب المؤتمر ، وحذر الأعضاء بعدم التدخل فى الشئون

السياسية وانه لو أصر الأعضاء على ذلك وكتابة المقالات ضد الحكومة السودانية ، فان الحكومة سوف لا تسمح لموظفيها السودانيين في البقاء كأعضاء في المؤتمر (٤٠) .

ترتب على هذا الرفض ازدياد الشعور بالوطنية السودانية والتمسك بوحدة وادى النيل وكان يقود ذلك الشعار اسماعيل الأزهرى حيث كان له نفوذ كبير بين الشباب المتعلم وبين كثير من أوساط الشعب .

على أية حال أخذ الصراع يحتد بين المؤتمر والحكومة السودانية علانية ، الأمر الذى شجع المؤتمر على العمل لتوصيل رسالته الى مختلف الطبقات المتعلمة والمثقفة ، لينشروها بدورهم بين أفراد الشعب .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى رأى المؤتمر ضرورة الاكثار من ارسال البعثات التعليمية الى القاهرة ، وطلب من وزارة المعارف المصرية أن توافق على أن يكون مقر المؤتمر مركزا لتقلى طلبات تلك البعثات ، فوافقت الوزارة على ذلك فى أكتوبر ١٩٤٢ (٤١) .

ويزعم هندرسون أن بعض المؤيدين لمصر ، حرضوا الطلبة السودانيين على ترك كلية غوردون واتمام دراساتهم فى مصر ، وقد فشل معظم الذين درسوا فى المعاهد المصرية ، وعادوا الى السودان محملين ببذور الشيوعية (٤٢) .

والواقع أن حكومة السودان بدأت تحس وتخاف الروح الوطنية والوعى المتزايد بين السودانيين خاصة الشباب المتعلم ، حتى ان هندرسون نفسه يقول فى موضع آخر ، ينبغى على الحكومة

ان تعطى اعتبـارات لهذه الآراء الجديـدة التى بـدأت تظهر بين السـودانيين (٤٣) ٠

فاذا كانت معـاهدة ١٩٣٦ بداية لانعـاش الروح الوطنيـة وتحريك الوعى القومى فى السودان فان الحرب العالمية الثانية ، كان لها الفضل فى تذكية هذه الروح وتعميق الوعى ليس لشعب السودان فحسب بل لشعوب افريقيا وآسيا كلها ٠

على أيـة حال ظلت حكومة السودان ، تظهر عدم اكتراثها بالمؤتمر فى شتى المناسبات ، ولكنها كانت فى الواقع ترقب كل خطواته وقراراته بعين ساهرة ، وتحرص على أن تردد فى المكاتبات الحاسمة المتبادلة بينها وبين رئيس المؤتمر بأنها « لا تعترف بحق مؤتمر الخريجين العام فى أن يقدم مطالب باسم الشعب السودانى » وترى أن وجهات نظر أهالى السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم بواسطتها للحكومتين المصرية والبريطانية بالطريقة الاعتيادية وفى الوقت المناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة ٠

وفى الحقيقة اذا كان المؤتمر يتصارع مع الحكومة السودانية باعتباره الهيئة الوطنية الشعبية الوحيدة فى البلاد ، فانه كان فى الواقع يضم بين جناحيه العديد من الآراء المختلفة والمتناقضـة حول مستقبل البلاد نفسها ، وقد لمست الحكومة السودانية نقطة الضعف هذه ــ مما جعلها تتمادى ظاهريا فى تجاهل المؤتمر ٠

فنحن نعرف أن السودان عرف التنافس المرير بين الختمية والأنصار بسـبب العقائد الروحية ورغم حرص دعاة المؤتمر منذ البداية ، على أن يكون بعيدا عن الصراع الدينى ، فان المؤتمر لم يسلم من ذلك ، وكثيرا ما كانت تظهر ــ على السطح ــ الخلافات

الشخصية بين رجال الطائفتين حول مستقبل السودان ونوع علاقته مع كل من مصر وبريطانيا ٠

وعندما تفرعت الآراء حول ذلك الموضوع،استطاع ذوو الحكمة في المؤتمر أن يحسموا الموقف ، وتم الاتفاق فى أوائل عام ١٩٤٤ على وضع المبدأ التالى « مصر والسودان قطر واحد تحت تاج واحد وادارة داخلية سودانية للسودان » ٠

وعندما جرت الانتخابات فى المؤتمر من أجل تكوين الهيئة الستينية « مجلس الادارة » واللجنة التنفيذية ، فاز فيها بالأغلبية فريق الداعين الى الوحدة مع مصر ، وانتهز اسماعيل الأزهرى هذه الفرصة وألف حزب الأشقاء مناديا بالوحدة والاستقلال عن طريق هذه الوحدة ، وكان ظاهرا ان السيد على الميرغنى زعيم (الختمية) يعضد هذا الحزب ٠

والغريب أن الحكومة السودانية التى لم تكن تعترف بالمؤتمر ـ ككل ـ تعلن ، بعد أن فاز بأغلبية المقاعد المؤيدون لوحدة وادى النيل ـأن هذه الانتخابات غير « نزيهة » ، وأنها لا تعترف بلجنتى المؤتمر الحاليتين المنتخبتين كممثلين فى الواقع للطبقة المتعلمة ٠

عندئذ لم يجد المعارضون مفرا من تنظيم أمورهم ، فظهر الى الوجود حزب الأمة عام ١٩٤٥ برئاسة عبد الله خليل ينادى بفكرة السودان للسودانيين ويرمى الى الاستقلال بالسودان استقلالا تاما بحدوده المعروفة مع الصداقة مع مصر وانجلترا وانضم الى هذا الحزب الكثير من موظفى الحكومة ورؤساء القبائل فى الشمال ٠ وكان ظاهرا أن الذى يقوم بتمويل الحزب ويعضده السيد عبد الرحمن المهدى (٤٤) ٠

ولم تعارض الحكومة البريطانية ولا السلطات الحاكمة فى السودان مطالب حزب الأمة لانها تقف فى وجه المطالب المصرية ، وقد فسر خصوم الحزب بأن الاستقلال الذى ينادى به حزب الأمة سيكون استقلالا مزيفا ، ومن ثم سيستمر الانجليز فى سيطرتهم على البلاد (٤٥) .

والواقع ان السودان لم يقتصر على هذين الحزبين فقط ، بل شهد عدة أحزاب أخرى وان كانت كلها أعضاء فى المؤتمر وتعمل تحت لوائه وفى داخله ولا اختلاف بينها الا فى تحديد نوع الاتحاد مع مصر ، والأحزاب بصفة عامة هى :

١ ـ الاتحاديون : يريدون الاتحاد الكامل مع مصر وليست للسودان حقوق منفصلة .

٢ ـ الأحرار الاتحاديون : يريدون الاستقلال للسودان على أن تكون صلتهم بمصر هى التاج فقط .

٣ ـ جماعة الوحدة (الأشقاء) : يريدون برلمانا واحدا مع مصر وحكومة داخلية للسودان تحت ظل التاج المصرى .

٤ ـ الأحرار : يريدون مثل ما يريد الأشقاء .

٥ ـ القوميون : يريدون استقلالا تاما للسودان ومعاهدة مع مصر واتحادا جمركيا مع حفظ السيادة للسودانيين .

٦ ـ الأمة : وينادى ـ كما رأينا ـ بالاستقلال التام للسودان مع علاقات ودية مع بريطانيا ومصر .

وقد أملت الظروف الدولية والوطنية على أعضاء الأحرار جميعا أن يوقعوا فى ٣ أكتوبر ١٩٤٥ وثيقة أطلقوا عليها اسم « الوثيقة

المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة » نص فيها على أن الأحزاب الموقع ممثلوها على هذه الوثيقة ، أجمعت على مطالبة المؤتمر (مؤتمر الخريجين) بالسعي لتحقيق المطالب الآتية فى أقرب فرصة ممكنة بالوسائل السلمية المشروعة التى يرتضيها والاستعانة بحكومة السودان بقدر الامكان لتحقيقها وهى :

١ ـ قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا ٠

٢ ـ طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلى الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلى الطبقة المستنيرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين الممثلين السودانيين لوضع مشروع بتولى السودانيين مقاليد الحكم فى البلاد فى أقصر وقت ممكن بشرط أن تعطى الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتنفيذ توصياتها ٠

٣ ـ المطالبة باطلاق الحريات العامة ٠

وعندما رفع المؤتمر مذكرة بهذا المعنى الى الحاكم العام ، كان نصيبها الرفض والاهمال شأنها فى ذلك شأن مذكرة ابريل ١٩٤٢، ورغم ذلك ، لم تستمر الأحزاب فى تماسكها وتحافظ على تعهداتها فى تلك الوثيقة ، بل دب الخلاف من جديد بينها ، وكان المحرك الأول والأخير لهذا الاختلاف فى وجهات النظر هى السلطات البريطانية فى السودان ٠

على أية حال ، كانت هناك بجانب هذه الأحزاب ، قوة نشطة بدأت تظهر فى الوجود ، وتضيف قوتها الى المؤيدين للوحدة بين

شطرى الوادى ، هذه القوة تتمثل فى اتحاد نقابات العمال الذى اعترفت الحكومة السودانية بشرعيته منذ عام ١٩٤٨ (٤٦) ٠

ولكنهـــا سرعان ما اتهمته بعد أن لمست فيه ولاءه لمؤيدى الوحدة ، بأن الشيوعيين يسيطرون عليه ، وأن مصر تقوم بتمويله نكاية فى السياسة البريطانية فى السودان ٠

وطفقت الحكومة تصنع العراقيل والمضايقات لزعماء الاتحاد من آن لآخر ، بل الزج بهم فى السجون وقت الاضراب عن العمل، ولكن رغم كل هذه المحاولات، فان الاتحاد كان مصدر قلق للحكومة، وكثيرا ما وجه اليها النقد والهجوم على سياستها ، وتجاهل مبدأ أفضليته الولاء للصناعة على الارتبــاطات السياسية ، وطالب فى عام ١٩٥١ بعدم التعاون بأى شــكل من الأشــكال مع الاستعمار البريطانى فى السودان (٤٧) ٠

(أ) ففى ١٦ ابريل ١٩٤٢ ، بعد أن رفع المؤتمر مذكرته الى الحكومة السودانية ، سارع السير دوجلاس ينوبون لمناقشة الأمر مع السير ستافورد كربس Sir Stafford Cripps وأخبره عن المتاعب التى ستنجم عن برنامج المؤتمر،فطلب منه الأخير بأنه لابد ومن الآن من ايجاد مجلس استشارى للسودانيين،وقد قبل اقتراح ستافورد وتكون المجلس فى عام ١٩٤٣ (٤٨) ٠

ثانيا : السياسة الانجليزية والمؤسسات الدستورية فى السودان :

ذكرنا أن ابرام معاهدة ١٩٣٦ وتطور الأحوال الدولية بسبب الحرب العالمية الثانية ، كان له أثر مباشر فى ازدياد الروح الوطنية فى السودان ٠

وأمام الضغط الوطنى ومطالب مؤتمر الخريجين ، لم تجد الحكومة السودانية مفرا من ايجاد هيئة دستورية تلوح بها أمام عالم ما بعد الحرب ، ولتواجه بها فى نفس الوقت مؤتمر الخريجين العام الذى أخذ فى توسيع أهدافه من اصلاحات اجتماعية الى أغراض سياسية وطنية ٠

فأصدر الحاكم العام فى سبتمبر ١٩٤٣ قانونا بانشاء مجلس سمى (المجلس الاستشارى لشمال السودان) وكان الغرض من انشائه تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بادارة شمال السودان ، من استشارة أشخاص لهم صفة قيل عنها ـ انها صفة تمثيلية(٤٩)٠

وأبلغ هذا القانون الى حكومة النحاس باشا فى القاهرة التى كانت تتولى الرئاسة فى ذلك الوقت ، وعقد أول اجتماع للمجلس فى مايو ١٩٤٤ دون أن يتلقى الحاكم العام أى اعتراض عليه من قبل الحكومة المصرية (٥٠) ٠

بينما تناولت الصحافة المصرية ، افتتاح المجلس بالنقد المرير واعتبرته خطوة فى تفتيت وحدة السودان تمهيدا لفصل السودان كله عن مصر (٥١) ٠

أما مؤتمر الخريجين العام ، فقد انبرى فى معارضته لانشاء ذلك المجلس معارضة شديدة وأخذ يتساءل عن هدف اقتصاره على المديريات الست الشمالية دون الجنوب ٠

وقد اعتبرته الصفوة المتعلمة من أبناء السودان بأنه تنظيم لا فائدة منه بسبب تكوينه من السادة ذوى اللحى الرمادية المعينين من قبل الحاكم العام ، وأنه لا يعدو أن يكون مكانا للمناظرات فقط رغم أنه ناقش الكثير من الأمور السياسية والاجتماعية مثل ابراز القومية السودانية وسودنة مشروع الجزيرة (٥٢) ٠

وقد تعللت الحكومة السودانية بأن قصر المجلس على الشمال يرجع الى أن الأحوال العامة من اجتماعية وثقافية واقتصادية ولغوية في الشمال تختلف اختلافا شديدا عنها فى الجنوب فضلا عن الاختلاف العنصرى بينهما ـ الأمر الذى يدعو الى أنه لا يمكن أن يمثل جنوب السودان فى ذلك الوقت تمثيلا ملائما فى الشمال ولا يمكن أيضا أن يمثل الشمال الجنوب،وبالطبع هذه حجج واهية سيذكرها التاريخ على مر الأجيال ، وأهداف بريطانيا من وراء ذلك واضحة كل الوضوح وهى تعميق الكراهية بين الشماليين والجنوبيين واعداد الجنوب لسلخه عن الشمال ٠

المجلس الاستشارى

ويتكون من الرئيس والوكيل و٢٨ عضوا يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء من كل مديرية (المديريات الست الشمالية) ويعين عضوين من أعضاء غرفة السودان التجارية ثم يعين الثمانية الباقين من الأشخاص الذين لهم وجهات نظر فى المصالح الاجتماعية والاقتصادية ثم عضوين شرفيين ٠

وكانت أعمال المجلس باشراف الحكومة التى يرأس أحد رجالها البارزين الاجتماعات ، ويضع جدول أعمال الجلسات ويوجه المناقشات الوجهة التى يراها مناسبة للسياسة البريطانية فى السودان ٠

مؤتمر السودان الادارى

وأمام الضغط الوطنى فى السودان ، وفشل مباحثات صدقى ـ بيفن بسبب مسألة السودان ، ألف السير هربرت هدلستون Hudlstone مؤتمر السودان الادارى فى ابريل ١٩٤٦ يرأسه

السكرتير الاداري،وحضر المؤتمر بعض كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء للسياسة البريطانية ، وقد رفض الأشقاء الاشتراك في ذلك المؤتمر ، وكان هدفه القيام بدراسة عن امكان اشتراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية (٥٣) .

وقدم المؤتمر تقريره الأول للحاكم العام في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ بمقترحات النظام الجديد ، وقوامه انشاء جمعية تشريعية تحل محل المجلس الاستشاري لشمال السودان وتتألف من أعضاء سودانيين منتخبين يمثلون السودان بأكمله ، وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وادارية ، تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام ، وهي أساس المشروعات التي أطلقت عليها حكومة السودان في وثائقها (مشروعات السودنة) (٥٤) .

وعندما فشل مجلس الأمن في نظر قضية وادي النيل،أبرقت حكومة السودان في ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ الى الحكومة المصرية ، بما يفيد ان حكومة السودان مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذي ، متبعة بدقة توصيات مؤتمر السودان الاداري ، ولن تسمح بأي تدخل في سياستها العامة والخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادي وأنها ستتخذ اجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة .

بل زادت تلك الحكومة امعانا في تحديها لمصر ، بأن منعت في نفس الشهر (سبتمبر ١٩٤٧) بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين اعتزمت وزارة المعارف المصرية ايفادها الى السودان للقيام برحلة

علمية ثقافية ، بحجة ان حالة التوتر السياسى فى السودان تحول دون ذلك (٥٥) .

على أية حال ،وافقت الحكومة البريطانية على مقترحات مؤتمر ادارة السودان بينما عارضته مصر مستندة الى :

١ ـ توصيات المؤتمر لا تفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا .

٢ ـ طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخاب .

٣ ـ رأى الجمعية استشارى محض فى التشريعات خاصـــة فى الميزانيـــة .

٤ ـ النظام المقترح لا يشرك السودانيين فى المسئولية .

٥ ـ الحاكم العام له سلطات واسعة .

٦ ـ معاونو الحــــاكم العام الأربعة لهم الســـيطرة العامة على المجـــلس .

٧ ـ النظام المقترح ليس فيه نص واحد يجعل مصر تساهم فى هذه المسئولية بأدنى نصيب .

٨ ـ النظام المقترح خال من مجرد الاشارة الى الحريات الدستورية وهو أمر جوهرى بالنسبة للسودان .

٩ ـ ان المؤتمر الذى قام بدراسة هذا الموضوع ليس فيه عضـــو مصرى واحد ، بل ان أحزابا كثيرة فى السودان لم تمثل فيـــه .

وطلبت مصر ادخال تعديلات على تلك التوصيات تكفل لها أن تضطلع باشرافها على تدريب السودانيين على الحكم .

وبعثت في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ مذكرة الى الحاكم العام في السودان تؤكد فيها أن مصر ترغب في أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتي وأنها مع تمسكها بموقفها الذي حددته أمام مجلس الأمن تقبل الاشتراك في وضع يمهد للسودانيين الحكم الذاتي (٥٦) .

وقد ردت الحكومة السودانية في ١٥ يناير ١٩٤٨ بأن التعديلات المصرية ستكون موضع اعتبار في مشروع القانون المحلي ، وتم تشكيل لجنة ثنائية في ٦ مايو من أحمد خشبة وزير الخارجية المصرية والسير رونالد كامبل Sir Ronald Campblle السفير البريطاني في مصر لهذا الغرض ، واتفق الطرفان على أن تقتصر المباحثات على الاصلاحات الادارية والتشريعية في السودان .

وكان من بين المقترحات التي تداولها البحث انشاء لجنة خماسية (مصرية انجليزية سودانية) دائمة للاشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي ، ويكون للسودانيين فيها ممثل واحد في أول الأمر ، وعملها تقديم توصيات عن برنامج عملي للوصول الى الحكم الكامل،وتكون هذه التوصيات بناء على ما تتلقاه اللجنة سنويا من الحاكم العام من بيانات واحصائيات تتعلق بأحوال البلاد وتتجه هذه التوصيات الى :

١ ـ احلال السودانيين تدريجا في الوظائف .

٢ ـ ايفاد بعثات سودانية الى الخارج .

٣ ـ نشر التعليم وتنمية الموارد الاقتصادية .

٤ ـ تنمية نظام المجالس البلدية .

٥ ـ النظر بعد ثلاث سنوات فيما اذا كان السودانيون يمنحون الحكم الذاتى .

٦ ـ دراسة الحقوق الأســاسية (الحريات العامة) والقوانين المتعلقة بهــا ، ثم تكوين مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية وتخويلهما سلطات تنفيذية وتشريعية .

وهكذا توصل الطرفان الى اتفاق فى جميع تلك المســائل ، ولكن المفاوضات تعثرت عند تمثيل المصريين فى المجلس التنفيذى ، فقد رأى الجــانب البريطانى أن الحاكم العام ، يعين فى المجلس التنفيذى اثنين من الموظفين المصريين الذين يخدمون فى السودان ، ويدعى قائد القوات المصرية فى السودان لحضور جلسات المجلس عندما تبحث مسائل الدفاع .

أما الجانب المصرى ، فطلب مساواة عدد الأعضاء البريطانيين والمصريين فى المجلس التنفيذى ، وكنتيجة لاحلال السودانيين محل الموظفين البريطانيين ، فان عدد الأعضاء المصريين فى المجلس التنفيذى يجب أن ينقص تبعا لنقص الأعضاء البريطانيين ، فاذا ما خرج العضو البريطانى الأخير من المجلس ـ خرج العضو المصرى .

وهكذا انتهت المباحثات فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ بغير نتيجة لتمسك مصر بأن يكون اشتراكها فى اعداد السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وبأن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد .

وفى ١٥ يونيو ١٩٤٨ ، أبلغ الحاكم العام الحكومة المصرية بأن قانون المجلس التنفيذى والجمعيـــة التشريعية سيصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٩ يونيو ١٩٤٨ وقد اعترضت الحكومة المصرية على ذلك ، ولكن حكومة السودان لم تعبأ ومضت فى تنفيذ مخططها (٥٧) .

المجلس التنفيـــذى

ويتـــألف مما لا يقـــل عن ١٢ عضـــوا ولا يزيد على ١٨ عضوا وهم :

١ ـ زعيم الجمعية التشريعية والوزراء .

٢ ـ لا أكثر من أربعة أعضاء بحكم مناصبهم من بين الســـكرتير الادارى والمالى والقضائى وقائد الدفاع .

٣ ـ لا أكثر من ثلاثة أعضاء يعينهم الحاكم العام بمحض تصرفه سواء أكانوا سودانيين أم غير سودانيين وسواء أكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية أم لا .

ويرأس الحاكم العام هذا المجلس ، وقراراته رهن بتصديقه ، وله أن يلغى منها ما يشاء ويستبدل بها قرارات أخرى .

الجمعيـــة التشريعيـــة

وهى هيئة استشارية ، تتألف من أعضاء بحكم وظائفهم ، وحوالى ستين عضوا منتخبا وعشرة أعضاء معينين من قبل الحاكم

العام ، ويشترط فى العضو أن يكون سودانيا ، ومدة الجمعية ثلاث سنوات وللحاكم العام حق الفيتو ، وله الحق فى حلها واسترداد سلطاتها لنفسه ، والسلطة كلها مركزة فى يده ومعاونيه الأربعة (السكرتير الادارى والمالى والقضائى وقائد الدفاع) ـ وكلهم من الانجليز ولها ثلاث وظائف تشريعية ومالية وادارية .

على أية حال ، فطن المجاهدون والوطنيون فى السودان ، الى أن هذا النظام هدفه أولا وأخيرا تثبيت دعائم الحكم الانجليزى فى البلاد وفصم عرى الوحدة بين شطرى الوادى .

فعندما أجريت الانتخـــابات فى نوفمبر للجمعية التشريعية امتنع حزب الأشقاء عن الاشتراك فيها ، وانصرف الى تنظيم نفسه كحزب سياسى خرج الى عالم الوجود فى أغسطس ١٩٤٩ وأطلق على نفسه « الحزب الوطنى الاتحادى » بهدف الاتحاد مع مصر اتحادا فدراليا ، يحتفظ فيه السودان بحكومته الذاتية التى تدير جميع أموره الداخلية فيما عدا الدفاع الوطنى والتمثيل الخارجى،وبقيت قلة قليلة من الأشقاء لا توافق على هذه السياسة وظلت كما هى تحمل اسمها القديم .

والواقع أنه قد قامت فى السودان حركة شعبية ترمى الى احباط النظام ونادت بالامتناع عن المساهمة فى الانتخابات المزيفة للجمعية ، وقامت المظاهرات وقابلتها حكومة السودان بأقسى وسائل القمع والارهاب ، ممـــا أدى الى قتل عشرات من الأبرياء واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة فى نوفمبر ١٩٤٨ .

وقد أرسل محمد نور الدين « وكيل الوفد السودانى » على أثر ذلك برقية الى نقابة المحامين فى مصر ، يطلب فيها انتداب بعض

المحامين المصريين للسفر الى السودان للدفاع عن الأحرار الذين أحيلوا الى المحاكمة ، وأعدت النقابة البعثة للسفر ، ولكن حكومة السودان لم توافق على سفرهم بل رفضت الترخيص للبعثة بالسفر كزائرين ، ولكن البعثة بدافع الشعور الأخوى الأصيل استقلت الطائرة للخرطوم فى ٢٦ نوفمبر ، وللأسف الشـــديد أجبرت السلطات الحاكمة فى السودان الطائرة على الهبوط فى وادى حلفا وأمرت البعثة بالعودة الى مصر فى الصباح التالى بالقوة .

وقد سخط الرأى العام فى مصر والسودان على هذه التصرفات الجائرة واحتج المحامون المصريون على تلك السياسة الاستعمارية وأعلنوا الاضراب العام فى ٢٨ نوفمبر (٥٨) .

ورغم المظاهرات الرسمية التى أحيط بها احتفـــال افتتاح الجمعية فى ٢٢ ديســـمبر ١٩٤٨ ، فقد قامت عدة مظاهرات فى الخرطوم وأم درمان والمدن الرئيسية الأخرى للاحتجاج على ذلك النظام ، وطالبوا بتحرير الســـودان من الاستعمار ، وقد زجت الحكومة ببعض زعماء الأحزاب المعارضة الى السجن،وتم القبض على السيد اسماعيل الأزهرى (٥٩) .

وعندما استؤنفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا من جـديد عام ١٩٥٠ وكان للسودان نصيب فى تلك المحادثات بطريق غير مباشر بواسطة الوفد الســـودانى الذى أقام فى القاهرة برئاسة اسماعيل الأزهرى .

أرادت بريطانيـــا أن تحول دون أى لقـــاء بين المصريين والسودانيين،وعززت دعواها « بضرورة عدم تجاهل ارادة الشعب السودانى فى تقرير مصيره » وأوحت الى السودانيين بذلك واجتمعت

الجمعية التشريعية فى ٥ ديسمبر ١٩٥٠ وقررت أنه (يجب ألا يبت فى أمر السودان الا بارادة أهله ، حيث أنه وصل المرحلة التى يمكن فيها أن يمنح الحكم الذاتى) وطلبت الجمعية من الحاكم العام الاتصال بدولتى الحكم الثنائى لاصدار تصريح مشترك بذلك قبل انتهاء دورة الجمعية وان تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الأساس (٦٠) .

ثم طلبت الجمعية من الحاكم العام تأليف لجنة نصفها من السودانيين لفحص قوانين الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى من أجل تقديم توصيات باصلاحها مما يزيد من قيمتها وكفايتها كأداة للحكم الديمقراطى فى اطار الدستور الحالى .

وقد رفض الحزب الوطنى الاتحادى الاشتراك فى هذه اللجنة لاعتراضه على عبارة « فى اطار الدستور الحالى » واتهم كل من يقبل الاشتراك فيها بالخيانة ، بينما أعلن حزب الأمة انه لن يشترك فى الانتخابات القادمة ما لم تجر هذه الانتخابات على أساس الحكومة الذاتية .

وعلى الرغم من معارضة الحكومة المصرية لطرح مثل هذه الاقتراحات فى الجمعية فى الوقت الذى تجرى فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا بغية الوصول الى نهاية طيبة ، فلم يعبأ الحاكم العام بذلك وأمر بتكوين لجنة لاصلاح الدستور .

وعندما فشلت المفاوضات المصرية ــ البريطانية وألغت حكومة النحاس العمل بمعاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها من جانب واحد واصدار دستور ونظام للحكم فى السودان ، لم يقابل هذا الاجراء بالارتياح من جانب الأحزاب السياسية فى السودان ، لأنها صدرت دون أخذ

رأيهـا فاستغلتها الأحزاب المعارضـة لمصر وشهرت بها السلطات الاستعمارية في السودان (٦١) .

ومما هو جدير بالذكر أن المتتبع لتاريخ الأحزاب السودانية ومؤتمر الخريجين ، لا يستطيع أن يطلق عليها أحزابا سياسية بالمعنى المفهوم ، فقد كانت حتى نهاية الأربعينات تنقسم على نفسها ، وينمج أحدها في الآخر ، وقد يطلق أحدها اسما جديدا على نفسه له أهداف وآراء في مستقبل السودان تختلف عن الآخر أو تتفق معـه .

وعلى أية حال وحتى عام ١٩٥٢ تبلورت أهداف الأحزاب السودانية كالآتي :

١ ـ **حزب الأمة** : كان يساندە السيد عبد الرحمن المهدى ، ويهدف الى استقلال السودان استقلالا تاما ، وينتشر نفوذه فى الغرب وجنوب الخرطـوم ويلقى التأييد التـام من السـلطات البريطانية (٦٢) .

٢ ـ **الحزب الوطنى الاتحادى** : وكان يسـانده السـيد المرغنى ويهدف الى اتحاد مصر والسودان اتحادا فيدراليا ، وينتشر نفوذه فى شرق السودان ومديريات السودان الشمالية .

٣ ـ **الحزب الجمهورى الاشـتراكى** : ويهدف الى اقامة جمهورية سودانية اشتراكية ، وكان يعارض ـ كما يعتقد أعضاؤه ـ رغبة السـيد عبد الرحمن المهدى فى أن يصبح ملكا على السودان وسمى نفسـه « اشـتراكى » ليعارض اتجاهات الاقطاعيين فى السودان حتى لا يصبحوا فى درجة مسـاوية

للاقطاعيين فى مصر فى يوم ما ويجرون على البلاد ما جره الاقطـاعيون فى مصر ، وقد ضم هذا الحزب بعض الطبقات المثقفـة .

٤ ــ **جبهة تحرير السـودان** : وتتكون من بعض الأشقاء وبعض الأحزاب المؤيدة لمصر واتحاد نقابات العمال ، وتهدف الى الاتحاد مع مصر .

٥ ــ **جنوب السودان** : وكان أعضاؤه يرغبون فى حماية دستورية قوية والاستمرار فى بقاء نظام الحكم الحاضر لبضع سنوات أخرى ، وخرج هذا الحزب الى الوجود بعد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ برئاسة السيد بنيامين لوكى (٦٣) .

نعود الى لجنة الاصلاح الدستورى ، فقد انتهت من عملها فى ١٩٥٢ ، ورفعت تقريرها الى الجمعية التشريعية الذى ناقشـته وأدخلت عليه بعض التعديلات البسيطة ، ثم رفع الى الحاكم العام لأجل صياغته دستوريا .

وقد نص على قيام حكومة سودانية تتكون من مجلس وزراء سودانى مسئول أمام السلطة التشريعية التى تتكون من مجلسين أحدهما للنواب والآخر للشيوخ ، وأن تكون رئاسة الدولة فى يد الحاكم العام ومجلسه ، كما نص على الاحتفاظ بسلطات استثنائية للحاكم العام فى تصريف سياسة السودان الخارجية وفى تصريف شـئون الجنوب ، ووفق على هذا المشروع فى ٢٣ أبريل ١٩٥٢ وأرسل الى دولتى الحكم الثنائى لاقراره .

والواقع أن حزب الاتحاد الوطنى المؤيد لمصر وجد نفسه فى موقف حرج ، لأن هذا الدستور الجديد ، كان مقبولا لدى معظم

الجماهير أكثر مما كان متوقعا ، بجانب أنه يتمشى مع معظم أهداف الحزب نفسه (٦٤) .

وقد انعكس هذا الاحراج على الحكومة المصرية ، فعندما تولت حكومة نجيب الهلالى البلاد اتصلت عن طريق الخبير المصرى فى الخرطوم بالسيد عبد الرحمن المهدى لتصفية الجو ، وسافر وفد سودانى الى القاهرة فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ برئاسة عبد الله الفاضل المهدى ، ودارت مفاوضات بين الحكومة المصرية والوفد السودانى بغرض توضيح وجهات النظر والتمهيد لزيارة السيد عبد الرحمن المهدى المزمعة الى مصر ، والسعى لابرام اتفاق سودانى مصرى .

وبينما كانت المفاوضات جارية ولم تسفر عن شيء ، كانت الأمور فى مصر تسير من سيء الى أسوأ ، فخرجت حكومة الهلالى من الوزارة وخلفتها حكومة حسين سرى التى وجهت الدعوة شخصيا الى المهدى ، ووافق على الحضور فى نهاية يوليو (٦٥) .

ولكن قيام ثورة ٢٣ يوليو وطرد فاروق وابعاد سياسة الوزارات المصرية تجاه السودان انهى الجدل حول مسألة السيادة ، وأتاح الفرصة للسودان للحصول على استقلاله كاملا (٩٦) .

الفصـــل الثـــالث

سياسة الانجليز فى جنوب السودان

لا نستطيع أن نعطى صورة كاملة لتاريخ جنوب السودان فى فترة موضوع البحث ، ولكننا سنحاول بقدر الامكان أن نستعرض بايجاز بعض جوانب تاريخ هذه المنطقة لما لهـــا من أهمية وحيوية بالنسبة لوحدة السودان .

فالحقيقة أن الاستعمار الانجليزى ، استطاع أن يخلق من جنوب السودان مشكلة ، مازالت آثارها باقية حتى اليوم .

استطاع ذلك الاستعمار ، أن يجعل من تلك المنطقة بلدا يكاد يكون مختلفا فى كل شيء عن الشمال بدافع من شعور الانجليز بأن شمال السودان لا يمكن أن يظل فى ربقة الاستعمار الى الأبد وأنه لابد أن يهب يوما لربط مصيره بمصر وبالشرق العربى .

على هذا الأساس ، رسموا الخطة لكى يساوموا الشماليين والمصريين على التخلى عن الشـــمال فى مقـــابل ضم الجنـــوب لامبراطوريتهم فى افريقيا السوداء .

والواقع ان الكثيرين لا يعرفون الا القليل عن العلاقات بين الشمال والجنوب ، الأمر الذى نتج عنه موقف غير موضوعى بل

ومغرض لبعض الكتاب تجاه السـودان ـ ككل ـ فقد صوروا فى كتاباتهم أن مشـكلة الجنوب عميقة جدا بسـبب اختلاف الجنس والدين واللغة بين العرب فى الشـمال والزنوج الافريقيين فى الجنـوب .

والمعروف أن جنوب السودان ، هو الجزء الذى يشـمل مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل ، فى مساحة تقارب ربع المساحة الكلية للسودان ، ويعيش عليها ثلاثة ملايين نسمة أى ما يقارب ⅓ سكان البلاد .

والمعروف كذلك أن حدود الجنوب ليست حدودا عرفية ، ذلك أن بعض القبـائل مثل الزاندى والأشـولى واللانوكا والتاكانا والافواك ، ينتشر أفرادها على الحدود ، بل يتسربون أحيانا الى خارج البلاد .

كما أن بعض القبائل التى تعيش بالجزء الشمالى من أعالى النيل وبحر الغزال ، تنتشر وتتسرب الى ما وراء خط عرض ١٠° ، لذلك لا نستطيع القول بأن حدود جنوب السودان حدود طبيعية ، بل خطوط رسمتها السـياسة الاستعمارية الانجليزية لتتلاءم مع مخططها المعروف ، مثلها فى ذلك مثل الحدود المصرية السـودانية فى الشمال .

والواقع أن الحكومة البريطانية ، وضعت خطة لفصل الجنوب عن الشمال ، وبدأت فى تنفيذها عمليا منذ ١٩٢٠ ، فوضعته ضمن المناطق المقفولة فى عام ١٩٢٢ ، وحرمت على أبناء الشمال الدخول اليه الا بتصاريح ، مثلهم فى ذلك مثل أى أجنبى آخر ،

وفى عام ١٩٣٠ وضعت الحكومة الانجليزية فى السودان مبادىء أساسية لتوجيه سياسة الجنوب ، تتلخص فى الآتى :

١ ـ انشاء وحدات قبلية فى الجنوب ، تعتمد على تنظيم يستند على العرف والتقاليد والتراث الفكرى القبلى .

٢ ـ التخلص من الاداريين والموظفين والمهنيين الشماليين تدريجا على أن يحل أبناء الجنوب محلهم .

٣ ـ استخدام اللغة الانجليزية للتفاهم حينما يتعذر استخدام اللهجات المحلية .

وبدأت السنوات التالية تنفيذا دقيقا لتلك المبادىء ، وسيرا حثيثا على طريق الانفصال ، وقد حظيت هذه المبادىء من جانب الاداريين البريطانيين فى الجنوب بالارتياح الشديد ، وأخذوا ينفذونها بحماس منقطع النظير .

منذ ذلك الوقت ، بدأت السلطات الانجليزية فى الجنوب تشجع التجار الشماليين بالرحيل عن البلاد ، وكانت تتستر وراء أسباب غير حقيقية بالمرة ، منها أن التجار العرب يغادرون الجنوب بارادتهم الحرة بسبب ضعف الأرباح .

والواقع كان عكس ذلك ، وهو التخلص من كل أبناء الشمال ، وخلق طبقة جديدة من التجار السودانيين الجنوبيين .

وللأسف لم يكن من اليسير أن يسد الفراغ التجارى الذى تركه رحيل التجار الشماليين ، حيث لم يستطع أن يحل محلهم تجار من الجنوب الا بعد سنوات طويلة ، مما أدى الى تعثر تطوير الاقتصاد النقدى بالجنوب بسبب تلك السياسة .

كما وقفت الحكومة حجر عثرة فى الاتصال بين قبائل الجنوب وجيرانهم من القبائل العربية .

فقد منع الاداريون البريطانيون جميع سكان دارفور وكردفان من دخول مديرية بحر الغزال ، كما حظر على أهالى بحر الغزال دخول تلكما المديريتين ، وقللوا الى أقصى حد من الاجتماعات التقليدية التى كانت تتم بين الدنكا والقبائل العربية فى المراعى المجاورة لبحر العرب ، وطلبوا من الدنكا الذين كانوا يقطنون فى الشمال العودة لوطنهم الأصلى حتى يمكن أن يتم انفصال واقعى وحقيقى ، وطبق نظام لجوازات المرور مماثل لما كان متبعا بجنوب أفريقيا للحد من الصلات بين الشمال والجنوب (٦٧) .

وتنفيذا لتلك السياسة نصح الاداريون الانجليز ، الرؤساء ونواب الرؤساء بالتخلى عن أسمائهم العربية والزى العربى كذلك ، بل صدرت الأوامر للتجار بألا يعرضوا للبيع أى ملابس اعتاد أبناء الشمال ارتداءها .

وكان من غير المسموح به أيضا تقليد العادات العربية مثل الختان ، كما منع الزواج بين الشماليين والجنوبيين ، بل استبعدوا المسلمين من قوات الشرطة فى الجنوب ، وأحلوا محلهم قوات أجنبية ، وكانوا يفضلون ارسال غير المسلمين للعمل فى الجنوب كمدرسين أو كتبة أو فنيين وذلك لمحاربة الثقافة العربية وللحد من نشر الاسلام ، مما ترتب على ذلك اعاقة التطور فى الجنوب .

والواقع أن محاربة الاسلام فى الجنوب سارت خطوة بعد أخرى مع محاربة اللغة العربية اذ لم يكن يسمح للجنوبيين المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية علنا ، وسمحت الحكومة للمبشرين

المسيحيين ببناء مركز للارساليات بالقرب من (راجا) منعا لانتشار الاسلام واللغة العربية .

وعقدت فى الفترة ما بين ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨ عدة اجتماعات بين الارساليات ومندوبين عن مصلحة المعارف ، بغرض مضاعفة التسهيلات والمساعدات للارسالية ، ومن أجل اصلاح نظام التعليم بما يتفق وسياسة الحكومة الخاصة بالجنوب .

ونتيجة لذلك،زادت اعانات الحكومة المالية من ٧ر٦٠٥ جنيهات عام ١٩٣٣ الى ٩ر١٥٥ جنيها عام ١٩٣٧ الى ٢٩ر٠٣٦ جنيها عام ١٩٤٦ ، وهو رقم ضخم بالنسبة لميزانية التعليم فى كل القطر ، وزاد تبعا لذلك عدد المدارس الأولية والمهنية فى الجنوب .

وجاء فى المضبطة السرية لاجتماع المديرين السنوى عام ١٩٤٥ ، ما يؤكد النية المبيتة لفصل الجنوب وصبغه بصبغة تبعد بينه وبين الشمال ، والاتجاه به الى أن يكون قطرا غريبا أجنبيا فى كل شىء ، فقد قال مدير المعارف آنذاك ما نصه « من العبث الفصل بين التعليم والدين ، ولما كانت المسيحية أصلح لأهالى الجنوب من الاسلام ، فانه ينبغى والحالة هذه أن تكون اللغة الانجليزية هى لغة التعليم فى الجنوب ، كما أنه يتحتم على الحكومة ارسال النجباء من الطلبة فى الجنوب الى مدارس وكليات أوغندا حيث ترسخ عقيدتهم المسيحية (٦٨) .

والواقع ان سياسة الحكومة كانت فى حاجة شديدة الى التوسع فى مجال التعليم الأوسط والمهنى على وجه الخصوص ، لسد الفراغ الناجم عن ابعاد الشماليين ، ولكن الارساليات عجزت عن تحقيق ذلك بسبب نقص المدرسين والاعانات المالية اللازمة .

عندئذ لجأت الحكومة في عام ١٩٤١ - الى انتهاج سياسة جديدة لفصل الشمال عن الجنوب تتمثل في إقامة وحدات قبلية مستقلة .

فعلى الرغم من أنها كانت تطلق يد الارساليات التبشيرية في التعليم ، فانها كانت تنظر اليها بعين الريبة والحذر ، لأنه بينما كانت الحكومة تشجع الجنوبيين على الاحتفاظ بأسمائهم وعاداتهم القبلية ومحاربة عادات الشماليين ، كانت الارساليات من جانب آخر تشجعهم على اتخاذ أسماء ومثل مسيحية .

والواقع ان التعليم التبشيرى ، كان في نظر الحكومة يغير من جذور الحياة القبلية وهو ما تحاول الابقاء عليه ، ولا يقل في خطورته عن خطورة النفوذ الاسلامى عليها ، ولذلك ظل تزايد سلطات وسطوة الارسالية الكاثوليكية بالذات سببا مؤرقا لمضاجع السلطة السياسية (٦٩) .

والواقع أن الحكومة لم تستطع تنفيذ مخططها في الجنوب بسهولة ، فقد كانت تجد من العقبات ما يحملها على التريث .

فعندما طالب مؤتمر الخريجين بالغاء الاعانات المالية للارساليات وتوحيد مناهج التعليم في الجنوب والشمال ، والنهوض بالبلاد بصفة عامة ، لم تجد الحكومة مفرا من اتباع المرونة في سياستها ، مثل ما فعلت باخراج مشروع منطقة الزاندى الى حيز الوجود والى التعديل في الرواتب والمعاشات ، ولكنها كانت مصممة على سلخ الجنوب عن الشمال حتى جاء عام ١٩٤٥ وكان الهدف أولا وأخيرا هو تنفيذ فصل الجنوب عن الشمال بأى طريقة .

فقد جاء فى خطاب للحاكم العام ، حرره للمندوب السامى فى ١٩٤٥/٨/٤ ان السياسة المتفق عليها هى العمل على أساس ان سكان جنوب السودان آفارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال وان واجبنا الظاهر هو الاسراع بقدر الامكان فى تنفيذ مشـــاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب اتجاه افريقى زنجى ، وليس وفق الاتجاه العربى السائد بمنطقة الشرق الأوسط والذى يتفق مع صالح شمال السودان .

وعن طريق ذلك يمكن اعداد الجنوبيين لمستقبل أفضل ، سواء أكان مصيرهم الانضمام الى الشمال أو شرق افريقيا .

وفى حالة الانضمام الى الشمال ، سيكون لزاما على الجنوبيين باعتبارهم أقلية تقدمية التصدى لأى تغول من جانب عرب الشمال ، وفى حالة الانضمام الى بلدان افريقيا ، فانه يتعين عليهم بذل جهود كبيرة للحاق بالأقطار المتقدمة فى شرق أفريقيا (٧٠) .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك ، ولم تخطر مصر بتلك السياسة على الاطلاق ، كما لم تعلنها على الرأى العام ، خوفا من احراج حكومة السودان فى مواجهة الحكومة المصرية .

ولكن هذه الســـياسة ، سرعان ما كشفها مؤتمر الخريجين وأخذ يندد بها ويشـــهرها على الملأ ، فاضطرت الحكومة الى اعادة النظر فى سياستها ، لتهدئة مخاوف الشماليين من فصل الجنوب عنهـــم .

فوضع الحاكم العـــام مذكرة ، تضمنت ثلاثة حلول تتلخص فيما يلى :

١ ـ ضم الجنوب الى الشمال .

٢ ـ ضم الجنوب الى شرق أفريقيا .

٣ ـ ضم أجزاء من الجنوب الى الشمال ، وضم الجزء الآخر الى شرق أفريقيا .

ولكن هذه الحلول لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب :

١ ـ اصرار أبناء الشمال على ضرورة وحدة السودان .

٢ ـ انتقاد الحكومة المصرية للسياسة الانجليزية التى تهدف الى فصل جنوب السودان عن شماله .

٣ ـ عدم رغبة شرق أفريقيا بانضمام جنوب السودان اليه تحاشيا من مشاكله (٧١) .

٤ ـ رغبة أبناء السودان فى المؤتمر الادارى فى أن تضم الجمعية التشريعية المزمع تكوينها أبناء الجنوب والشمال معا (٧٢) .

ومما هو جدير بالذكر ، ، أنه عندما نشرت وثائق المؤتمر الادارى الأول عام ١٩٤٧ ، أرسل أربعة عشر ادرايا بريطانيا عريضة للسكرتير الادارى ، عبروا فيها عن عدم اقتناعهم بتوصيات المؤتمر ، وطالبوا بعقد مؤتمر ادارى للجنوب ، واقترحوا تكوين مجلس استشارى لحماية مصالحه وتوفير الضمانات لعدم تنفيذ أى قانون يصدر فى الجمعية التشريعية الا بعد موافقة الحاكم العام الذى يستشير من آن لآخر المجلس الاستشارى الخاص بالجنوب .

وكانوا يرون أن الحكم الذاتى أو الفدرالى ، هو أنسب السياسات التى تضمن تحقيق مصالح الجنوب .

وفي سبيل استبعاد هذه المخاوف وحصر آراء الســـودانيين الجنوبيين ، وافق السكرتير الادارى على عقد مؤتمر جوبا فى ١٢ ، ١٣ من يونيو ١٩٤٧ ، وحضره مديرو الادارات الجنوبية الثـــلاث ومدير شئون الخدمة وسبعة عشر زعيما ومتعلما من الجنوب وستة من أبناء الشمال (٧٣) .

وقام الاداريون البريطانيون بحملة واسعة وســط الأعضـــاء الجنوبيين لاغرائهم بتأييد فكرة انشاء مجلس استشارى للجنوب .

وعلى أية حال ، فقد تمخض المؤتمر عن الأفكار التالية :

١ ـ اعترف جميع الأعضـــاء ماعدا عضـــوا أو عضـــوين من زعماء الاستوائية بأن الوحدة الســـياسية بين الشمال والجنوب ضرورة لابد منها .

٢ ـ الموافقة على أن الجنوب لا يستطيع أن يستقل بشئونه، كما أنه لا يرغب فى الاتحاد مع أوغندا .

٣ ـ اذا تحقق فصل الجنوب عن الشـــمال ، فســـيلحق ضررا جسيما بكل منهما سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية .

٤ ـ ذكر الجنوبيين لواقع تخلفهم اقتصاديا وحضاريا .

وهكذا اطاحت نتائج المؤتمر بأحـــلام الاداريين الانجليز فى ايجاد فكرة الاقليمية أو الفدرالية أو قيام مجلس استشارى مستقل بالجنوب ، بل فضلوا الاندماج مع اخوانهم الشـــماليين فى وحدة الســـودان (٧٤) .

والواقع ان نتائج مؤتمر جـــوبا ، كان ضربة ليست فقط للاداريين البريطانيين فى الجنوب وبالتالى السياسة الانجليزية تجاه السودان بصفة عامة ، ولكن أيضا ضربة للارساليات التبشرية ، فقد أصر أول وزير سودانى للمعارف بعد انشاء الجمعية التشريعية على توحيد السياسة التعليمية فى جميع أنحاء القطر ، وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الوحيدة للتعليم ٠

وهكذا استطاع أبناء السودان ـ شماله وجنوبه ـ أن يفوتوا على الاستعماريين فرصة التدخل لتمزيق وحدة التراب السودانى وأن يقفوا صفا واحدا بهدف المحافظة على وحدة الأمة الســودانية ووحدة أراضيها ٠

الهـــــوامش

(١) محمد عوض محمد : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية ، ص ٤٩ ·

(٢) زاهر رياض : الاستعمار الأوروبى لأفريقيا : ص ٣١ ·

(٣) شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص ٦٣٣ ·

(٤) شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، جـ ٢ ، ص ٣٤ ·

(٥) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ ·

(٦) محمد أحمد محجوب : الحكومة المحلية فى السودان ، ص ٦٢ ـ ٦٣ ·

(٧) Henderson. K.D.D. : Survey of the Anglo-Egyptian Sudan, pp. 13-14.

(٨) شوقى الجمل : مرجع سابق ، ص ٨٣ ـ ٨٦ ·

(٩) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٩٥ ·

(١٠) Fabunmi, L.A. : Op Cit., p. 175-177.

(١١) يحيى محمود مصطفى : السياسة الزراعية فى السودان سياسيا واقتصاديا وكذلك سعد الدين فوزى : جوانب من الاقتصاد السودانى ·

(١٢) كانت هذه الشركة هى احدى الشركات البريطانية التى ألفت لاستغلال موارد السودان بعد ان فرض الانجليز أنفسهم عليه ، ويرجع تأليف هذه الشركة الى عام ١٩٠٤ حينما زار السودان مغامر أمريكى هو لى هنت Leigh Hunt وعاد مقتنعا بصلاحية السودان لزراعة القطن ، واستطاع هذا الأمريكى الطموح أن يحصل بواسطة اللورد كرومر على مساحة عشرة آلاف فدان من أراضى الحكومة لتجربة هذه الغلة ، كما استطاع ان يجتذب رؤوس الأموال البريطانية للاشتراك فى المشروع وتاليف شركة نقابة الزراعات السودانية ·

(١٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٦٠ ·

(١٤) يسرى عبد الرازق الجوهرى : جمهورية السودان ، ص ٦٦ ـ ٦٧ ·

(١٥) Fabunmi, L.A., Op. Cit., p. 179.

(١٦) يسرى عبد الرازق الجوهرى : مرجع سابق ، ص ٧٨ .

وكذلك محمد محمود الصياد وسعودى : مرجع سابق ، ص ٣٩٠ ـ ٣٩٢ .

(١٧) Jackson. H. C. Sudan Days and Ways, p. 252.

(١٨) مآسى الانجليز فى السودان ، ص ٧٦ ـ ٧٧ .

(١٩) Henderson, K.D.D. : Op. Cit., p. 51.

(٢٠) محمود الصياد ومحمد سعودى : مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .

(٢١) Duncan. J.S.R. : The Sudan, A record of Achievement p. 219-220.

(٢٢) Huslop, John : Sudan Story, p. 55.

(٢٣) Jackson. H. C. : Sudan Days and Ways, p. 253.

(٢٤) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

(٢٥) الصياد وسعودى : مرجع سابق : ص ٤٥٠ .

(٢٦) محمد أحمد محجوب : مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٢٧) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

(٢٨) مآسى الانجليز فى السودان ، ص ٣٠ .

(٢٩) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 224-225.

(٣٠) Hyslip, John : Sudan Today, p. 11.

(٣١) Holt. P.M.A. A Modern History of Sudan, p. 197-198.

(٣٢) محيى الدين صابر : حديث فى جريدة الجمهورية المصرية عدد ٨ يناير ١٩٧٠ .

(٣٣) Henderson, K.D. Op. Cit., p. 18-19.

(٣٤) Hyslop. John. : Op. Cit., p. 23.

(٣٥) مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، ص ٥٢١ ـ ٥٣٣ .

(٣٦) زاهر رياض : مرجع سابق : ص ٢٦٤ .

(٣٧) Holt. P.M. : Op. Cit., p. 141.

(٣٨) Duncan. J.S.R. : The Sudan's Path to Independence, p. 145.

(٣٩) Henderson. K.D.D. : Op. Cit., p. 546-547.

(٤٠) Muddathir Abd Al-Rahim : Imperialism and Nationalism. In the Sudan, p. 117-128.

(٤١) Hilt. P.M. : Op. Cit., p. 143.

(٤٢) Henderson, û.D.D. : Op. Cit, p. 552.

(٤٣) Ibid, p. 540.

(٤٤) Macmichael. Sir Harold. : The Sudan. p. 192.

(٤٥) Shibieka, Mekki. : The Independent Sudan, p. 483.

(٤٦) Hyslop. John. : Sudan Story, p. 62.

(٤٧) Macmichael. Sir, Harold. Op. Cit., p. 211-212.

(٤٨) M. Abd-Al-Rahim : Imperialism and Nationalism in

(٤٩) the Sudan, p. 128.

(٥٠) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٥١) Holt. p.m. : Op. Cit., p. 147.

(٥٢) Duncan. J.èS.R. The Sudan A Record of Achievement, p. 208.

(٥٣) M. Abd-El-Rahim : Op. Cit., p. 157-158.

(٥٤) الكتاب الأخضر ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٥٥) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

(٥٦) الكتاب الأخضر : ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٥٧) الكتاب الأخضر ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٥٨) عبد الرحمن الرافعي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨ .

(٥٩) Mekki, Shibieka : Op. Cit., p. 485.

وكذلك Holt. p.m. Op. Cit., p. 152.

(٦٠) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

(٦١) Abd El-Fattah. J.S. Baddour, Sudanese Egyptians

(٦٢) Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 232.

(٦٣) Duncan. J.S.R. : Op. Cit p. 226-267.

وكذلك زاهر رياض : مرجع سابق .

(٦٤) Duncan. J.S.R. : The Sudan's Path to Independence p. 151.

(٦٥) Mekki, Shibieka. : Op. Cit., p. 478.

(٦٦) سنعالج ذلك بالتفصيل فى الباب الأخير

(★) Abd El-Fattah, I.S. Baddour. Op. Cit., p. 147-148.

(٦٧) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ص ٨٥ .

(٦٨) مآسى الانجليز فى السودان ، ص ٢٣ .

(٦٩) عندما غزت ايطاليا الحبشة فى عام ١٩٣٦ وغدت الفاشية خطرا على أمن السودان ، شرعت الحكومة فى النظر لوجود آباء فيرونا الايطاليين بعين الريبة والحذر ، فأجرت اتصالات بالفاتيكان ووافق على استبدال اباء ميل هيل الناطقين باللغة الانجليزية بهم .

(٧٠) محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٧١) Hyslop. John. Sudan Today, p. 31.

(٧٢) الكتاب الأخضر ، ص ١٣٨ ــ ١٤٠ .

(٧٣) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

(٧٤) محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ١٠٥ ــ ١٠٦ .

الباب الرابع

موقف حكومة الثورة فى مصر من قضية السودان

وأثر ذلك على العلاقة بين البلدين الشقيقين
وعلى مستقبل السودان نفسه

الفصل الأول :

نظرة عامة على أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

الفصل الثانى :

المباحثات المصرية البريطانية عام ١٩٥٣/٥٢ حول مسألة السودان

الفصل الثالث :

اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

الفصـــل الأول

نظرة عامة على أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

يستحسن أن نلقى نظرة عامة على الأسباب التى أدت الى قيام ثورة ٢٣ يوليو قبل أن نتناول المباحثات ، المصرية ـ البريطانية التى أنهت مسألة السودان ، ومن ثم جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال ، لنرى حالة مصر فى ذلك الوقت ومدى انعكاس هذه الحالة على مسرح العلاقات المصرية ـ البريطانية ٠ وتأثير ذلك على قضية سودان وادى النيل .

رأينا فى نهاية الباب الثانى ، كيف أن مصر عاشت أياما حالكة فى فترة من أدق فترات تاريخها ، حيث كان شعب وادى النيل يتطلع فيها الى تحقيق الجـلاء والوحدة ، وكيف كان الملك فاروق يمعن فى امتهان السلطات الدستورية ، ويتدخل تدخلا غير دستورى فى كل أمور الحكم ٠

ولكن بينما كانت الأمور فى مصر تسير من سىء الى أسوأ وبات الشعب فى قلق خوفا على مستقبل البلاد ، قامت قوات الجيش المصرى فى صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واحتلت مرافق القاهرة وشوارعها ، واستمع الشعب الى بيان الثورة الأول ينطلق عبر الأثير محددا الأهداف ، موجزة فى العبارات التالية :

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين وأما فترة ما بعد الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمـــره اما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلهـــا ستلقى هذا الخبر بالابتهـــاج والترحيب » (١) .

والواقع ان الشعب شارك القوات المسلحة من أول لحظة فى التطـورات الجديدة ، وظل كل شـــاغله متابعة الأحداث يتجاذبه عاملان هما :

١ ـ عامل الرجاء فى نجاح تلك الثورة كى تحقق أهدافها من حيث اقامة حياة حرة كريمة .

٢ ـ وعامل الاشفاق عليها من عوامل الفساد والخيانة ودسائس القصر ومؤامرات الاستعمار .

وفى ٢٤ يوليو أذاع اللواء محمد نجيب بنفسه بيانا آخر موجها الى كل أبناء وادى النيل ليقضى على ما ينشره خصوم الوطن من شـــائعات مغرضـــة حقيرة ، وليطمئن الشـــعب على نجاح الحركة المبـــاركة .

وفى ٢٦ يوليو وجهت قيـــادة الجيش انذارا للملك فاروق بالتنازل عن العرش جاء فيه :

« انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك ، حتى أصبح الخونة والمرتشون ، يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة .. وطلب الانذار من الملك التنازل عن العرش لولى عهده « أحمد فؤاد » وحمله كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

وفى الحقيقة قد امتزج هذا الخبر بالفرح والاغتباط من جانب الشعب الى أبعد الحدود حيث وجد فى التخلص من الملك الطاغية متنفسا لآلامه التى يعيش فيها .

والواقع ان الجيش أعلن ولاءه للنضال الشعبى منذ الليلة الأولى لقيام الثورة ، ومن ثم فتح المجال للتغيير ، وصنع فى نفس الوقت أثرين هائلين هما :

١ ـ لقد سلبت قوى الاستغلال الداخلى اداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب .

٢ ـ سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر (٢) .

نستشف من تلك البيانات ، أنها لا تطالعنا الا بالأسباب الظاهرية أو الجزئية للثورة،وخلاصتها أن قادة الثورة قد ثاروا على فساد نظام الجيش ، ذلك الفساد الذى كان من أسباب الهزيمة فى حرب فلسطين ، وأنهم اعتزموا تطهير جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور ، ورأت قيادة الثورة أن ذلك الفساد يتجسد فى شخص الملك فاروق وحاشيته بصفة خاصة ، ومن ثم جعلت هدفها منذ البداية التخلص منه .

فالثورة اذن بحسب ما يظهر من تلك البيانات ، كانت ثورة على الفساد وثورة على الملك الذى أشاع هذا الفساد فى محيط الجيش وفى أداة الحكم عامة .

ولكن يبدو أن هذه العوامل هى بعض أسباب الثورة لا كلها ، وأن أسبابها أعم وأعمق من ذلك بكثير .

فقد جاء فى كتاب فلسفة الثورة ، أن ثورة ٢٣ يوليو لم تقم بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ولا بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها الكثير من الضباط والجنود ، ولا بسبب أزمة انتخابات نادى ضباط الجيش ، انما الأمر كان أبعد من هذا وأعمق أغوارا ، وكانت هذه عوامل مساعدة استحثت الجيش على الاسراع فى طريق الثورة ولكن لم تكن هى الأصل والأساس (٣) .

وقال الرئيس أنور السادات كذلك حول قيام تلك الثورة « لقد أثبت الزمن والتجربة أن الاستبداد يشبه الفوضى فى أن كليهما ينتهى بتدمير القيم الحضارية ــ العدل والأخلاق والمنطق ــ فالدولة التى لا تهتم بمصالح رعاياها ، لا تصبح دولة ومن حق

الجماهير أن تتصرف طبقا للقانون الطبيعى ، ومن حقهم أن يقلبوا الاستبداد والخيانة أو أى شىء يهدد كيان مجتمعهم ، فالشعوب هى التى تقيم الحكومات وترسم حدود سلطاتها ، وقد فشل الزعماء المصريون السابقون فى أداء واجباتهم ، فانتقلت سلطتهم الى الشعب، واستعاد الشعب سيادته ، لقد ثار المصريون على ما قام به الانجليز تحت قيادة كرمويل ، وبما قام به الأمريكيون عام ١٧٧٦ والفرنسيون عام ١٧٨٩ (٤) .

اذن فالأسباب التى وردت فى البيانات الأولى من قيام الثورة لا تكشف الا عن السطح فقط،وأما ما تحت السطح فما زال فى حاجة الى التنقيب والبحث ، وان الزمن لكفيل بالكشف عنها .

على أية حال ، نستطيع القول بأن ثورة ٢٣ يوليو ثورة عامة وأسبابها عامة ، ولئن كان قادتها من ضباط الجيش فانهم فى أسباب الثورة كانوا يعبرون عن أحاسيس الشعب واتجاهاته ويترسمون خطواته فى تحديد أهدافه منها .

وفى الحقيقة أن هذه الثورة لا تختلف عن الحركات الشعبية التى سبقتها ، فقد ثار الشعب المصرى أكثر من مرة لأسباب داخلية أو قومية ، ولكن كان نجاحه ضئيلا لبدائية الطرق التى كان يعتمد عليها ، أما ثورة ٢٣ يوليو فقد أخذت بالفن الحديث للثورات التحررية ، وجعلت من قوة الجيش أداة للعمل والتنفيذ ، تساندها فى ذلك القوى الشعبية خاصة وقد تلاقت الأهداف المشتركة .

ولا بأس من أن نلقى نظرة سريعة على الأسباب المهمة التى أدت الى قيام تلك الثورة .

أولا : أسباب سياسية :

١ ـ سخط الشعب من مشاهدة الاحتلال البريطانى جاثما على أرض الوادى ، ومراوغة بريطانيا فى كل أدوار المفاوضات فى تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل وعزمها على فصل السودان عن مصر ، وضمه الى ممتلكاتها فى الجنوب .

٢ ـ استغلال البلاد سياسيا وعسكريا واقتصاديا .

٣ ـ التسلط على ادارة الحكم وضرب الحركات التحررية والثورية بمختلف وسائل التنكيل ، مثلما فعلت بحركة عمر مكرم الذى نادى بحق الشعب فى الحرية والسيادة وحركة أحمد عرابى وثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول .

٤ ـ السيطرة على الجيش واضعاف مصر وتجريدها من القوة الحربية بصفة عامة .

٥ ـ ربط البلاد بالدولة المستعمرة بالتحالف الأبدى عن طريق معاهدة ١٩٣٦ .

٦ ـ التصدى للأحرار بالسلاح وسفك دماء الذين كانوا ينادون بالجلاء والوحدة ، وليس ببعيد عن الأذهان الشهداء الذين سقطوا صرعى برصاص الاحتلال فى منطقة القنال رجالا ونساء شبابا وشيبة ، هذا بجانب ضحايا شباب الجامعة فى حادثة كوبرى عباس وخلافه (٥) .

٧ ـ انشاء دولة اسرائيل على أرض فلسطين وما نتج عن ذلك من حرب عام ١٩٤٨ .

٨ ـ عبث فاروق وتماديه هو وحاشيته فى افســاد اداة الحكم والانحدار به الى الحضيض والاساءة الى سمعة مصر فى الخارج والداخل .

٩ ـ تفكك الأحزاب السياسية ، وتكالبها على كرسى الحكم .

هذه الأسباب مجتمعة جعلت قادة الثورة يستشعرون الواجب الوطنى فى أن يعملوا على انقاذ البلاد مما آلت اليه ، وتعاهدوا على تحريرها من الاســتعمار الأجنبى ومن فاروق وحاشيته فى نفس الوقت .

ثانيا : أسباب اقتصادية

كانت الأحوال الاقتصــادية فى البلاد فى أوائل عام ١٩٥٢ مما يحفز النفوس الى الانقضاض والثورة والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر الذى شمل السواد الأعظم من الشعب .

حقيقة أن البلاد خطت خطوات لا بأس بها منذ الحرب العالمية الأولى فى مجال التقدم الاقتصادى ، واضطرد هذا التقدم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وحقيقة تعددت المنشآت الصناعية وتقدمت تقدما ملموسا ، ولكن رغم ذلك لم يتناسب هذا العمل مع الزيادة المستمرة فى عدد السكان عاما بعد عام ، وظلت البلاد ومازالت ـ رغم امكاناتها العديدة ـ تعد من البلاد النامية .

فاذا ألقينا نظرة على الميزان التجارى فى السنوات السابقة على الثورة ، نجد أن الواردات كانت أكثر من الصادرات ، معنى ذلك أن الزيادة تعتبر دينا على مصر للدول الأجنبية،فقد بلغ ذلك

العجز ١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ ، ٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٨ ، ٣٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ ، ٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ ، كما أن ميزانية الحكومة نفسها قد أصابها العجز ، فقد بلغ ذلك العجز ٢٥ مليون جنيه فى أوائل يناير ١٩٥٢ (٦) .

هذا بالاضافة الى سيطرة الاستعمار الانجليزى والنفوذ الأجنبى عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية .

وقد كانت أبرز مظاهر الفقر فى البلاد ، انخفاض مستوى المعيشة بين المواطنين اذا قيس بمستوى البلاد الأخرى ، وقد أدى ذلك بدوره الى زيادة السخط والتذمر ، والرغبة فى التغيير الشامل فى نظام الحكم والتخلص من السيطرة الأجنبية .

ثالثا : أسباب اجتماعية :

على أن الحالة الاجتماعية كانت هى الأخرى تحث على قيام الثورة وكان من أبرز مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب .

فقد كانت هناك فروق شاسعة فى مصادر الدخل بين بعض الأفراد والبعض الآخر ولم تعمل الحكومات على تقليل تلك الفروق والتقريب بين طبقات المجتمع ، لأن أغلب الحكام كانوا منحدرين من أسر اقطاعية ، وكان يهمهم فى المقام الأول المحافظة على أملاكهم وثرواتهم .

والواقع ان الذين كانوا يستحوذون على ثروة البلاد كانوا ممثلين بصفة خاصة فى القصر وبعض العائلات الحاكمة وصاحبة النفوذ ، وكانت البلاد تشكو مر الشكوى من سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية بصفة خاصة .

ويظهر ذلك جليا من القاء نظرة على عدد الملاك ومقدار ما يملكون ، فقد كانت مساحة الأرض المزروعة قبل الثورة ٥ر٩٦٢ر٦٦٢ فدانا ، وكان مجموع ملاكها ٦٦١ر٧٦٠ر٢ مالكا،وكان منهم ٢٨٠ مالكا فقط يملكون ٤٠٠ر٥٣٨ فدان أى ٧٪ من مساحة الأراضى المزروعة كلها ، بل ان ٦١ مالكا من ٢٨٠ يملك كل منهم أكثر من ألفى فدان ومجموع ملكياتهم ٢٥٨ر٢٧٧ فدانا (٧) .

وبمقتضى هذا التوزيع كانت تعيش قلة قليلة من الشعب فى بحبوحة من الرخاء ، بينما يعيش السواد الأعظم على الكفاف .

لذلك كان من أول الأهداف الاجتماعية التى نفذتها الثورة بعد قيامها هو تحديد الملكية الزراعية ، وصدر بذلك قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الذى قضى بتحديد نصاب الملكية الزراعية للفرد الواحد بمائتى فدان وجعله سارياً على جميع الملاك الموجودين وقت صدوره .

هذه هى حالة مصر قبل قيام الثورة ، الأمر الذى جعل بريطانيا لا تغير من سياستها الاستعمارية تجاه وادى النيل ، وتشتط فى تمسكها بالسودان والانفراد به ، لأنها لم تكن تتوقع اليوم قريبا لانفجار ثورة بالبلاد تطيح بكل الأنظمة السابقة وتنهج سياسة جديدة تجاه شعب الوادى تخالف السياسات السابقة ، وتفتح صفحة بيضاء ناصعة يسجل عليها التاريخ العلاقات الطاهرة والنظيفة من دنس الاستعمار بين الشعبين الشقيقين فى مصر والسودان .

الفصـــل الثـــانى

المباحثات المصرية البريطانية عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣

حول مسألة السودان

بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نجاحا أذهل كل الدوائر الأجنبية خاصة الدوائر البريطانية ، قطع السفير البريطانى أجازته وعاد مسرعا الى مصر يحمل رسالة تحية من انطونى ايدن Eden وزير الخارجية البريطانية الى العهد الجديد ، وفى نفس الوقت زادت انجلترا من عدد جنودها فى منطقة القناة .

ويبدو أن زيادة عدد القوات البريطانية فى القناة ، كان بمثابة جس نبض الثورة لمعرفة اتجاهاتها ونوع المعاملة معها .

ولكن الثورة المصرية احتجت بشدة على هذا العمل ، وانتهى الأمر بأن تمت مقابلات بين على ماهر رئيس الوزارة حينذاك والسفير البريطانى السير رالف ستيفنسون Ralph Stevenson اعلن هذا الأخير على أثرها ان حكومة بريطانيا لا تنوى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأنها ترغب فى توطيد علاقات الصداقة معها .

على أية حال ، بعد أن قبضت الثورة على زمام الأمور فى البلاد بدأت تدير البصر حولها لتقف على ما يدور خارج حدودها

الضيقة ولتبحث فى وضعها وظروفها الجديدة ، ولتعلم من أين تجىء التيارات التى تؤثر فيها ، وكيف يمكن أن تعيش مع غيرها وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الايجابى فى هذا العـــالم المضـــطرب ؟

فكان السودان الشقيق هو أقرب مكان سقط عليه بصرها ، فالسودان له مكانة خاصة وفريدة بالنسبة لمصر ، فبالاضافة الى عروبته وافريقيته وهما صـفتان تشترك مصر فيهما معـه ، فان الطبيعة نفسها زادت على ذلك بربطهما الى الآبد برباط النيل الذى يعتبر عصب الحياة لكل منهما ، وانبعثت على ضفافه الحضارات المشتركة منذ أقدم العصور ٠

وقد وجدت الثورة ان الخلاف مازال على أشــده بين مصر وبريطانيا بسبب عدم حل مسألة السودان التى اتخذتها (بريطانيا) ذريعة فى تأخر الجلاء عن مصر ٠

فرأت أن تعالج هذه المشكلة قبل مشكلة الجلاء ، حتى تتفرغ نهائيا لمواجهة بريطانيا لا فى مصر وحدها بل فى منطقة الشرق العربى كله ٠

ويبدو أن الثورة قد أيقنت ان المسألة الآن لم تعد (حق مصر فى السودان) ولم تعد مسألة علاقات تاريخية بين البلدين فحسب، اذ أن ما من بريطانى مسئول الا ويتمنى أن تردد حكومة مصر هذه الكلمات ، وأن يطلقها قوة حاسمة ليتخـذ منها دعامة لدعايتـه المسمومة فى السودان ومعولا لهدم العلاقات الأخوية بين الشعبين ٠

والواقــع ان السودانيين أنفسهم أخـذوا ينفرون من تلك الدعاية ، وأصبحت لديهم الرغبة فى تقرير مصيرهم،وأن يشتركوا مع أشقائهم المصريين ـ على نفس المستوى ـ للتخلص من الاستعمار

البريطانى من على أرض الوادى شماله وجنوبه ، ومن ثم يفتح باب العلاقات الطيبة بينهما على مصراعيه للفائدة المشتركة .

وبعد أن درست الثورة الوضع من جميع جوانبه ظهر أمامها طريقان لا ثالث لهما :

الأول : أن تستمر حكومة الثورة فى السياسة القديمة التى جرت عليها الحكومات السابقة من معارضة الدستور الذى أراد الحاكم العام تطبيقه فى شهر نوفمبر ١٩٥٢ والذى بمقتضاه يمنح السودان الحكم الذاتى ، ثم يعلن بعد فترة وجيزة استقلال زائف للسودان،وتستطيع انجلترا حينئذ بمعاونة حلفائها من تسجيل هذا الاستقلال ، ولكنها تبقى فى السودان كحليفة له كما بقيت فى مصر بعد اعلان الاستقلال مدة طويلة ، وهذا الطريق كان سيترتب عليه دون شك أن تواجه مصر بعد شهور قليلة ، السودان منفصلا عن مصر ومستقلا استقلالا زائفا وخاضعا لحكم انجلترا واحتلالها ، وهذا ما تحاربه الثورة بكل قواها .

الثانى : أن تركز حكومة الثـــورة الجهود لتعديل مشروع الدستور بحيث يكفل أكبر قسط من السلطات للشعب السودانى وحكومته بدلا من الحـــاكم العام ومعاونيه ، والاصرار على خروج الانجليز من السودان فى أقرب فرصة ممكنة ليقرر شعب السودان بعد ذلك مصيره بمحض اختياره بعد زوال كل أثر للانجليز .

ولم يتردد مجلس قيادة الثورة فى قبول الطريق الثانى،وحدد الأهداف التى يتعين الوصول اليها وهى :

١ ــ الاعتراف بحق الســـودان فى تقرير مصيره ووقف سياسة استجداء بريطانيا فى أمور علاقة مصر بالسودان ، فهذه الأمور لا تملك بريطانيا قانونا وشرعا أمر البت فيها .

٢ ـ زوال الحكم الانجليزى المدنى والعسكرى من السودان شرط أساسى لممارسة السودانيين لحق تقرير مصيرهم .

٣ ـ العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم العام ليضمن أكبر قدر ممكن من السلطات للسودانيين خلال فترة الانتقال التى تمهد لتقرير المصير (٨) .

وقد كان الوفد السودانى الذى وصل الى القاهرة قبل قيام الثورة مازال بها ، ومن ثم ظل يجتمع مع قادة الثورة مبديا وجهة نظر السودانيين حول دستور الحكم الذاتى المقترح للسودان ، وقد توصل الوفد مع مندوب القيادة فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ الى تفاهم على النقاط الآتية كأسس للبحث بين المصريين والسودانيين :

١ ـ تعديل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين أنفسهم على الحكم الذاتى فورا .

٢ ـ اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس امتدادا لها .

٣ ـ زوال النفوذ الأجنبى عن البلاد وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان .

٤ ـ يقرر السودان مصيره فى حرية تامة ، اما باعلان استقلاله بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أى دولة أخرى ، واما بالارتباط مع مصر .

وفى ذلك الوقت وصل السيد عبد الرحمن المهدى الى القاهرة قادما من لندن بناء على الدعوة الموجهة اليه من قيادة الثورة ، وعقد الاجتماع الرسمى الأول بين السودانيين والجانب المصرى للتفاوض ، وتوصل الطرفان الى الاتفاق التالى :

١ ــ رغبة فى تمكين الســـودان من التمتع بالحكم الذاتى تمهيدا لممارسته الحق فى تقرير مصيره فى حرية تامة ، اما باعلان استقلال السودان عن كل مصر وبريطانيا ، واما بالارتباط مع مصر . على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فورا ــ تكون فترة انتقال يتمكن فيها السودانيون من ممارسة حكم ذاتى كامل فى جوحر محايد .

٢ ــ تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان طوال فترة الانتقال على الأسس التالية :

أولا : تتمثل الســـلطة الدستورية فى السودان أثناء فترة الانتقال فى :

(أ) الحاكم العام الحالى ، واذا شغر منصبه ترشح بريطانيا خلفه وتعينه مصر .

(ب) لجنــة مكونة من مصرى وبريطــانى يعين كلا منهما حــكومته ، وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان الســودانى المنتخب ومحايد باكستانى أو هندى تعينه حكومته ، ويرجع الحاكم العام الى هذه اللجنة فى مبــاشرة سلطاته التقديرية حسب التعـــديلات المقترحــة .

ثانيا : تعديل قانون الانتخاب ، بحيث تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة فى كل السودان ماعدا مديريات الجنوب الثلاث : ويستثنى منها دائرة (ياى) والدوائر التى تقع فيها (واو وجوبا والملكال) التى يمكن أن يكون فيها الانتخاب مباشرا .

٣ ـ انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتتكون من مصرى وبريطانى وأمريكى وهندى وباكستانى تعينهم حكوماتهم ، وثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العام ، وينبغى أن يشرع فى الانتخابات فى تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتى قبل نهاية ١٩٥٢ .

٤ ـ انشاء لجنة خاصة لسودنة الادارة والشرطة والوظائف الحكومية ، وتتكون من عضو مصرى وآخر بريطانى تعينهما حكومتاهما ، وثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء .

ثم أعقب ذلك ابرام اتفاقية ودية (جنتلمان) بين الطرفين لحسم ما قد يعكر صفو الجو ما بين السودان ومصر حول مياه النيل والمشروعات التى ستقام عليه ومساعدة مصر للسودان فى الحصول على نصيب من المعاونة التى تدخل فى نطاق برنامج النقطة الرابعة للحكومة الأمريكية متمثلة فى المؤتمرات الدولية ، وتقديم المعونات المالية المصرية للسودان عن طريق حكومته والتعهد بضرب أى شائعة مغرضة يقصد بها البعض افساد جو العلاقات الودية بين المصريين والسودانيين (٩) .

وقد قوبل هذا الاتفاق بكل الترحاب فى كل من مصر والسودان وكانت الخطوة التالية اجراء المباحثات بين مصر وبريطانيا (١٠) .

ففى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ قدمت حكومة الثورة مذكرة الى الحكومة البريطانية فى شأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير مصيره تتضمن الآتى (١١) :

١ ـ ايمان مصر بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

٢ ـ تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف تمكن السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل فى جو من الحرية والحيدة ولا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات .

٣ ـ تصفية الادارة الثنائية في هذه الفترة واحتفاظ السودانيين بالسيادة على بلادهم ابانها حتى يتم لهم تقرير المصير .

٤ ـ يمثل الحاكم العام السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء تتكون من سودانيين وعضو مصرى وآخر بريطانى وعضو هندى أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه اللجنة الخماسية بمرسوم .

٥ ـ تشكيل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء ، ثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصرى وعضو أمريكى وعضو هندى أو باكستانى تعين كلا منهم حكومته ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى للاشراف على الانتخابات ، وتأمل الحكومة المصرية أن تبدأ تلك الانتخابات قبل نهاية ١٩٥٢ .

٦ ـ تشكيل لجنة للسودنة من عضو مصرى وعضو بريطانى وثلاثة سودانيين وذلك للاسراع فى سودنة الادارة والوظائف الحكومية ابان فترة الانتقال .

٧ ـ انشاء وظيفة وكيل وزارة سودانى ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان فى المؤتمرات الدولية الفنية فحسب .

٨ ــ تعد الحكومة السودانية على أثر انتهاء فترة الانتقال مشروعا بقانون انتخاب جمعية تأسيسية تقدمه للبرلمان للحصول على موافقته ، ويصدق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنتــــه .

٩ ــ يتم انســـحاب القوات العســـكرية البريطانية والمصرية من الســـودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بســـنه واحدة على الأقل .

١٠ــ تكون مهمة الجمعية التأسيسية تقرير مصير السودان واعداد دستور يتلاءم مع المصير الذى يتخذ ، فيما يتعلق بهذا المصير ، وكذلك اعداد قانون الانتخاب لبرلمان سودانى دائم .

١١ــ يكون تقرير مصير الســـــودان ، أما بالارتباط مع مصر على صورة ما واما الاستقلال التام عن بريطانيا ومصر وأى بلد آخـــر (١) .

وجدت بريطانيا نفسها بعد دراسة تلك المذكرة فى موقف حرج للغاية ، فقد كانت تظهر فى كل أدوار المفاوضات السابقة بمظهر الفارس الحريص على استقلال الســـودانيين وحمايتهم من توغل المصريين ، وكانت تدعى امام السودانيين والرأى العام الدولى أن الحكومة المصرية تعارض هذا الاستقلال خشية تدخل أجنبى من الخارج يؤثر على مصالحها فى السودان .

فالواقع أن المذكرة اربكت الســـاسة الانجليز ممـــا جعلهم لا يجدون مفرا من الخضوع لوعودهم السابقة (٢) .

على أية حال ، بدأت المباحثات الرسمية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ بين الجانب المصرى برئاسة اللواء محمد نجيب والجانب البريطانى

برئاسة السفير الانجليزى فى مصر السير رالف ستيفنسون Ralph Stevenson واستغرقت هذه المباحثات عشر جلسات انتهت الى عقد اتفاق بين الطرفين فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ فى شأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان . ولا بأس من ألقاء نظرة سريعة على كل جلسة مثلما اتبع فى المفاوضات السابقة قبل قيام الثورة .

جلسة ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ :

قدم السفير البريطانى فى هذه الجلسة تصريحا مشتركا نيابة عن حكومته ورجا أن تعيره الحكومة المصرية اهتماما كافيا ، مكونا من ست مواد ، تتعلق المادتان الأوليان منه مع مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة فى ٢ نوفمبر ، أما المادة الثالثة فكانت تنص على اعتبار فترة الانتقال بمثابة فترة اعداد لانهاء الادارة الثنائية وليست فترة تصفية ، وكانت المادة الرابعة خاصة بتعيين لجنة مختلطة تتولى شئون الانتخابات وتشكل من ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام ومن عضو مصرى وعضو بريطانى وعضو أمريكى وآخر هندى أو باكستانى،تعين كلا منهم حكومته وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى ، وكانت المادة الخامسة خاصة بتعيين لجنة استشارية تتولى ابداء المشورة للحاكم العام فيما يتعلق بممارسة سلطاته وفقا للدستور المؤقت الجديد،وتشكل من عضوين سودانيين وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو هندى أو باكستانى وكانت المادة السادسة خاصة بالعمل على اعداد الانتخابات فى السودان منذ الآن بغض النظر عن هذه المناقشات .

. كما قدم بيانا بالوظائف والاختصاصات المقترحة للجنة الانتخابات التى يعينها الحاكم العام بناء على أمر الحكومتين ، وكذلك

كشف ببيان الدوائر الانتخابية التى ترغب الحكومة البريطانية فى المناقشة فيها على أساس انها دوائر يصح فيها اجراء الانتخاب المبـاشر .

وقد رد الجانب المصرى بأنه يود أن يتلقى كشفا نهائيا حول موضوع الانتخابات،واتفق على أن يناقش فى الجلسة التالية سلطات الحاكم العام فى حالة الطوارىء ومسـئولياته الاستثنائية تجـاه الجنـوب .

جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ :

أثار السفير البريطانى فى هذا الاجتماع مسألة سلطات الحاكم العام ومسئولياته فى الجنوب،وبدأ يراوغ فى الحديث باظهار ضرورة حماية الجنوبيين من الشماليين ، وأصر على أن يكون للحاكم العام حق حمايتهم بدعوى (ان ذكريات الماضى كثيرة والحكومة البريطانية ترى أن الجنوبيين يخامرهم الشعور بتحسين أحوالهم لو أسندت الى الحاكم العام مسئوليته الخاصة) .

وقد اعترض الجانب المصرى على هذه التفرقة لأنها تؤدى الى تجزئة السودان الى شـمال وجنوب،وطلب النص على تأكيد مبدأ وحدة السودان .

ثم تناولت المباحثات اللجنة الاستشارية للحاكم العام وكيفية تشيكلها ، وقد اعترض الجانب البريطانى على صـدور مرسـوم بتعينها،بينما رأى الجانب المصرى أن هذه اللجنة تقيد الحاكم العام فى سلطاته وهو ضمان لمصر والسودان معا ، كما أشار الجانب المصرى الى أن التصريح المشترك لا يمكن اخضاعه لموافقة البرلمان ،

لأن التصريح يقترح انشاء البرلمان ، وكذلك الحال بالنسبة لقانون نظام الحكم ، وقد انتهت الجلسة بعد أن ذكر الجانب البريطانى انه سيناقش فى الاجتماع القادم وظائف لجنة الحاكم العام وسلطاته الاستثنائية والقضائية .

جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ :

رأى الجانب البريطانى أن النص على اخضاع سلطات الحاكم العام لتصديق اللجنة بحيث اذا لم تتفق معه فى الرأى تحتم معه الرجوع الى الحكومتين ، لا يسعف فى مواجهة الطوارىء العاجلة التى قد تتعرض اليها البلاد كاضراب رجال الشرطة مثلا ، وأنه يتعين أن يكون هذا الحق مطلقا ، ولكن الجانب المصرى أصر على أن يكون ذلك بموافقة لجنته (لجنة الحاكم العام) .

كما أشار الجانب المصرى فى هذا الاجتماع الى أن الدستور نفسه يهدف الى الحد من سلطات الحاكم العام وتقييدها وأن الغرض من ذلك اكتساب أعضاء اللجنة السودانيين الخبرة اللازمة فى معالجة أمورهم ، ثم ذكر الجانب البريطانى ان عدد دوائر الانتخاب التى وافقت الادارة السودانية على أن يجرى الانتخاب المباشر فيها هى خمس عشرة دائرة ، وانتهى الاجتماع بعد أن صرح الجانب البريطانى بأنه سيرفع آراء الجانب المصرى الى لندن . واتفق على اذاعة تصريح مشترك ، بأن المباحثات أصابت بعض التقدم وأن الاجتماع التالى سيحدد فى أقرب وقت ممكن .

جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٢ :

صرح السفير البريطانى بموافقة حكومته على اخضاع الحاكم العام عند ممارسته لبعض سلطاته لاشراف لجنته ، وعلى التعديلات

التى رأى الجانب المصرى ادخالها على بعض مواد الدستور وعلى أن يتم تعيين لجنــة الحاكم العــام بمرســوم . ثم تطرق الى مســألة السودنة وذكر أن الغرض من لجنة السودنة أن تكون هيئة مستقلة فى الظاهر دون أن يتحمل الحاكم العام مسئولياتها وأن من رأيه عدم ربط تقرير المصير بالسودنة .

وقد رد الجانب المصرى بأنه من المفروض الربط بينهما اذ يجب بذل كل مساعدة ممكنة لاتمام مهمة اللجنة حيث أن الغرض الأساسى منها هو توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير .

ثم عاد السفير البريطانى الى اثارة مسألة الجنوب ، وألقى بيانا ذكر فيه أنه يقصد التأكد من انضـــمام الجنوب الى باقى السودان وضمان منح الجنوب ثقته للشـــمال أثناء فترة الانتقال فأجاب الجانب المصرى بأن الحـــكومة المصرية لا تقبل ذكر لفظ الجنوب لأنها تعتبر وحدة السودان وديعة مقدسة ، ووضع مشروعا مؤقتا ينص على أن تتخذ لجنة السودنة قراراتها بأغلبية الأصوات ثم ترفعها الى الحاكم العام للتصديق عليها ، فاذا لم يوافق عليها جاز له بموافقة لجنته أن يمتنع عن التصديق ، أما اذا اختلف مع لجنته فانه يجب رفع الأمر الى الحكومتين ، ويبقى قرار لجنة السودنة نافذا ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك .

جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ :

تلا رئيس الوزراء المصرى على السفير البريطانى مذكرة شفوية ثم سلمها له وأبدى أسف الحكومة المصرية لتأخير الاجتماعات،وحث الجانب البريطانى على الانتهاء منها حتى يتمكن الســودانيون من بلوغ الحكم الذاتى دون تأخير ، وتعلل السفير البريطانى بأن التأخير

لم يكن متعمدا من جانبهم ، ولم يكن هناك موعد محدد للاجتماع نظرا لسفر الصاغ صلاح سالم الى السودان ، فأجاب رئيس الوزراء بأن مئات من البرقيات قد وصلت اليه من الجنوب والشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب بضرورة تحديد موقف الحكومتين بأسرع ما يمكن فى شأنها وأن تلكؤ الجانب البريطانى قد حفز الصاغ صلاح سالم على السفر الى السودان واتفق على اصدار بيان بأن المسائل المعلقة الباقية موضع اهتمام عاجل حتى يصلا الى اتفاق بشأنها وسيعقد اجتماع آخر قريبا جدا (١٤) .

والواقع أن الحكومة البريطانية كعادتها حاولت بكل الطرق المراوغة والمماطلة فى المباحثات فقد كانت تتمسك تارة بموضوع جنوب السودان ، وتارة بأنه لم يؤخذ رأى كل الأحزاب السودانية بخصوص هذه المباحثات ، ولم تستطع الكشف فى هذه المباحثات عن مخططها الاستعمارى لأن ما كانت تطالب به سابقا هو منح السودان تقرير مصيره ، وكانت تعارضه مصر قبل الثورة ، تصر عليه مصر الآن وبأسرع ما يكون .

فى مواجهة هذه المراوغة البريطانية ، طار الصاغ صلاح سالم الى السودان واجتمع مع ممثلى الأحزاب السودانية ، وعرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات مع الحكومة الانجليزية وقد نجحت مهمته الى حد بعيد ، وفى ١٠ يناير ١٩٥٣ وقعت كل الأحزاب السودانية على وثيقة بالموافقة على وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بكل نقط الخلاف فى دستور الحكومة الذاتية (١٥) .

والأهم من ذلك أن الجميع وافقوا على مقاطعة الانتخابات اذا لم يقبل الدستور المعدل ، كما أجمعت الأحزاب كذلك على أن تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها اذا ما حدث ذلك.وقد تسلم صلاح

سالم هذه الوثيقة وطار عائدا بها الى القاهرة لبدء المفاوضات مع البريطانيين للمرحلة النهائية (١٦) .

وما كادت بريطانيا تعلم بتلك الوثيقة حتى أرسل مستر ايدن رسالة شفوية الى السيد عبد الرحمن المهدى يناشده فيها استعمال نفوذه للابقاء على سلطات الحاكم العام فى الجنوب أثنـــاء فترة الانتقال . ولكن المهدى لم يستطع أن يفعل شيئا لأن العهد المتفق عليه بين مصر والأحزاب السودانية خلق نوعا من التحالف الذى لا يمكن مقاومته بسهولة أو الانحراف به الى غرض آخر ، فوجدت بريطانيا والادارة الانجليزية فى السودان أن السلاح الذى كانت تعتمد عليه لمواجهة أعدائها موجه ضدها (١٧) .

والواقع أن السودانيين بصفة عامة تأكدوا عن يقين عدم رغبة بريطانيا فى منح السودان استقلاله بجانب وقوفهم على المخطط البريطانى الاستعمارى الذى يهدف الى فصل جنوب السودان عن شماله،وكانوا فى نفس الوقت قلقين بالنسبة لنهاية المباحثات الأنجلو مصرية ، وتولدت عندهم الرغبة الشديدة فى الحصول على أكبر فائدة من النظام الجديد فى مصر خشية أن يتغير هذا النظام بقيام ثورة مضادة وتتغير الشخصيات الحالية حينئذ .

على أية حال نعود مرة أخرى الى المباحثات لنقف على ما دار فيها من مناقشات ولنرى النتائج التى ترتبت عليها (١٨) .

جلسة ١٢ ينـاير ١٩٥٣ :

سلم السفير البريطانى الجانب المصرى مشروع اتفاق وصفه بأنه رد على مذكرة الحكومة المصرية ، وذكر بان هذا المشروع وان اختلف عن المذكرة فى مواضع كثيرة، الا أن ذلك كان بقصد اكساب

المشروع صورة اتفاق دولى ، ثم ناقش الجانب البريطانى فى المسائل التى يختلف فيها مع الحكومة المصرية ، فقال ان حكومته لا تقبل التخلى عن الضمانات اللازمة للجنوب وأنه ليس من سياستها فصل الجنوب عن بقية السودان ، وأن سلطات الحاكم العام تجاه الجنوب لم تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة ، وأن الاتفاق سيسجل فى الأمم المتحدة وسيكون للمصريين الحق فى اثارة هذه المسألة أمام تلك الهيئة اذا ما رأوا مساسا بهذا المبدأ وأن حكومته ترى أن الحكومة السودانية عند تكوينها هى التى تقرر مدة السودنة ومداها والا سيترتب على ذلك اما تأجيل موعد تقرير المصير واما التعجيل بانهيار الادارة بطرد باقى الموظفين البريطانيين بين يوم وليلة ، وأنه يرى أن يترك للجنة السودنة أمر اقتراح تشكيل لجنة دولية تتولى الاشراف على عملية تقرير المصير ، كما أبدى عدم موافقة حكومته على تعيين عضو سودانى نائبا للحاكم العام فى لجنته لعدم وجود سودانى حاصل على ما يؤهله لشغل هذه الوظيفة ، كذلك يرى ألا يتم سحب جميع القوات البريطانية من السودان قبل تقرير المصير الا على أثر موافقة الحكومتين على طلب البرلمان السودانى منحه حق تقرير المصير ، اذ قد يمضى بعض الوقت بين طلب البرلمان السودانى منحه حق تقرير المصير والممارسة الفعلية لحق تقرير المصـــير .

وقد أوضح الجانب المصرى أنه لا يرى ارجاء عملية السودنة ولا عملية تقرير المصير ، بل يرغب فى اجراء تقرير المصير فى جو محايد كل الحيدة ، ثم قال السفير البريطانى انه يتعذر استبدال بعض الموظفين الدوليين بالموظفين البريطانيين لقلة عدد من له الالمام بلغات الســـودان وأحواله ، وقد أجاب الجانب المصرى بأن لجنة السودنة ستتفرغ من مهمتها خلال ثلاثة أعوام وأن الحـــكومتين

ستبذلان المعاونة الممكنة لاتمام عمل هذه اللجنة ، ثم اتفق على تأجيل الاجتماع لدراسة المشروع واصدار بيان بذلك .

جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ :

قدم الجانب المصرى الى الجانب البريطانى مشروع اتفـاق بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير ومعه مشروع محضر متفق عليه ، وأربعة ملاحق خاصة بوظائف واختصاصات لجنة الحـاكم العام واللجنة الانتخابية ولجنة السـودنة والتعديلات المقترح ادراجها بدستور الحكم الذاتى ، وأشار الجانب المصرى بأن أحكام المشروع هى الأحكام التى تضمنها اتفاق الأحزاب السودانية فى ١٠ يناير ١٩٥٣ وفيما عدا بعض المسائل الفرعية فان المشروع المصرى يجمع الأحكام التى تم الاتفاق عليها سواء فى الاجتماعات العامة أو فى اجتماعات اللجان الفرعية .

كما تحدث الجانب المصرى على الموقف المعادى الذى يقفه رجال الادارة البريطانيون فى السودان بغيـة عرقلة المباحثات الخاصـة بالسودان والقضاء عليها ، وضرب مثلا على ذلك بالنشرات المغرضة التى أصدرها مكتب الاستعلامات بالخرطوم ضد رحلة صلاح سالم الى السودان ، كما رفض الجانب المصرى قبول الاقتراح الخاص باستبقاء الحاكم العام وسلطاته التقديرية بالنسبة للجنوب ، لأن النتيجة الحتمية ستكون فصل المديريات الجنوبية الثلاث عن بقية السوادن ، أما بالنسبة للجنة السودنة فان عملها يجب ألا يقتصر على الاسراع بالسودنة بل على اتمامها .

ثم انسحب الجانب البريطانى لدراسة المشروع المصرى وعاد الى الاجتماع وكان من رأيه حذف بعض الفقرات من قانون الحكم

الذاتي بشأن مسئوليات الحاكم العام الخاصة بمعاملة جميع سكان مختلف المديريات بالسودان معاملة منصفة (المادة ـ ١٠٠ ـ من قانون الحكم الذاتي) والتي تقتضي عند ممارسته لسلطاته بمقتضى هذه المادة أن يحصل على موافقة سابقة من لجنته ، وقد رفض الجانب المصري ذلك ، ثم أصر الجانب المصري على أن تكون لجنة السودنة هيئة مستقلة تعمل على اتمام سودنة جميع المناصب في خلال فترة الانتقال ، واذا لم تتمكن من اتمام عملها في هذه الفترة فيمكن شغل الوظائف الباقية بموظفين محايدين وذلك حتى يمكن مباشرة تقرير المصير في جو محايد .

أما الجانب البريطاني فكان يرى أن تكون مهمة لجنة السودنة الاسراع في السودنة وأن تكون هيئة غير مستقلة لا تفرض نتائجها على السودانيين وأن تكون لقرارات مجلس الوزراء والبرلمان الغلبة على قراراتها .

وبالنسبة لسلطات لجنة السودنة فقد ذكر الجانب المصري أنه يجب تزويد اللجنة بسلطات معينة اذ لو منح الحاكم العام سلطات غير محدودة فانه يستطيع تعطيل عمل اللجنة،ولذلك يتعين الاتفاق على سلطات لجنة السودنة أولا ثم تحديد سلطات الحاكم العام بعد ذلك .

جلسة ٦ فبراير ١٩٥٣ :

عاد السفير البريطاني في هذه الجلسة الى المراوغة والمماطلة من جديد ، فألقى بيانا استعرض فيه المراحل التي مرت بها المباحثات منذ ١٩٥١ وعرض لرأى الحكومة البريطانية في مشروع الاتفاق المصري المقدم في جلسة ٢٨ يناير السابقة وذكر بأنه بقيت مسألتان

لم يتم الاتفاق عليهما وهما الضمانات اللازمة للجنوب والسودنة ، واقترح أن يترك أمر الفصل بالنسبة لضمانات الجنوب الى السودانيين أنفسهم وأن تتم السودنة تحت اشراف دولى ، وتقدم باقتراحين مؤداهما ترك أمر الضمانات الى البرلمان السودانى ، كما أشار فى بيانه الى أن حكومته ترى أن يتضمن الاتفاق بروتوكولا ينص على أن للبرلمان السودانى حق مناقشة أحكامه وأنه فى حالة عدم موافقة مصر على هذا الرأى فان انجلترا ستصرح من جانبها بأنها توافق على أن يكون البرلمان السودانى حرا فى بحث الاتفاق وأن تكون آراؤه موضع الاعتبار .

وقد رد الجانب المصرى بأن للجنوبيين ضمانات تم الاتفاق عليها وهى أن يكون لهم وزيران فى مجلس الوزراء وثلاثة وعشرون عضوا فى البرلمان ، وأن يكون للحاكم العام سلطة وقف أى تشريع يضر بمصالحهم ، وهذه الضمانات كافية لصون مصالحهم ، واقترح الجانب المصرى تأجيل الاجتماع حتى يتسنى له بحث البيان والمقترحات المقدمة من الجانب البريطانى .

جلسة ١١ فبراير ١٩٥٣ :

أثار السفير البريطانى فى هذه الجلسة موضوع انشاء قاعدة بريطانية لخدمة الطائرات وتموينها وبروتوكول يقضى بأن يناقش البرلمان السودانى الاتفاق ، وقد رفض الجانب المصرى هذين الاقتراحين ، ذلك لأن قبول الاقتراح الأول معناه ابقاء القوات الأجنبية فى السودان تحت ستار قاعدة لخدمة الطائرات ، أما بالنسبة للبروتوكول فهو يضر بمصلحة السودان لأنه يمس أساس الاتفاق ، كما أن عرضه للبحث فيه مثار خلاف بين السودانيين .

وقد طلب الجانب البريطاني عقد اتفاق سرى بشأن قاعدة خدمة الطائرات ، ولكن الجانب المصرى رفض ذلك لأنه مخالف لميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا حاولت بريطانيا بكل الوسائل الاحتفاظ بالسـودان ولكنها لم تفلح أمام اصرار وصلابة حكومة الثورة التى آلت على نفسها محاربة الاستعمار وخلعه عن أرض الوادى .

وأمام هذا الاصرار من جانب الحكومة المصرية لم يجد السفير البريطانى بدا من أن يرسل برقية الى حكومته بآراء الجـانب المصرى .

جلسة ١٢ فبراير ١٩٥٣ :

ذكر السفير البريطانى بأنه تلقى برقية من حكومته تخول له التوقيع على اتفاق السودان ، وأنه بالنسبة لانشاء قاعدة خدمة الطائرات وتموينها فان ايدن Eden لا يرى فى صيغة الاتفاق مانعا من الاتصال بهذا الشـأن مع حكومة السودان عندما يحين الوقت لذلك .

وهكذا تم فى هذه الجلسة توقيع الاتفاق بشأن اقامة الحكم الذاتى فى السودان وممارسة السودانيين حق تقرير المصير ، وقد وقعه عن الحكومة المصرية اللواء محمد نجيب وعن حكومة المملكة المتحدة السير رالف ستيفنسون .

والواقع ان هذا الاتفاق يعتبر أول نصر لحكومة الثورة فى مصر على بريطانيا ، وكانت المسـألة الثانية هى جلاء القوات

البريطانية عن منطقة القنال ، حتى تتطهر كل أرض الوادى من قوات الاحتـــلال .

وقد باركت الدول العربية هذا الاتفاق وخرجت الصحف تعبر عن تأييدها لهذه الخطوة الجبارة فى طريق استقلال شعب وادى النيـــل .

فقد قال مستر ايدن Eden فى مجلس العموم فى ذلك اليوم (١٢ فبراير) ان التحرك المصرى غير الموقف تماما وأن بريطانيا غير قادرة على ايجاد أى بديل للمفاوضات غير ذلك ، ولذلك فانه من الأفضل من الآن أن نصل الى اتفاق مع المصريين ، ووصف الاتفاقية بانها تسوية ملائمة للمســألة السودانية التى أفسـدت علاقات بريطانيا مع مصر،وأنها ستسهم كثيرا فى مستقبل السودان نفسه ، وقد رد على سؤال موجه من Captain Waterhouse بان الاتفاقية تركت الســـودانيين أحرارا لينضموا الى الكومنولث البريطانى لو أرادوا ذلك . وقد أذاع اللواء محمد نجيب عن طريق الاذاعة فى ١٦ فبراير رفضا شديد اللهجة حول تفسير مستر ايدن لهذه الاتفاقية مؤكدا ان أى محاولة لجر السودان الى الكومولث البريطانى ستبطل الاتفاقية التى تجيز فقط اما اتحاد السودان مع مصر واما الاستقلال التام (١٩) .

الفصــــل الثـــالث

اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣

وأثرها على العلاقة بين شطرى الوادى
وعلى مستقبل الســودان نفسه

يستحسن قبل أن نتناول أثر تلك الاتفاقية على العلاقة بين شـــطرى الوادى ، أن نلقى نظرة عامة على بنودها ، لنرى كيف تضمنت حلا نهائيا لمشكلة السودان وأزالت العقبة التى كانت تقف دائما فى طريق الوصول الى أى اتفاق كامل بين مصر وبريطانيا .

فقد نصت هذه الاتفاقية على الأحكام التالية :

١ ـ خلق فترة انتقال قدرها ثلاث سنوات .

٢ ـ اعتبار هذه الفترة تمهيدا لانهاء الادارة الثنائية وتصفيتها .

٣ ـ يحتفظ السودانيون أثناء هذه الفترة بسيادة بلادهم حتى يتم لهم تقرير المصير .

٤ ـ يكون للحاكم العام أثناء تلك الفترة السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى الذى اتفق عليه الطرفان (مصر وبريطانيا) وتعاونه لجنة

خماسية تسمى لجنة الحاكم العـام ، مكونة من اثنين من السودانيين وعضو مصرى وعضو بريطاني وثالث باكستانى .

٥ ـ الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا .

٦ ـ تقوم فى هذه الفترة جمعية تأسيسية منتخبة وظيفتها :

(أ) تقرير مصير السودان اما بالارتباط مع مصر على أية صورة واما الاستقلال التام (٢٠) .

(ب) اعداد دستور للبلاد يتلاءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الشأن ووضع قانون لانتخاب برلمان سودانى دائم .

٧ ـ انسحاب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من أجل تهيئة جو محايد لتقرير المصير ، وذلك فور اصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لذلك .

٨ ـ تأليف لجنة مختلفة أخرى مكونة من خمسة أعضاء ، ثلاثة من السودانيين وعضو مصرى وآخر بريطانى لسودنة الوظائف فى الادارة والجيش .

٩ ـ تأليف لجنة مختلطة ثالثة مكونة من سبعة أعضاء ، ثلاثة من السودانيين وعضو من كل من بريطانيا ومصر والولايات المتحدة والهند للاشراف على عملية الانتخابات (٢١) .

١٠ـ تعهدت مصر وبريطانيا باحترام قرار الجمعية التأسيسية ، فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وأن تقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار (٢٢) .

وقد حرصت مصر كل الحرص على تنفيذ هذه الاتفاقية نصا وروحا ، تاركة كل الحرية لشعب السودان فى تقرير مصيره .

وعندما بدأت الانتخابات أظهر كل من الحزبين السودانيين وجهة نظره كاملة وصريحة،فبينما كان ينادى حزب الاتحاد الوطنى برئاسة اسماعيل الأزهرى بوجهة النظر الاتحادية مع مصر فى اتحاد فيدرالى ، كان حزب الأمة ينادى بمبدأ الاستقلال التام عن كل من مصر وبريطانيا .

وكانت النتيجة بأغلبية ساحقة للحزب الأول ، وقد حسب الشعب بأن وحدة مصر والسودان قد قامت بالفعل وليست المسألة أكثر من مسألة زمن تقتضيها طبيعة الاجراءات التى تؤدى الى هذا الاتحاد ، وتولى الوزارة حزب الاتحاد برئاسة الأزهرى .

وقد عزت الدعاة البريطانية وحزب الأمة نجاح الاتحاديين الى تدخل مصر فى الانتخابات ونقضها للاتفاقية ، فيقول هسلوب (Hyslopp) ان الدعاية المصرية كانت على أشدها فى السودان بعد توقيع الاتفاقية ، وفى أقل من عام أنفقت حكومة الثورة فى مصر أكثر من ٣٠٠ ـ ألف جنيه فى الرشاوى وفى المنح الدراسية ، وقد روجت تلك الدعاية للأحزاب التى تطالب بالوحدة ، ووجهت مصر الدعوة الى بعض السياسيين والصحفيين من الشباب لزيارة القاهرة على نفقتها الخاصة ، وبصفة عامة فقد كان هناك نوع من القذف ضد الاستعماريين البريطانيين وضد حزب الأمة الموالى لبريطانيا (٢٣) .

على أية حال ألف حزب الاتحاد الوطنى قبل نهاية ١٩٥٤ لجنة من عشرة من أعضائه لفحص مسألة شكل الحكم القادم لوضع قرار فيه وعرضه على الهيئة العامة للحزب ، وأشارت اللجنة بوجوب التخلى عن مسألة الاتحاد مع مصر والموافقة على اقتراح باستقلال السودان (٢٤) .

وفى ١١ يناير ١٩٥٥ ، أتمت لجنة السودنة بحث المناصب الحـــكومية فى جميع الوزارات ، وأبلغت حكومة السودان دولتى الحكم الثنائى بقرار الجمعية التأسيسية بالرغبة فى مزاولة حق تقرير المصير ، وبادرت مصر وبريطانيا بقبول قرار الجمعية .

وفى ٩ نوفمبر غادرت قوات الدولتين السودان نهائيا ، وزادت الحكومة المصرية بأن تركت للسودان جميع الأسلحة الثقيلة التى كانت تخص جيشها .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر مجلس النواب قرارا مستندا الى قرار لجنة العشرة بأن الأمر لا يدعو الى اجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم فى السودان وأنه يعتبر جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان استقلالا له .

وأعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية السودانية ابتداء من ذلك اليوم وأبلغت ذلك الى دولتى الحكم الثنائى ، وفى نفس الجلســـة قررت الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية لتضع الدستور النهائى للسودان .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ أقر البرلمان الدستور المؤقت الذى أصبح نافذ المفعول من أول يناير ١٩٥٦ .

وبادرت دولتا الحكم الثنائى الى الاعتراف بالوضع الجديد فى السودان ، وقد طلبت الحكومة المصرية من حكومة الســـــودان أن تتعاون معها فى كل الخطوات الضرورية لتصفية الادارة الثنائية فى الســــودان (٢٥) .

وفي ١٩ يناير ١٩٥٦ أصبح السودان عضوا في جامعة الدول العربية وفي ١٢ نوفمبر قبل عضوا في هيئة الأمم المتحدة (٣٦) .

مما تقدم رأينا كيف كانت بريطانيا تحاول بكل الوسائل قطع العلاقات الأخوية بين شعبي وادي النيل ، والعمل على الاحتفاظ بالسودان وابعاده عن مصر وربطه بالكومنولث البريطاني .

ورأينا كيف كان البريطانيون يطالبون بفصل قضية السودان عن قضية الجلاء عن مصر وأن يعطى السودانيون حقهم في تقرير المصير ظنا منهم أن أعوانهم في السـودان سـيقفون مؤيدين لهم ولسياسهم وسينتصرون لهم اذا ما أعلن حق تقرير المصير الذي أدى لتعدد المفاوضات الفاشلة بين مصر وبريطانيا حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو التي عالجت القضية بطريقة مغايرة تماما عن الطريقة السابقة للثورة .

فقد عكفت الثورة على حل مشكلة السودان قبل مشاكل مصر نفسها اذ أكدت لبريطانيا في أغسطس ١٩٥٢ بعد أقل من شهر من قيام الثورة بأنها توافق على فصل قضية السودان عن قضية مصر ، وبذلك حطمت الصخرة التي كانت تتحطم عليهـا المفاوضات ، الأمر الذي جعل مشكلة السودان تسارع الى نهايتها بفضل ذلك الموقف الجريء الذي وقفته الثورة المصرية مستندة على حق الشـعب السوداني في تقرير مصيره .

وكانت مصر أول دولة في العالم تعترف باستقلال السودان الشقيق وتباركه ايمانا منها بأن استقلال السودان هو استقلال لمصر .

ويبدو أن حكومة الثورة نظرت الى مشـــكلة السودان نظرة واقعية وأولتها اهتماما كبيرا وعالجت المشكلة بمنطق ومفهوم ما أتت به الحرب العالمية الثـانية من مبـادىء فى حرية تقرير مصـــير الشعوب ، فحرصت كل الحرص على أن يحقق شعب الســـودان الشقيق رغبته فى مستقبل بلاده بالارادة الحرة ، وأن الذى يهمها فى المقام الأول هو القضاء على الوجود البريطانى فى الجنوب .

فالسودان يمثل ظهير مصر وهو العمق الحقيقى لها ، ورأت الثورة أنه لابد من الاطمئنـــان على ذلك الظهير من الدســـائس والمؤامرات الاستعمارية حتى تستطيع ان تنطلق فى تحقيق أهدافها القومية ، تلك الأهداف التى تصدم الاطماع الاستعمارية البريطانية فى الشرق العربى (٢٧) .

فقد كان كثير من المسئولين البريطانيين يأملون على الأقل ان يصبح السودان مرتبطا مع بريطانيا بمعاهدات على غرار المعاهدات التى كانت مبرمة بينها وبين الأردن أو بينها وبين ليبيا ، حتى تحافظ بقدر الامكان على مصالحها فى افريقيا ، وليحس الشعب المصرى بقبضة يدها على مصادر مياه النيل .

ولكن حكومة الثورة حالت دون ذلك وسجلت فى الاتفاقية حق تقرير المصير للشعب السودانى وأحاطته بالضمانات الكافية وقررت مبدأ وحدته كاملة حتى تقضى على كل آثار الاستعمار فى البلاد .

فقد أتاحت هذه الاتفاقية للسودان فرصة الاستقلال السياسى والاقتصادى بالمعنى الكامل .

فمن الناحية السياسية انفتح السودان العربى الافريقى على العالم العربى خاصة وعلى العالم الخارجى عامة ، واستطاع أن يمثل

في المؤتمرات الدولية حتى قبل اعلان استقلاله ، فقد سافر رئيس الوزراء السوداني الى المؤتمر الآسيوى الافريقي في ١٠ ابريل ١٩٥٥ للاشتراك في المؤتمر ، وانضم الى جامعة الدول العربية ليشترك في مواجهة الصهيونية والامبريالية مع شقيقاته العربيات . كما أصبح عضوا في الأسرة الدولية ليسهم في تحقيق السلام العالمي . كما انه بحكم موقعه في قلب القارة وأشرافه على البحر الأحمر أصبح السودان المستقل دعما للحركات التحررية في كل أفريقيا ضد جميع أنواع الاستعمار .

ومن الناحية الاقتصادية تمكن السودان المستقل أن ينطلق في تطوير اقتصادياته الى أبعد الحدود ـ بقدر امكاناته المتاحة ـ فلم يعرف السودان في عهد الادارة الانجليزية من الغلات النقدية الا القليل مثل القطن والصمغ العربي ، وكان القطن هو الغلة الأولى التي يعتمد عليها السودان في صادراته ، وكثيرا ما كانت تتحكم بريطانيا في تلك الغلة النقدية ، وأهملت الموارد الطبيعية المتعددة دون استغلالها بهدف تخلف البلاد واضعافها .

ولكن السودان المستقل سيعمل على استغلال الأرض التي تربو على ٢٠٠ مليون فدان ولم يكن يزرع منها الا ستة ملايين من الأفدنة ، وسينوع غلاته الزراعية بدلا من قصرها على القطن والغلات الغذائية فقط،وسيهتم بالانتاج الحيواني ، فهناك الملايين من رؤوس الماشية بامكانها أن تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات السودان لو توافرت وسائل العناية بها من علاج ومرعى ، ورغم أن السودان يحتوى على ٨٠ مليون فدان صالحة للمرعى ، فلم يكن يصدر الا القليل من الماشية ، وباستغلال الثروة الحيوانية استغلالا طيبا يستطيع السودان أن يسد النقص في كل الدول العربية من لحوم (٢٨) .

كما يستطيع السودان المستقل أن يهذب من أشجار الغابات ويحولها الى غلات نقدية مثل الصمغ وخلافه ، وأن ينطلق فى التصنيع والتنقيب عن المعادن فى أرضه الواسعة .

فالواقع ان هذه الاتفاقية أتاحت العديد من الفوائد للسودان، فبجانب النواحى السياسية والاقتصادية فانه سيقضى على المشاكل الداخلية التى زكاها الاستعمار قبل رحيله مثل القبلية والتخلف الاجتماعى بصفة عامة وأن يزيد من التعاون بين الجنوبيين والشماليين فى اطار الســـودان الموحد ليعوض التخلف الذى سببته الادارة الانجليزية ولتلحق البلاد بركب الحضارة والتقدم .

والواقع ان هذه الاتفاقية لم تخدم السودان فقط كما رأينا ، بل خدمت مصر أيضا وذلك بالتخلص من الاستعمار الانجليزى فى السودان وتنشيط العلاقات الطيبة بين الشعبين المصرى والسودانى على قدم المساواة .

ونحن نلاحظ أن كل الحكومات التى حكمت السودان فى فترة الادارة الثنائية لم تســـتطع أن تقضى على العلاقات الأخوية بين شعبى الوادى ، تلك العلاقات التى تفرضها الظروف الطبيعية التى لم تهيىء لأى اقليمين من عوامل الاتصال والاندماج مثلما هيأت لمصر والســـودان .

واذا كانت طبيعة الاقليمين مهيأة من قبل نفسها لتحقيق التكامل بين البلدين ، فلماذا لا يستجيب الانسان الذى يعيش على أرضهما لتحقيق ذلك التعاون المثمر لفائدة الشعبين المشتركة .

والحقيقة ان الاستعمار هو السبب الأول والرئيسى فى افساد جو العلاقات بين القطرين الشقيقين ، وان اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣

تعتبر بداية لنهاية مرة وأليمة عاشها شعبا الوادى فى ظل الاحتلال البريطـــانى .

وقد ادعى هارولد ماكمايكل Harold Macmichael فى كتابه « السودان » فى تحليله لتلك الاتفاقية ، أنها تحمل كثيرا من نقاط الخطر المتمثل فى الضعف الشامل والخطير لسلطات الحاكم العام خاصة تجاه الجنوبيين الذين لم يكونوا طرفا فى الاتفاقية،ويعبر عن شعورهم بالحاجة الماسة لوجود ضمانات كافية لعدم خضوع مصالحهم للشماليين المسلمين المثقفين .

ويعزو اصرار مصر على ضرورة تنفيذ سودنة الادارة والجيش ـ الى الرغبة فى اجلاء كل البريطانيين من السودان ـ وان ذلك كان الثمن لقبولها مبدأ حكومة ذاتية للسودان .

والغريب ان ماكمايكل يناقض نفســـه مثله كمثل غيره من الكتاب الغربيين المتحيزين بقوله بأنه ليس فى السودان العدد اللازم من السودانيين لتغطية المصـــالح والادارات الحكومية ، وفى نفس الوقت يشبـــيد بالأعمـــال الجليلة التى قام بها البريطانيون فى الســـودان .

فاذا كانت بريطانيا حقا تنوى منح السودان حكومة ذاتية فلماذا لم تعمل حسابها لذلك اليوم الذى يحصل فيه السودانيون على الحكومة الذاتية باعداد السودانيين لتولى مهمام شئون بلادهم .

ولكن طبيعة الاستعمار فى أى مكان هى ترك الشـــعوب فى تخلفها حتى تضطر الى الاستعانة به .

وينصح هارولد ماكمايكل نفسه السودانيين بضرورة الاحتفاظ بالموظفين البريطانيين للقيام بالأعمال المهمة في البلاد (٢٩) .

وباختصار يمكن أن نعتبر هذه الاتفاقية أول نصر للسودان ومصر معا على بريطانيا ، وكفاها أنها كانت أول ضربة للقضاء على الوجود البريطاني في البلاد ، ومن ثم فتح البـــاب لايجاد تكامل مصري سوداني في الامكان أن يخـــرج الى حيز الوجـود بالارادة الشعبية الحرة .

فقد أصبح هذا التكامل ـ بعد أن تخلص الوادي من المعوقات التي كانت تتمثل في الاستعمار ـ ضرورة حتمية يفرضها الواقع الذي نعيش فيه ، وذلك لمواجهة التحدي الاستعماري للأمة العربية وللمساهمة في التقدم الاجتماعي والوحدة العربية الشاملة .

ولكن كيف يتحقق هذا التكامل بين البلدين ؟ فالمتتبع لتاريخ وادي النيل ، يخرج منه بان مصر والسودان أثر كل منهما في الآخر وتأثر به منذ أقدم العصور ، فكانت مصر هي النافذة التي يطل منها السودان على حضارة البحر المتوسط ، كما كان السودان هو الجسر الذي ربط بين تلك الحضارة والحضارة الافريقية ، وان ما يحدث في احداهما من خير أو شر يصيب الأخرى ، وظل اقتصاد كل منهما مرتبطا بالآخر الى حد بعيد من أقدم العصور حتى وقتنا هـــذا .

وكان الاستعمار يضع كافة العراقيل أمام تقارب الشعبين لأنه كان يدرك عن يقين ان ترك العلاقات بين الشـــعبين على طبيعتها سيؤدي الى خلق وحدة قوية تناهض أطماعه الاستعمارية ليس في العالم العربي فقط بل في كل قارة أفريقيا .

ولكن بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو واستقلال السودان وعودته الى عروبته برزت ثلاث حقائق نابعة من واقع الشعبين .

أولا : ان مصر أصــــبحت منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ طليعة النضال العربى الحديث وركيزته .

ثانيا : ان السودان ـ بعد استقلاله ـ أصبح بحكم موقعه وامكاناته المعروفة والكامنة هو أكثر البلاد العربية قدرة على مساندة موقف مصر فى نضالها العربى بل الافريقى .

ثالثا : قرر الشعب المصرى بعد قيام ثورته أن يقود النضال العربى الافريقى ، ويحتم النضال المشترك ترجمة الروابط الأزلية بين الشعبين الى مزيد من الوحدة الثورية للوصول بالثورة العربية الافريقية الى غاياتها المظفرة .

بجانب ذلك وفضلا عن عوامل الجنس واللغة والدين والعادات، عوامل أخرى تدعو الى تقوية ذلك التكامل بين الشعبين لما يعود عليهما من فوائد مشتركة .

فموقع مصر والسودان فى وحدة جغرافية واحدة لاحتوائهما على الجزء الأكبر من حوض نهر النيل ، وهى وحدة تضم خمسة أقاليم مناخية رئيسية لكل اقليم امكاناته الاقتصادية فى مجالات الثروة النباتية والحيوانية والزراعية ، ويربط النيل هذه الأقاليم جميعها مما يستوجب تضافر الشعبين ـ المصرى والسودانى ـ خاصة بعد أن انتفت الأسباب التى كانت تعكر صفو العلاقات بينهما (٣٠).

كما أن التوزيع السكانى فى البلدين يعكس تباينا شديدا ، فبقدر ما تعانى مصر من تزاحم السكان فى شريط الحياة الضيق من

المعمور المصرى على ضفاف النيل ، بقدر ما يعاني السودان من قلة السـكان .

واذا كانت اتفاقية ١٩٣٦ عالجت هذه النقطة ونصت على السماح بهجرة المصريين للسودان ، الا أنها لم تنفذ بالمعنى المفهوم فقد وضعت حكومة السودان الانجليزية كافة الصعوبات أمام المصريين للحد من نشـاط الهجرة والاقامة بالسـودان ، بينما كانت تجلب عناصر الفلاتا من غرب أفريقيا وتوطنهم فى المناطق الزراعية خاصة فى الجزيرة .

ولكن من الممكن الآن دراسة هذا الموضوع على أسس علمية سليمة لتخفيف الضغط على المعمور المصرى ، ولتزويد مراكز المعمور السودانى ومساحاته الواسعة الحالية لتوفير الأيدى العاملة اللازمة لاستغلال ثروات السـودان المعروفة والكامنة خاصـة ان فى منطقة السدود فى جنوب السودان دلتا ثانية تعادل دلتا مصر ان لم تكبرها مساحة .

والمتتبع لتاريخ السودان يرى انه من أقطار الجذب للهجرة قديما وحديثا لامكاناته الواسعة ، فقد هجرت اليه العناصر الحامية الممثلة فى البجة عن طريق باب المندب ، والعناصر السامية عن طريق مصر كما كان لمواجهته لشـبه الجزيرة العربية أن هجرت بعض القبائل العربية اليه عن طريق البحر الأحمر ، واستقر الجميع فيه وأصبحوا يشكلون بجانب السودانيين الأصليين الشعب السودانى الحـالى .

والذى يهمنا فى هذا المجال الهجرات الحديثة التى توافدت الى السودان خاصة من غرب افريقيا ، وادعى الكثير منهم الجنسية السودانية دون اثباتها ، واستقروا بالسـودان بمسـاعدة الادارة

الانجليزية السابقة رغم أنهم هاجروا من بلاد لا تعانى ضغطا سكانيا كما تعانيه مصر ، ولكن كان الهدف من ذلك هو خلق دولة داخل دولة السودان ينتمي مواطنوها الى شعوب متعددة من غرب أفريقيا أى نفس الهدف من خلق دولة اسرائيل فى العالم العربى .

كما أن هذه الهجرات بطبيعتها لم تقدم للسودان فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لمستوى المهاجرين الحضارى ولصعوبة انصهارهم فى المجتمع السودانى ، فقد عبر بعض الأعضاء من المجلس الاستشارى لشمالى السودان عام ١٩٤٧ عن الضرر الكبير الذى يلحق بالسودان نتيجة هجرة العمال الأجانب اليه ، وذكروا ان هذا الاجراء غير مقبول لدى السودانيين (٣١) .

ولكن هجرة المصريين للســـودان بالاضافة الى أنها تخفف الضغط على المعمور المصرى فان السودان بلا شك سيستفيد فى مجالات الزراعة والصناعة والتقدم الاجتماعى ، وهذا ما يعطيه دفعة قوية للحاق بركب الحضارة العالمية .

فالطبيعـة اذن هى التى خلقت من الاقليمين وحـدة اقليمية متكاملة منذ أقدم العصـور ، والتاريخ ملىء بالأدلة والبراهين على ذلك ، وقد تسبب الاستعمار فى فصم عرى الوحدة بينهما .

ولعل الظروف الراهنة وقيام دولة الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا تسرع بانضمام السودان الى تلك الدولة الاتحادية ، حتى يعيد التاريخ نفسه فى تسجيل العلاقات الأخوية الطاهرة بين البلدين الشقيقين ـ مصر والسودان ـ لخير الشعبين .

الهـــــوامش

(١) من بيانات الثورة : مطبوعات حكومية .

(٢) ميثاق العمل الوطنى ، ص ٤٤ .

(٣) فلسفة الثورة ، ص ١٢ .

(٤) انداينجى سبنهول : القومية الأفريقية ، ص ١٣٣ .

(٥) دفع الشعور القومى شابا من بورسعيد لا يتعدى عمره ١١ عاما يدعى نبيل منصور وكان طالبا بالسنة الثالثة الابتدائية أن يثار لمواطنيه حين رأى الانجليز يصرعون الأهالى فى بورسعيد برصاصهم فتسلل فى جنح الظلام بين الأسلاك الشائكة الى خيام أحد المعسكرات البريطانية وأشعل النار فى الخيام بالقاء خرق مشتعلة مبللة بالبترول ، واشتعلت النيران فى عشرين منها وتعالى منها اللهب حتى لمحه الانجليز فاطلقوا عليه الرصاص ومات شهيدا فى ١٦ أكتوبر ١٩٥١ ، وهذا مثل واحد من أمثلة البطولة المتعددة للشباب المصرى .

(٦) البنك الأهلى : مجلة النشرة الاقتصادية ، مجلد ٥ ، ص ٥٢ .

(٧) نقلا من المذكرة التفسيرية لقانون الاصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٨) من مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٢ .

(٩) الصادق المهدى : جهاد فى سبيل الاستقلال ، ص ٩٦ ــ ١١٧ .

(١٠) Mekki. Shibeika : Op. Cit., p. 488.

(١١) يلاحظ أن هذا الاتجاه من حكومة الثورة يخالف سياسة الحكومات المصرية السابقة التى كانت تتمسك بحق السيادة على السودان وعلى عدم فصل المسألة السودانية عن مسالة الجلاء عن مصر .

(١٢) الكتاب الأخضر ، ص ٢٩٣ ــ ٢٩٦ .

(١٣) Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 295.

(١٤) الكتاب الأخضر ، ص ٣٠٠ ــ ٣٣٥ .

(١٥) وهى حزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الوطنى الاتحادى والحزب الوطنى .

(١٦) Mekki, Shibeika, Op. Cit., p. 489.

(١٧) Holt ; P.M. Op. Cit., p. 180-162.

(١٨) Macmichael, Sir Harold., Op. Cit., p. 216-217.

(١٩) Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 295-299.

(٢٠) ذكر صلاح سالم فى مذكراته بجريدة الشعب بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٥٦ انه من الخطأ النص فى الاتفاقية على تخيير السودانيين عند تقرير المصير بين الاستقلال التام والاتحاد ، واضاف بانه لم يكن من السهل أن يتبين المفاوضون المصريون ذلك عند وضع الاتفاقية ذلك لأن انجلترا كانت خلال حكمها للسودان قد لوثت كلمة (الاستقلال) فى نظر الرأى العام السودانى بوجه عام ، حتى آمن زعماء الاتحاد فى السودان ومصر بأن الاستقلال الذى تمنحه انجلترا هو استقلال مزيف ، ولكن حينما بعدت انجلترا كلية عن السودان بدأت كلمة الاستقلال تأخذ شكلا جديدا فى أعين الكثير من السودانيين فلم تعد تلك الكلمة الملوثة التى انطبعت فى عقولهم فى الماضى عندما كانوا يرون أن انجلترا تهيء لها السبيل مع بقاء حكمها واستعمارها للسودان ، بل بدأت تتطهر هذه الكلمة بعد خروج الانجليز من السودان قبل تقرير المصير ، وأخيرا وقفت كلمة الاستقلال الواضحة المطهرة وجها لوجه أمام كلمة غامضة هى كلمة (الاتحاد) ثم بدأت الجهود تبذل فى تلويث هذه الكلمة وكانت الدعاية ان الاتحاد هو نوع جديد من انواع السيطرة على السودان واستعمار مصر له .

(٢١) تنفيذا لهذه الاتفاقية أصدر الحاكم العام قانون الحكم الذاتى فى مارس ١٩٥٣ .

(٢٢) سننشر نصوص هذه الاتفاقية وملاحقها مع ملاحق البحث الأخرى فى نهاية الرسالة .

(٢٣) Hyslop, John. Eudan Today, p. 19.

وكذلك Duncan : J.S.R. The Sudan's Path to independence, p. 160.

(٢٤) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

(٢٥) بعث الرئيس جمال عبد الناصر فى أول يناير ١٩٥٦ خطابا إلى السيد اسماعيل الأزهرى يتضمن أن الحكومة المصرية عملا بنواياها التى جاهرت بهـا

وبمسعاها الذى جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فورا الاعتراف به دولة مستقلة ذات سيادة وقد أصدرت تحقيقا لهذا الاعلان المرفق كما اعتمدت نيابة عنها السيد الاميرالاى أركان الحرب عبد الفتاح حسن لتقديم هذا الاعلان ٠

(٢٦) محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى ، ص ٤٣٦ ٠

(٢٧) جاء فى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى باندونج ١٩٥٥ أن من بين أهداف ثورة ٢٣ يوليو محاربة الاستعمار ومحاربة السيطرة على الشعوب واستغلالها وبحقها فى تقرير مصيرها ٠

(٢٨) الصياد وسعودى : مرجع سابق ، ص ٢٩٤ ٠

(٢٩) Macmichael, Sir Harold. Op. Cit., p. 214-226.

(٣٠) Macmichael, Sir Harold. The Anglo-Egyptian Sudan from within.

وكذلك محمد عوض محمد : السودان الشمالى ، ص ١٦٠ ـ ١٦١ ٠

(٣١) Fabunmi, L.A. Op. Cit., p. 129.

خاتمـــــة

رأينا فى العرض السابق الظروف التى أدت الى ابـــرام معاهدة ١٩٣٦ واثر هذه المعاهدة على علاقة السودان بمصر من الناحيتين العملية والقانونية ، وكيف أنها كانت عاملا رئيسيا فى تنشيط الروح الوطنية فى السودان ، فقد نتج عنها ظهور مؤتمر الخريجين العام .

ثم عرضنا كل أدوار المفاوضات المتعاقبة التى أجرتهـــا الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية حول مسألة السودان ، وما انتهت اليه من فشل بسبب تمسك مصر بسيادتهـا على السودان .

ثم تناولنا الخطوط العريضـــة للسياســـة الانجليزيـــة فى السودان التى هدفت الى فصله عن مصر وتفتيت وحدة السودان نفسه وعدم الاهتمام بتطوير البلاد رغم مواردها العديدة ، واعداد السودان بصفة عامة لضمه الى الكومنولث البريطانى .

ثم عرضنا لقيام حكومة الثورة فى مصر ومعالجتهـا مسألـة السودان بمفهوم جديد ، فقد كانت سياستها تهدف الى التخلص من الاستعمار البريطانى وارساء قواعد الحكم الوطنى الصميـم واحترام رغبة السودانيين فى تقرير مصيرهم ، وعلى هذا الأساس

دخلت حكومة الثورة فى مفاوضات مع انجلترا انتهت بابرام اتفاقية (١٢ فبراير ١٩٥٣) التى نصت على الاعتراف بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره اما بالانضمام الى مصر واما بالاستقلال التام بعد فترة انتقال لتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير .

ويلاحظ أننا أشرنا فى أكثر من موضع الى الروابط العديدة التى تربط بين شعبى الوادى وأهمها رباط نهر النيل الذى يعتبر عصب الحياة لكل من الاقليمين ، الأمر الذى جعل المصريين يهتمون به اهتماما كبيرا ، ويقيمون على ضفافه العديد من المشروعات مثل خزان أسوان وخزان سنار وخزان جبل الأولياء وغيرها من المشروعات الأخرى التى شغلت المهندسين ووزارة الأشغال المصرية والاقتصاديين للفائدة من مياهه لصالح كل من مصر والسودان ، هذا الاهتمام الذى جعل بريطانيا تتخذ من مشكلة مياه النهر عاملا قويا للضغط على مصر والتلويح به دائما لارغامها للسير فى فلكها الاستعمارى .

والواقع نه لم تحدث مباحثات بشأن مياه النيل فى الفترة موضوع البحث تستحق الاهتمام ، حقيقة قد أبرمت اتفاقية بين مصر والحكومة السودانية فى عام ١٩٢٩ واقتصرت فقط على بيان أسس تقسيم المياه وتعيين الحصص لكل من الطرفين وكانت هذه الاتفاقية أساس تنظيم المياه ومسائل الرى بين البلدين فيما بعد .

وقد رأينا أن معاهدة ١٩٣٦ ومعاهدة ١٢ فبراير ١٩٥٣ لم تتعرضا لهذه المسائل ، واستمر العمل بها حتى ابرام اتفاقية جديدة فى عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان اتفق فيها على انشاء خزان السد العالى كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل ، وكذلك على انشاء خزان الروصيرص وذلك

للإفادة من المياه الضائعة فى البحر المتوسط لما يعود على البلدين نتيجة ذلك من فوائد مشتركة .

ولكن فى عام ١٩٥٠ جرت مباحثات فنية بين ممثلى الحكومة المصرية والحكومة السودانية بشأن رفع منسوب الاحتياطى فى سنار وبناء سد عند الشلال الرابع بالقرب من مروى واحتياجات السودان المقبلة من مياه النيل ، وتوصل الطرفان الى اتفاق يقضى بما يلى :

١ — للسودان أن يرفع احتياطى المياه فى سنار بمقدار متر فى السنين التى تكون فيها المياه منخفضة جدا وذلك بشروط خاصة .

٢ — لمصر أن تبنى سدا عند الشلال الرابع والتزم السودان بأن يقدم المساعدات اللازمة لذلك ، كما فى حالة جبل الأولياء .

٣ — وعندما يحين الوقت ستجرى مناقشة فنية ، تقرر نصيب السودان ومصر وبالنسبة للمياه الزائدة الناتجة من اتمام المشروعات الجديدة ومنها السد عند الشلال الرابع .

ولعل الأيام المقبلة تشهد اهتماما أكبر باستغلال مياه النيل لتحضير ملايين الأفدنة فى مصر والسودان وتوليد طاقات كهربائية للاستفادة منها فى بعض المشروعات الحيوية ، في البلدين ، الأمر الذى يبرر أهمية التكامل والارتباط والتعاون بين الشعبين لتسهيل تنفيذ تلك المشروعات المهمة .

ولا شك فى أن الشعبين فى شطرى الوادى يدركان ذلك تمام الادارك ، فالأمل وطيد في أن يحمل المستقبل المزيد من التعاون فى سبيل خير البلدين .

تقييم بعض مراجع البحث

أشرنا فى المقدمة الى خطورة تاريخ فترة هذا البحث لحداثتها وعدم وجود المراجع العربية الكافية فى علاجهـــا ، والحرص والحذر فى الاعتمادات على ما جاء فى بطون الكتب الأجنبية .

ولذا اضطر الباحث أن يعتمد أكثر ما يمكن على الوثائــق الأصلية ويقصد بها نصوص المفاوضات والملحقات والمذكــرات التفسيرية والكتب المتبادلة بين مصر وبريطانيا من ناحية ، وبين مصر وحكومة السودان من ناحية أخرى ، وعلى التقارير الرسميـــة المرفوعة من الأخيرة الى دولتى الحكم الثنائى فى فترة موضـــوع البحث ، بالاضافة الى تقارير اللجان الرسمية ومضابط البرلمان المصرى والبريطانى والمطبوعات الحكومية « المصرية والبريطانية والسودانية » وبعض القوانين المصرية فى هذا الخصوص .

وكذلك اعتمدت على الوثائق غير الرسمية ــ وان كـــانت لا تقل أهمية عن الوثائق الرسمية وأقصد بها خطب رجال السياسة وأحاديثهم وتصريحاتهم والبيانات والمذكرات التى قـــدمت منهـــم بجانب الكثير من الحقائق التى امتلأت بها الصحف المعاصرة .

أى أن مادة البحث الأساسية مستمدة من تلك الوثائق ، الأمر الذى جعل مهمة الباحث أكثر مشقة وصعوبة فى تجميع الأحـــداث

وترتيبها وتحقيقها وتمحيصها وتتبعها بالتفسير والتحليل ثم صياغتها فى قالب تاريخى علمى بعيدة عن العواطف ·

ولكن بجانب هذا وذاك ، فقد استفاد الباحث من بعض المراجع العربية والأجنبية الى حد كبير نذكر بعضها هنا :

اولا ـ المراجع العربية :

١ ـ زاهر رياض : السودان المعاصر (القاهرة ١٩٦٦) :

يشمل الكتاب تاريخ السودان منذ بداية العصر الحديث حتى استقلاله فى عام ١٩٥٦ ، وقد اعتمد الباحث عليه خاصة عند معالجته للباب الأخير ، حيث تطرق فيه المؤلف الى تاريخ الحركة الوطنية والمؤسسات الدستورية فى السودان والمفاوضات الأنجلو مصرية حتى اتفاقية ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ ·

وقد أعطانا المؤلف فى هذا الباب صورة عن تاريخ هذه الفترة ، وقد ساعد ذلك الباحث على الالمام بالخطوط العريضة لتاريخ هذه الفترة .

ويمتاز المؤلف بعرضه للوقائع بأسلوب جذاب مؤيد بالمادة التاريخية العلمية .

٢ ـ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (القاهرة ١٩٥٢) :

يشمل الكتاب دراسة تلك المفاوضات دراسة علمية عميقة مفيدة ، ولكنه للأسف الشديد توقف حتى معاهدة ١٩٣٦ .

ولكم تمنى الباحث لو أن الاستاذ غربال أخرج الجزء الثانى من كتابه ليتمم دراسة تلك المفاوضات حتى جلاء الاحتلال عن البلاد .

على أية حال ، فقد أفاد الباحث من تعليقات المؤلف التى تميزت بشمول النظرة وبعد المرمى ، خصوصا فى موقف الجانب المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ ، كما أن طريقته فى معالجة المفاوضات رسمت أمام الباحث منهجا فريدا فى المعالجة ، وقد حاول الباحث أن ينهج نفس الطريقة فيما يتعلق بالفترة التالية .

٣ ـ عبد الرحمن الرافعى : سلسلة تاريخ الحركة القومية (القاهرة ١٩٥١) :

أفاد الباحث من هذه السلسلة خاصة الجزء الثالث فى « أعقاب الثورة » وذلك بالوقوف على حالة مصر السياسية بصفة عامة ، الأمر الذى لا غنى عنه ، حتى يستطيع الباحث أن يدرس انعكاسات هذه الحالة على مسرح العلاقات المصرية البريطانية وتأثير ذلك على السودان .

وقد نهج الرافعى فى دراسته طريقة تتبع الأحداث من الناحية الزمنية معتمدا أكثر ما اعتمد على ما ورد فى الصحف مع تعليقه عليها بما يراه شخصيا سواء بالاستحسان أو الاستهجان وهذا ما يخالف فى نظرى الدراسة الاكاديمية ، ولكن بصفة عامة فقد أفاد الباحث بالوقوف على الخلفية التاريخية وعلى بعض الوثائق التى جمعها المؤلف فى كتبه .

٤ ــ محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان (الخرطــــوم ١٩٦٧) :

يشغل المؤلف منصب السكرتير الاكاديمى لجامعة الخرطوم ، ويعتبر خير من كتب عن هذه المشكلة من ابناء العروبة ، فقد اعتمد المؤلف الى حد ما على المراسلات التى كانت بين حكام الاقاليم فى الجنوب والحاكم العام فى الخرطوم ، وقد أفاد الباحث كثيرا من هذا الكتاب فى موضوعه .

ثانيا : مراجــــع اجنبيــة

١ ـ Fabunmi, L.A. : The Suda nIn Anglo-Egyptian Relations (London, 1960).

المؤلف من نيجيريا ، تخصص فى دراسة العلاقات الدوليــة فى جامعة متشيجان ويعتبر هذا الكتاب من أحسن الكتب الأجنبية التى اتيحت لى فرصة الاطلاع عليها فى هذا المجال ، فقد امتاز الكتاب بالدراسة العلمية العميقة الشاملة حيث اعتمد مؤلفه على بعض المصادر الرسمية والمراجع العربية والأجنبية والمقابـــــلات الشخصية فى الفترة الأخيرة ، واستطاع بأسلوبه السلس وتحليله للوقائع ونقده الموضوعى ، أن يأتى لنا بنتائج تاريخية محايــدة الى حد كبير .

وقد افاد الباحث كثيرا جدا من جميع أبواب الكتاب تقريبا .

٢ — Macmichael, Sir Harold : The Sudan (London, 1954)

كرس المؤلف معظم حياته العملية فى خدمة السودان ، فقد مثله فى مؤتمر السلام فى باريس عام ١٩١٩ ثم شغل منصب السكرتير المدنى فى السودان عام ١٩٢٦ ، وفى بعض الاحيان كان يحل محل الحاكم العام .

واعتمد المؤلف فى دراسته بجانب انطباعاته الشخصية على بعض المراجع الخاصة بالسودان وكذلك على بعض المطبوعات الرسمية .

ويعتبر الكتاب من المراجع الضرورية لمعرفة تاريخ السودان الحديث وافاد الباحث من الجزء الثانى فى مجال الاقتصاد والادارة ، ومن الجزء الثالث فى مجال العلاقات الانجلو مصرية حول السودان .

ويتصف الكتاب بالشمول فى العرض التاريخى بجانب التحليل واستنباط النتائج ، وكثيرا ما كان المؤلف يشيد بالادارة الانجليزية فى السودان ويتعرض بالنقد للمصريين ، فيجدر بأى باحث منصف ان يقرأ هذا الكتاب بحذر واحتراس .

٣ — Duncan, J.S.R. : The Sudan's Path to Independence (London, 1957).

كان المؤلف من العاملين البريطانيين فى السودان وهو ايضا مؤلف كتاب :

The Sudan, A Record of Achievement.

وقد افاد الباحث من الكتاب الأول خاصة الباب الثانى منه حيث تعرض المؤلف للسياسة البريطانية فى السودان والمفاوضات

الانجلو مصرية بشأنه ، وكذلك الباب الثالث حيث تطرق لظهور الروح الوطنية بين السودانيين .

وأفاد الباحث من الكتاب الثانى وبصفة خاصة الباب الرابع منه حيث تناول المؤلف بتوسع دراسة المنجزات التى انجزتهـا الادارة الانجليزية فى ميادين التعليم والاقتصاد والتطور السياسى فى السودان ، وتعتبر دراسة هذين الكتابين للمتخصص فى دراسة تاريخ السودان والادارة الانجليزية بصفة عامة ، ولكن يجب عدم الاعتماد على ما جاء بهما من معلومات اعتمادا كليا ، فكثيرا ما كان الكاتب يشتط فى هجومه على المصريين ويشيد بفضـل الادارة الانجليزية فى السودان .

٤ ـ Henderson, K.D.D. : The Making of the Modern Sudan (London).

كان المؤلف من العاملين أيضا فى خدمة السياسة الانجليزية فى السودان وهو ايضا مؤلف كتاب
Survey of the Anglo-Egyptian Sudan 1898 - 1944.

وقد عرض المؤلف فى الكتاب الأول دراسة عن حياة سـير دوجلاس نيوبولد (Douglas Newbold) فى السـودان ، وافاد الباحث على وجه الخصوص من الباب الثانى من الكتاب حيث عرض فيه المؤلف لتاريخ الادارة والحكومة المحليـة ومؤتمـر الخرجين والمجلس الاستشارى .

وعرض المؤلف فى الكتاب الثانى دراسة موسعة فى مجـال الخدمات العلمة والاقتصاد والادارة وتدريب السودانيين عـلى الحكم الذاتى ، وقد أفاد الباحث من كل هذه الموضوعات فيمـا يتعلق بفترة بحثه .

ويعتبر الكتابان دراسة شاملة عن تاريخ السودان فى عهد الادارة الانجليزية ، ولكنه كغيره من المؤلفين الاستعماريين يكيل النقد للمصريين لتدخلهم فى أمور السودان ويشيد بأعمال الادارة البريطانية لخدمة المجتمع السودانى ، فالقارىء يأخذ آراء المؤلف بحذر تام .

ملاحـــق

الاتفاقيات التى أبرمت بين مصر وبريطانيا

بشأن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٣

اولا : وفاق بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل :

حيث أن بعض اقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجـل ادارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخـر وعـدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة مـن الاحتياجات المتنوعة ·

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيـع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبيه الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالاقاليم المفتتحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولـــى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميـع الأراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

اولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ .

أو .

ثانيا : الأراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

أو ،

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحهـــا بالاتحـــــاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانيـــة)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيهـــا الا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثـــة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمـــر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عـــن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعـــــة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية ايلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحررها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو اية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشـــورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومـــة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العـــــالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر مـــن الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العـــام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من اية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية الا انه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو اية مينا اخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على اية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ، ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلانات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

الامضاءات :

(بطرس غالى) (كرومر)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل ان سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من اقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن .

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات .

وحيث أن عدم وجود محكمة اهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد الحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه .

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بمصر فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

امضاء　　　　امضاء
(بطرس غالى)　　　　(كرومر)

ثانيا : السودان فى معاهدة سنة ١٩٣٦ :

(١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ وملحقها :

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس فى نصوص هذه المادة اى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار الموظفين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

ملحق للمادة الحادية عشرة :

ما لم والى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو انه لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وان مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك اذا أريد انهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو انسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام اليها فيما بعد . وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما اذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

واذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق واريد انهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان الا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لاى اجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

جزء من المحضر المتفق عليه :

١٤ — من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الاولى من المادة الحادية عشرة أن يتقدم الحاكم العام الى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة والى الحكومة المصرية تقريرا سنويا عن ادارة السودان وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

١٥ — من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة انه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين فى وظائف السودان الرسمية خاضعا بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فان أحكام تلك الفقرة تسرى فورا بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين فى حكومة السودان الى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعا للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحيانا فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى اذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة انه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى ارسال جنود الى السودان فان الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور .

ثالثا : اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان :

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان ايمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة فقد اتفقنا على ما يأتى :

مادة ١ :

رغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد ، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل .

مادة ٢ :

لما كانت فترة الانتقال تمهيدا لانهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة ، ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣ :

يكون الحاكم العام ، ابان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٤ :

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى ترشح كلا منهم حكومته على ان يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلى :

(أ) الشئون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هـــذا القانون .

(ج) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسئولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمـر الى الحـكومتين المتعاقدتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذا الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ :

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثـة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحـدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ،

ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ، ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٨ :

رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودنة تتألف من :

(أ) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها اليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو او اكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

مادة ٩ :

تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ، ومع مراعاة اتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السودانى قرارا يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة ١٠ :

عند اعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لاقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

مادة ١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :

الأول : أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

الثانى : أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سودانى دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) أما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) واما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة ١٣ :

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ :

تصبح احكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

واقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا اختامهم عليه .

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .
عن الحكومة المصرية

توقيع (محمد نجيب) ختم
لواء (أ ٠ ح)

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

توقيع (رالف اسكراين ستيفنسون) ختم

وقد حررت منه صورتان تودع واحدة منهما محفوظات الحكومة المصرية وتودع الأخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا .

محضر متفق عليه

يتضمن رغبة الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا فى شأن تعيين وكيل وزارة فى السودان للقيام بمهام خاصة معينة .

بحثت الحكومة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا الرغبة فى انشاء منصب وكيل وزارة فى السودان يتولاه سودانى يعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء السودانى وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان فى المؤتمرات الدولية الفنية فحسب ، وتوصى الحكومتان الحاكم العام للسودان ومجلس الوزراء السودانى بانشاء هذا المنصب .

محضر متفق عليه

فى شأن ممارسة مهام الحاكم العام أثناء غيابه لوقت قصير عن السودان

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على أن يعتبر الحاكم العام أثناء غيابه لوقت قصير عن السودان مستمرا فى ممارسة مهامه الرسمية .

المراجـــــــع

اولا : وثائق اصليـــــة

١ — الحكومة الملكية المصرية — وزارة الخارجيـة : محـاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومـة المصرية وحكومة المملكة المتحدة القاهرة ١٩٥١

٢ — الكسندر كادوجان : النص الكامل للخطب التى القاها فى مجلس الأمن (مترجم) القاهرة ١٩٤٧

٣ — تقرير لجنة خبراء مشروعات الرى الكبرى القاهرة ١٩٤٩

٤ — جمهورية مصر — رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٩٤١ الى فبراير ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر) القاهرة ١٩٥٣

٥ — جمهورية مصر — القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ القاهرة ١٩٥٥

٦ — حكومة السودان : تقارير عن ادارة حكومة السودان عن اعوام ١٩٣٨ حتى ١٩٤٩ قدمها الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وللحكومة المصرية القاهرة ١٩٥١

٧ ــ قانون الاصلاح الزراعى : القاهرة ١٩٥٢

٨ ــ قضية وادى النيل : بيانات محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر امام مجلس الأمن القاهرة ١٩٤٧

٩ ــ مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهده الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، مذيل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ ووفاق السودان وتقريــــر اللورد ملز وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ونص معاهدة ١٩٣٦ واتفاق مونترو ١٩٣٧ القاهرة ١٩٣٧

١٠ ــ مصلحة الاستعلامات : ميثاق العمل الوطنى القاهرة ١٩٦٢

ثانيا : مراجع عربية ومرتجمــة :

١ ــ اسماعيل صدقى : مذكراتى القاهرة ١٩٥٠

٢ ــ أحمد خير المحامى : كفاح جيل ــ تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان القاهرة ١٩٤٨

٣ ــ الصادق المهدى : جهاد فى سبيل الاستقلال الخرطوم

٤ ــ اندابنجى ستيهول : القومية الأفريقية « مترجم » القاهرة ١٩٦٦

٥ ــ أنور الجندى : تاريخ الحركة الوطنية المصرية فى نصف قرن ١٨٨٢ ــ ١٩٤٦ القاهرة ١٩٤٧

٦ ـ بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية
القاهرة ١٩٦٤

٧ ـ جمال الدين الحمامصى : ماذا فى السودان القاهرة ١٩٤٥

٨ ـ جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة

٩ ـ رولاند أوليفر وجون فيج : موجز تاريخ افريقيا « مترجم »
القاهرة ١٩٦٥

١٠ ـ زاهر رياض : السودان المعاصر القاهرة ١٩٦٦

١١ ـ زاهر رياض : استعمار القارة الافريقية واستقلالها
القاهرة ١٩٦٦

١٢ ـ زهير جرانه : الوضع القانونى للمسألة المصرية السودانية
القاهرة ١٩٤٧

١٣ ـ سمير المنقبادى : تطور المركز الدولى للسودان
القاهرة ١٩٥٨

١٤ ـ شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ ٢
القاهرة ١٩٦٩

١٥ ـ شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها
القاهرة ١٩٧١

١٦ ـ صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية
القاهرة ١٩٥٠

١٧ ـ صلاح سالم : مذكرات فى جريدة الشعب (المصرية)
القاهرة ١٩٥٦

١٨ — صلاح الدين الشامى : دراسات فى النيل
القاهرة ١٩٦٧

١٩— عائشة راتب : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ القاهرة ١٩٦٩

٢٠ — عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (ثلاثة أجزاء) القاهرة ١٩٥١

٢١ — عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
القاهرة ١٩٦٤

٢٢ — عبد الرزاق السنهورى : قضيــــة وادى النيــل (مصر والسودان) القاهرة ١٩٤٩

٢٣ — عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر
القاهرة ١٩٦٨

٢٤ — عبد الملك عوده : بحث فى مجلة السياسة الدولية عدد ٥ يناير ١٩٧٠

٢٥ — فتحى رضوان : كفاحنا الوطنى فى نصف قرن
القاهرة ١٩٤٧

٢٦— فيليب فله : الجغرافية السياسية لافريقية القاهرة ١٩٦٥

٢٧ — ك . ادهوبانيكار : الثورة فى افريقية « مترجم »
القاهرة ١٩٦٤

٢٨ — محمد أحمد محجوب : الحكومة المحلية فى السودان
القاهرة ١٩٤٥

٢٩ — محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية (جـ ١)
القاهرة ١٩٥١

٣٠ ــ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية (جـ ٢ ،
القاهرة ١٩٥٣

٣١ــ محمد رياض : النيل بين مصر ودوله ــ مجلة الهدف نوفمبر ١٩٥٧

٣٢ ــ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية جـ ١ القاهرة ١٩٥٢

٣٣ ــ محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان الخرطوم ١٩٦٧

٣٤ ــ محمد عوض محمد : الاستعمار والمذاهب الاستعمارية
القاهرة ١٩٥٧

٣٥ ــ محمد عوض محمد : نهر النيل القاهرة ١٩٥٢

٣٦ ــ محمد محمود الصياد وسعودى : السودان
القاهرة ١٩٦٦

٣٧ ــ محمود كامل المحامى : الدولة العربية الكبرى

٣٨ ــ محيى الدين جابر : حديث فى جريدة الجمهورية المصرية عدد ١٩٧٠/١/٨

٣٩ ــ مصطفى النحاس : خطاب فى عيد الجهاد الوطنى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥

٤٠ ــ مكرم عبيد : محاضرة فى الجامعة المصرية ــ بحث مقارن تحليلى للمعاهدة الانجليزية ــ المصرية .

٤١ ــ مكى شبيكه : السودان عبر القرون بيروت

٤٢ ــ هيئة المستشارين : قضية السودان القاهرة ١٩٤٧

٤٣ ـ وفد السودان : مآسى الانجليز فى السودان
القاهرة ١٩٤٦

٤٤ ـ يحيى محمود مصطفى : السياسة الزراعية فى السودان
ساسيا واقتصاديا الخرطوم ١٩٥٦

٤٥ ـ يسرى عبد الرازق الجوهرى : جمهورية السودان
بيروت ١٩٦٩

ثالثا : مراجع ودوريات أجنبية :

1. Abbas, Mekki The Sudan Question. London, 1951.
2. Duncan, J.S.R. : The Sudan, A Record of Achievement, London 1952.
3. Duncan, J.S.R. : The Sudan's Path to Independence, London, 1957.
4. Fabunmi, L. A. : The Sudan In Anglo-Egyptian Relations, London, 1960.
5. Henderson, K.D.D. : Survey of the Anglo-Egyptian Sudan, London, 1946.
6. Henderson K.D.D. : The Making of the Modern Sudan.
7. Holt, P.M. : A Modern History of the Sudan, London, 1961.
8. Hyslop, John : Sudan Today.
9. Hyslop, John : Sudan Story. London, London, 1952

10. Jackson, H.C. : Sudan Days and ways, London, 1954.
11. Jackson, H.C. : Behind the Modern Sudan.
12. Jackson, H.C. : Pastor on the Nile. London, 1960.
12. Jackson, T.C. : Pastor on the Nile. London, 1960.
13. Laqueur, walter, Z. : Communism and Nationalism in the Middle East. New York, 1956.
14. Macmichael, Sir Harold : The Anglo-Egyptian Sudan From withink London, 1934.
15. Macmichael, Sir Harold : The Sudan, London, 1954.
16. Report by the governor-General on the Administration Finances and Conditions of the Sudan in 1936-1937 - 1938 - 1940 - 1945 - 1948 - 1949.
17. Shibeika, Mekki : British Policy in the Sudan.
18. Shibeika, Mekki : The Independent Sudan. New York 1959.
19. Sudan Notes and Records. Vol. XVIII. Part 1, London, 1935.
20. Sudan Notes and Records. Vol. XXVI. London, 1945.
21. Sudan Notes and Records. vol. XXXIV. Part 1. London, 1951.
22. Toynbee, Arnold, J. : Survey of International-Affairs, 1936. London, 1937.
23. The Sudan Almanac, 1952 « Issued by the Public relations Branch of the Sudan Government 1952 ».
24. The Sudan, A Record of Progress 1898 - 1947 - « Prinited by the Authority of the Sudan-Government.

الفهـــــــــرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثانى

الباب الثالث

الموضـــوع	الصـفحة

صــدر فى هــذه السلسلة :

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٢ ـ على ماهــــر .
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة .
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧

٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة .
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧

٥ ـ غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى .
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧

٦ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ١ .
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

٧ ـ صــلاح الدين الأيوبى .
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧

٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية .
د. على بركات ، ١٩٨٧

٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .
محمود فوزى ، ١٩٨٧

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكرى القاضى ، ١٩٨٧

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير .
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية .
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونيـــة .
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى .
د . على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) .
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ دراســات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسـلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، جـ ١ .
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ **نظرات فى تاريخ مصر .**
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ **التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ . أمام التصوف فى مصر : الشعرانى .**
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) .**
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ **المجتمع الاسـلامى والغرب ،**
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،**
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ١ ،**
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،**
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ **مصر فى عصر الاخشيديين ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ **الموظفون فى مصر فى عهد محمد على ،**
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ ـ **خمسون شخصية مصرية وشخصية ،**
شـــكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤيه مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بوين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) .
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠

٤١ ـ محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبر العصـور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ **رحلة فى عقول مصرية ،**
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى .**
د . محمـد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية ، ج ١ ،**
تأليف : وليم الصـــورى ، ترجمـة وتقديم : د . حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) .**
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ **تاريخ القضاء المصرى الحديث ،**
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ **الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاســلامى .**
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ **العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،**
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) .**
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ **تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقـــافة ، فى ابريـل ١٩٩١) أعـدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ـ **مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،**
د . الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ـ اربعة مؤرخين واربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة .
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ الاقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبيه ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمـــه وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمـد على : دراســة عن اقليم المنوفيــه .
د . حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢

٥٧ ـ مصر الاسلامية وأهل الذمة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣

٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر . من التمصـير الى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د. سيدة اسماعيـل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

٦٤ - **مصر وحقوق الانســـان ، بين الحقيقة والافتراء دراسـه وثائقية ،**
د · محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ - **موقف الصحافة المصريه من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)**
ســـهام نصـــار ، ١٩٩٣

٦٦ - **المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى**
د · نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ - **مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،**
(أبحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د · عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ - **الحروب الصليبية ، ج ٣ ،**
تأليف : وليم الصـــورى ، ترجمـــة وتعليق : د · حسن حبشى ، ١٩٩٣

٦٩ - **نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١)،**
د · محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ - **أهل الذمة فى الاســلام ،**
تأليف : أ· س· ترتون ، ترجمة وتعليق : د· حسن حبشى ·
ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ - مذكرات اللورد كلين (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د · عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ - **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال الماليــة والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،**
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ **تاريخ جامعة القاهرة ،**
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى**
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ **أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،**
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ **دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى) ،**
د . سعيد اسماعيل على ١٩٩٥

٧٧ ـ **الحروب الصليبية ، ج ٤ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ **تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،**
نعمات أحمد عتمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ **تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر .**
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ **قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،**
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ **تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،**
د . رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ **مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،**
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ **مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ **مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،**
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ **تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،**
د ٠ حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥

٨٦ ـ **تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،**
د ٠ أحمد الشربيني ، ١٩٩٥

٨٧ ـ **مذكرات اللورد كلين ، ج ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د ٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ **التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،**
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥

٨٩ ـ **تاريخ الموانيء المصرية في العصر العثماني ،**
د ٠ عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ **معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،**
د ٠ نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ **تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،**
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،**
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ **قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،**
د ٠ نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) .
ج ٢ ،
د ٠ سـهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ مصر وأفريقيا ٠٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة .
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهـد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د ٠ عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د ٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ،
د ٠ ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د ٠ محمد سـيد محمد

٩٩ ـ تاريـخ الطب والصـيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) ج ٢ ،
د ٠ سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة .
أ٠ د٠ عبد العزيز صـالح ، أ٠ د٠ جمال مختـار ،
أ٠ د٠ محمـد ابراهيـم بكر ، أ٠ د٠ ابراهيـم نصحى ،
أ٠ د٠ فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ٠ د ٠ عبد العظيم رمضـان

١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفافى ، اللواء/ سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢،
د . تيسير أبو عرجه

١٠٣ ـ رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . علي بـركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ ـ الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صـــالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليب هيرو ، ترجمـة : عبد الحميد فهمي الجمال

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك في الدولة الاســلامية (عصر ســلاطين المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني

١١١ ـ مصـادرة الأملاك في الدولة الاســلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني

١١٢ ـ اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادي

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصرى)،
د . اسماعيل عز الدين
١١٤ ـ دراسات اجتماعيه فى تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح
١١٥ ـ مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا
١١٦ ـ أديب أسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
١١٧ ـ تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
١١٨ ـ النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومى اسماعيل
١١٩ ـ النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس
١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ ،
د . محمد عبد الحميد الحناوى
١٢٢ ـ مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
١٢٣ ـ السيد احمد البدوى .
د . سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن
د . محمد نعمان جلال
١٢٥ ـ مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش

١٢٦ - **مصر للمصريين ج ٨**
سليم خليل النقاش
١٢٧ - **مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)**
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
١٢٨ - **معارك صحفية**
جمال بدوى
١٢٩ - **الدين العلم (وأثره فى تطور الدين المصرى) (١٨٧٦ - ١٩٤٣)**
د . يحيى محمد محمود
١٣٠ - **تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)**
سمير فريد
١٣١ - **الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)**
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمر
١٣٢ - **دار المندوب السامى فى مصر ج١ ،**
د . ماجدة محمد حمود
١٣٣ - دار المندوب السامى فى مصر ج٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د. ماجدة محمد حمود
١٣٤ - **الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى للدارندلى**
بقلم / عزت حسن أفندى الدار ندلى
ترجمة / جمال سعيد عبد المغنى
١٣٥ - **اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة) (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)**
د. محاسن محمد الوقاد
١٣٦ - **أوراق يوسف صديق تقديم / د. عبد العظيم رمضان**

١٣٧ ـ تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى

د· محمد عبد الغنى الأشقر

١٣٨ ـ الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهـــاب فى مصر السيد يوسف

١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين

محمد قابيل

١٤٠ ـ سياسة مصر فى البحر الأحمر

فى النصف الأول من القــرن التاســـع عشر ـ طـارق عبد العاطى غنيم ·

١٤١ ـ وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك

لطفى أحمد نصار ·

١٤٢ ـ مذكراتى فى نصف قرن ج ٤

أحمد شفيق باشا ·

١٤٣ ـ دبلوماسية البطالمة فى القرنين الثانى والأول ق·م·

د· منيرة محمد الهمشرى ·

١٤٤ ـ كشـــوف مصر الأفريقية

فى عهـــد الخـــديوى اسماعيـــل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ـ

د· عبد العليم خلاف ·

١٤٥ ـ النظام الادارى والاقتصادى فى مصر

فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ ـ ٣٠٥ م) ـ

د · منيرة محمد الهمشرى ·

١٤٦ ـ المرأة فى مصر المملوكية

د· أحمد عبد الرازق

١٤٧ ـ حسن البنا [متى ·· كيف ·· ولماذا ؟)

د· رفعت الســـعيد

١٤٨ ـ **القديس مرقس وتاسيس كنيسة الاسكندرية**
تأليف / د٠ سمير فوزى
ترجمة / نســـيم مجلى

١٤٩ ـ **العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر**
حسام محمد عبد المعطى

١٥٠ ـ **تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)** ٠
د٠ سمير يحيى الجمال

١٥١ ـ**جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة**
تأليف / السيد يوسف

١٥٢ ـ **الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية**
(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د ٠ محاسن محمد الوقاد

١٥٣ ـ **الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)**
د ٠ علية عبد السميع الجنزورى

١٥٤ ـ **هجمات الروم البحرية على شــواطىء مصر الاسلامية فى العصور الوسطى**
د ٠ علية عبد السميع الجنزورى

١٥٥ ـ **عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر**
(١٨٠٥ ـ ١٨٨٣)
د٠ عبد الحميد البطريق

١٥٦ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية جـ ٣ فى العصر الاسلامى**
د٠ سمير يحيى الجمال

١٥٧ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٤ في العصر الاسـلامى والحديث

د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ ـ نائب السلطنة المملوكية فى مصر

(من ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)

د. محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ م) الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش

١٦٠ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ م) ج ٢

د. محمد فريد حشيش

١٦١ ـ السيف والنار فى السودان، تأليف سلاطين باشا

١٦٢ ـ السياسة المصرية تجاه السودان

(١٩٣٦ ـ ١٩٥٣) د. تمام همام تمام



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

هذا الكتاب يتناول الفترة الزمنية من عقد معاهدة ١٩٣٦ حتى استقلال السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، من منظور مصرى يستند إلى الوثائق المتاحة، ويرد على الكتابات البريطانية التى زيفت دور مصر فى السودان.

وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة أبواب، تناول فى الباب الأول والباب الثانى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على العلاقات المصرية السودانية، أما الباب الثالث فتعرض فيه للسياسة الإنجليزية فى السودان من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٣، وأهدافها، وأما الباب الرابع، فتناول فيه موقف ثورة يوليو من قضية السودان.

وقد اختتم الباحث دراسته بملاحق مهمة تضمنت الاتفاقات التى أبرمت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٣.

٣٥٠ قرشاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب